وزارة التعليم العالي

جامعة الملك سعود

عمادة الدراسات العليا

كلية التربية

أثر كتاب الراوي في إعلال الحديث

(دراسة نظرية تطبيقية)

The effectiveness of the teller's book in criticizing of hadeeth

(Theoretical and practical study)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في التفسير والحديث في قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

إعداد الطالب:

عمار بن عقيل بن حمد العسكر

الرقم الجامعي: ٤٣١١٠٤٧٨٣

إشراف

أ.د.عبدالمحسن بن عبدالله التخيفي

أستاذ الحديث وعلومه بقسم الدراسات الإسلامية

الفصل الدراسي الثاني ١٤٣٧/ ١٤٣٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية التربية
قسم الدراسات الإسلامية
شعبة (التفسير والحديث)

إجازة رسالة دراسات عليا

عنوان الرسالة

(أثر كتاب الراوي في إعلال الحديث دراسة نظرية تطبيقية)

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

(التفسير والحديث)

إعداد الطالب / عمار بن عقيل العسكر

نوقشت هذه الرسالة في يوم الأربعاء الموافق ١٤٣٨/٩/٥هـ

وتم إجازتها

أعضاء لجنة المناقشة :	صفة العضوية	التوقيع
١- أ.د/ عبدالمحسن بن عبدالله التخيفي	مقرراً	
٢- أ.د/ سعد بن عبدالله الحميد	عضواً	
٣- د/ عادل بن عبدالشكور الزرقي	عضواً	

العام الجامعي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ

الفصل الثاني

كلية التربية College of Education
الدراسات العليا Graduate Studies
قسم الدراسات الإسلامية Department of Islamic Studies

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

فإنَّ الغالب على حمَلة الحديث في صدر الإسلام ضبط الحديث في الصدور؛ لتعوُّدهم على الحفظ، ولرغبتهم في صون هذه الملَكة عن الضعف، ومع تطاول الزمن وطول الأسانيد اتجه المحدثون إلى استعمال كتابة الحديث مع السماع؛ ليساعد على حفظه، سُئل عبد الله بنُ المبارك- رحمه الله -: عن كتاب الحديث ؟ فقال: "لولا الكتاب ما حفظنا"(١).

ومع ازدياد الاعتماد على كتابة الحديث؛ اتخذ النقاد كُتبَ الرواة أحدَ معاييرِ نقدِ الحديث.

وصار كتاب الراوي أو كتاب شيخه أو كتاب قرينه أو كتاب تلميذه ميزاناً تحاكم إليه روايات الراوي؛ إذ الجادة أن توافق روايته ما في الكتاب، ولا يخرج عن هذه الجادة إلا بضوابط، وعليه فكانوا كثيراً ما يُعِلُّونَ الحديثَ بعدم وجوده في الكتاب، قال الإمام أحمد – وذكر حديثاً للدراوردي(٢) -: "هذا –أُراه- ريح"، وقال: "ليس هذا في كتاب الدراوردي..."(٣).

وكان النُّقاد أيضاً إذا استنكروا شيئاً من حديث الراوي طالبوه بالأصل، فهذا موسى بن هارون البغدادي (٤) قال – في أحاديث استنكرها على الحسن بن علي بن شبيب (٥) -:

---

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامَهُرمزي ص٣٧٧.

(٢) هو: عبد العزيز بن محمد الدراوردي، أبو محمد المدني، قال ابن حجر: "صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ"، توفي سنة ١٨٦هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٤١١٩.

(٣) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني ص ٤١٨.

(٤) هو: موسى بن هارون الحمَّال، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، كبير"، توفي سنة ٢٩٤هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٧٠٢٢.

(٥) هو: الحسن بن علي بن شبيب المعمري، قال الخطيب البغدادي: "من أوعية العلم يذكر بالفهم، ويوصف بالحفظ، وفي حديثه غرائب وأشياء ينفرد بها"، توفي سنة ٢٩٥هـ. تاريخ بغداد ٣٥٩/٨.ترجمة:٣٨٤٥.

"هذه أحاديث شاذة عن شيوخ ثقات، لا بد من إخراج الأصول بها"(١).

وإذا لم يكن للشيخ أصل لم يعتمدوا عليه، وربما صرح بعضهم بتضعيفه(٢)، وهذا في الغالب.

ويجعلون رواية الراوي المعروف بتعهده لكتبه مقدَّمةً على غيرها من الروايات عند الاختلاف، قال الإمام أحمد: "إذا اختلف وكيعٌ وعبد الرحمن، فعبد الرحمن أثبتُ؛ لأنه أقرب عهداً بالكتاب"(٣)، وغير هذا مما له تعلق بالنقد بكتب الرواة.

ولما كان لهذه الممارسة حضورُها الواضحُ في الحياة العلمية لحملة الحديث ونقاده، وأثرُها الكبير في الجرح والتعديل، والأحكامِ الحديثية؛ أحببتُ أن أجمعَ النصوص المتعلقة بالإعلال بكتب الرواة، في موضع واحد، وأدرسها دراسة مستقلة، تحت عنوان: (**أثر كتاب الراوي في إعلال الحديث – دراسة نظرية تطبيقية**).

مشكلة البحث:

من مسالك الأئمة في نقد الحديث: المقارنةُ بين رواية الراوي وما في كتابه، أو كتاب شيخه، أو كتاب قرينه، أو كتاب تلميذه.

ونصوص النقاد في هذا المسلك النقدي متفرقة في كتب المصطلح وكتب العلل وغيرها، ولم تحظَ بدراسة مستقلة تجمعْ شتاتها، وتبرزْ معالمها، فكان من المهم جمعُ نصوصهم، وتحليلُها، واستخراجُ ما فيها من القواعد.

حدود البحث:

النصوص المتعلقة بإعلال الحديث بما في كتب الرواة التي وردت في كتب العلل، ومصطلح الحديث، وكتب الجرح والتعديل، والسؤالات، خلال القرون الثلاثة الأولى، حيث تمثل هذه القرون الثلاثة أهم مراحل نقل ونقد الحديث الشريف وعليها المعول، ففيها عاين النقادُ أصولَ

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ١٥٩/١٣.

(٢) ينظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي ٣٣٣/١.

(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامَهُرمزي ص ١٩٣.

الرواة وفيها دونت دواوين السنة، فما يكون في كتب الرواة بعد قرون الرواية الثلاثة الأولى لا أثر له يُذكر في الحكم على أحاديث قد استقرت وحُفظت في دواوين السنة.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

١. الإعلال بكتب الرواة أحد المسالك النقدية المهمة التي اعتمدها أئمة هذا العلم، فينبغي أن تُجمع النصوص المتعلقة بهذا المسلك؛ لتُدرس، ويُعرفَ منهج النقاد فيه، ويُستنتجَ ما في النصوص من قواعد وضوابط.
٢. أن هذا المسلك النقدي كان له أثره العملي الواضح في نقد المرويات.(١)
٣. عدم وجود دراسة علمية تجمع أطراف الموضوع، قال أ.د. إبراهيم اللاحم: "الناقد في عصر الرواية في مقدوره للتأكد من صواب رواية أن يراجع كتاب الراوي، وينظر فيه، وقد كان لنقد المرويات بهذه الوسيلة حضوره المميز ...، وهو جانب لم يُولَ العناية التي يستحقها من قبل الباحثين إلى الآن، وهو جدير بالعناية والتتبع والرصد"(٢)، وقال أ.د. علي الصياح: "كتب الرواة وأصولهم -وما يتفرع عنهما من مباحث- من المسائل الهامة في علم الحديث، ولها تعلق خاص ودقيق بمبحث الجرح والتعديل، ومبحث علل الحديث، ولم أر إلى الآن دراسة شاملة ودقيقة عن هذا الموضوع تقوم على الاستقراء التام: لكتب الجرح والتعديل، وكتب العلل -التطبيقية والنظرية-، وكتب علوم الحَدِيث، ومِنْ ثمَّ تحليل النصوص ودراستها في ضوء تطبيقات النقاد،...، وفي ظني أنّ هذا الموضوع صالح لأنْ يكون دراسة علمية أكاديمية".(٣)
٤. الدُّرْبة التي يكتسبها الباحث من خلال دراسة عبارات الأئمة النقدية.

---

(١) ينظر: مقارنة المرويات أ. د. إبراهيم اللاحم ١/١٦٣.

(٢) مقارنة المرويات ١/١٦٣ بتصرف يسير.

(٣) من قصص أئمة الحديث ونوادرهم ص ٦٠ حاشية.

الدراسات السابقة:

لم أقف – حسب اطلاعي – على دراسة مستقلة عن الإعلال بكتب الرواة، وجُل الدراسات التي وقفت عليها تتناول موضوعَ كتابة الحديث من جوانب مختلفة؛ ومن ذلك: آداب كتابة الحديث كما في كتب المصطلح، وإثباتُ تدوين الحديث كما في كتب الردود على الطاعنين في حجية السنة، ونحو ذلك من المؤلفات، وهذه الكتب تعد من مراجع البحث المهمة، لكن ذُكرتْ بعضُ مباحثِ الموضوع متفرقةً في بعض الدراسات، منها:

١. اختلاف التحديث من الحفظ والكتاب وأثره في الراوي والمروي في الكتب الستة، رسالة ماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، للباحث سليمان بن عبد الله السعود، وقد شغل القسم الثاني من الرسالة قريباً من ثلثي حجم الرسالة، وخصصه الباحث لذكر الرواة المتكلَّم في روايتهم من حفظهم دون كتبهم، أو العكس (من رواة الكتب الستة)، وقدم لذلك بمقدمة نظرية في القسم الأول للرسالة احتوت على خمسة فصول؛ الأول: تعريف التحديث والضبط، وتكلم في مبحث من مباحث هذا الفصل عن أنواع الأصول المكتوبة عند المحدثين. الفصل الثاني: الموازنة بين الحفظ والكتاب. الفصل الثالث: أسباب ضعف تحديث الراوي من حفظه أو كتابه. الفصل الرابع: أثر اختلاف التحديث من الحفظ والكتاب في الراوي والمروي. الفصل الخامس: فوائد معرفة اختلاف التحديث من الحفظ والكتاب. ويلحظ على الرسالة تركيزها على جانب الاختلاف بين الحفظ والكتابة في الراوي الواحد، أما بحثي فهو متعلق بمسألة إعلال الحديث بكتب الرواة، وبحثه مِن جهةٍ أعمُّ حيثُ تَدخل في بحثه الأحاديثُ المنتقدةُ بمجرد تحديث الراوي من حفظه، في حين أنَّ بحثي يعتمد على ما نص النقاد فيه على مخالفة الكتاب أو موافقته وقد يدخل فيه الإعلال بالتحديث من الحفظ تبعاً، وبحثه من جهة أخص كونه يتكلم عن المخالفة بين الحفظ والكتاب في الراوي الواحد، بينما يدخل في بحثي إعلال الحديث بكتاب الراوي نفسه وكتاب شيخه وكتاب قرينه وتلميذه.
٢. العدالة والضبط وأثرهما في قبول الأحاديث أو ردها، رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر للباحث الدكتور جنيد أشرف إقبال أحمد. في الفصل الثاني للرسالة: الضبط ثبوتاً وانتفاء، في المبحث الثاني منه: أنواع الضبط، تكلم الباحث فيه عن تعريف ضبط الكتاب، والموازنة بينه وبين ضبط الصدر، وحُكْمِ مَن وُجِدَ في كتابه خِلافُ ما يحفظ، لكنه لم

يبحث العلاقة بين كتب الرواة والحكم على الحديث بشكل مركز، خصوصاً الجانب التطبيقي منه.

٣. مقارنة المرويات، للأستاذ الدكتور إبراهيم بن عبد الله اللاحم، أفرد في كتابه مبحثاً عن مراجعة كتب الرواة ضمن كلامه على النقد في عصر الرواية، وهو ألصق الكتابات بموضوع بحثي، بَيَّنَ أ.د. إبراهيم في هذا المبحث أنَّ مِن منهج النقاد الرجوعَ إلى كتب الرواة للتأكد من صواب المرويات، وذكر عدداً من الأحاديث، وذكر من كلام النقاد فيها ما يكفي لإثبات هذه الجزئية من المنهج النقدي فقط دون دراسة هذه الأحاديث.(١)

أهداف البحث:

١. بيان المراد بالإعلال بكتب الرواة.
٢. بيان أثر مخالفة الراوي ما في الكتب أو التحديث بما ليس فيها في الحكم على الحديث.
٣. الاستدلال لصحة منهج أئمة النقد في الإعلال بكتب الرواة.
٤. التعرف على وزن القرائن المتعلقة بالإعلال بكتب الرواة بين القرائن الأخرى.

أسئلة البحث:

١. ما المراد بالإعلال بكتب الرواة؟.
٢. هل لمخالفة الراوي ما في الكتب أو التحديث بما ليس فيها أثرٌ في الحكم على الحديث؟.
٣. ما الأدلة على صحة منهج أئمة النقد في الإعلال بكتب الرواة؟.
٤. ما وزن القرائن المتعلقة بالإعلال بكتب الرواة بين القرائن الأخرى؟.

---

(١) ومن الكتب المعاصرة التي ذكرت قرينة الإعلال بكتب الرواة: من قصص أئمة الحديث ونوادرهم لعلي بن عبد الله الصياح ص٦١، والجرح والتعديل لإبراهيم اللاحم ص ٦٩-٧٧، والإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات لطارق عوض الله ص ١٧، وتحرير علوم الحديث لعبد الله الجديع ١/٣٠٠، ٣/٧٤، والحديث المعلول قواعد وضوابط لحمزة المليباري ص ٤٤، والعلة وأجناسها مصطفى باحو ص١٢٥، ١٧٨، ١٩٠، والمحرر في مصطلح الحديث لحمد العثمان ص ١٣٧-٣٢٠، والأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب حلية الأولياء لسعيد الغامدي ص ٤٢.

منهج البحث:

اتبعت في بحثي المنهج الاستقرائي.

إجراءات البحث:

١. جمع المادة العلمية من مصادر البحث، وهي: كتب السنة المسندة، كتب الرجال، كتب العلل، كتب مصطلح الحديث، كتب السؤالات، وغيرها.
٢. تصنيفها حسب موضوعها الدقيق.
٣. ترتيبها وفق التصور المبدئي لمخطط البحث.
٤. دراسة نصوص البحث واستنباط الفوائد منها.
٥. التخريج: وسيأتي بيانه في إجراءات الدراسة.
٦. الترجمة للأعلام غير المشهورين الوارد ذكرهم في الدراسة النظرية من تقريب التهذيب باختصار غير مخلٍّ، وقد يذكر ابن حجر رحمه الله خلافاً في الأسماء أو تاريخ الوفاة فأكتفي بما يقدمه، وقد لا يذكر سنة الوفاة فلا أذكر شيئاً، فإن لم أجد الترجمة في التقريب فمن أقدم مصدر غالباً، إلا لفائدة، وهذا في الجانب النظري، وسيأتي ما يخص دراسة رجال الإسناد في الدراسة التطبيقية.
٧. ضبط ما يُشكل من الألفاظ، وشرح الغريب من كتب اللغة، حسب الحاجة لبيان المعنى بلا توسع.
٨. التعريف بالأمكنة الواردة غير المشهورة.
٩. العزو إلى المراجع يكون بالعزو إلى المصدر الأصل أو الأقدم، وأضيف إليه من المراجع بحسب أهمية المصدر، أو الفائدة المتحصلة من هذا العزو.
١٠. كتابة الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.
١١. وضع فهارس علمية.

إجراءات الدراسة التطبيقية:

١. رتبت الدراســـة التطبيقية لتكون وَفق ما يلي: الحديث، ثم النص النقدي، ثم التخريج، ثم دراسة رجال الإسناد، ثم الدراسة، ثم نتيجة الدراسة.
٢. أُصَدِّرُ الدراسة بالحديث محل الدراسة وأسوقه بإسناد المصدر الأعلى، وقد لا أقف عليه في مصدر من المصادر الأصلية فأسوقه بإسناده المذكور في النص النقدي.
٣. أذكر النص النقدي بتمامه وإن احتوى على زيادة تعليل لا يتعلق بكتب الرواة؛ ليوقف على النص في سياقه، وليكون أدعى لفهم مراد قائله، ولمعرفة طريقة النقاد، وقد أذكره من أكثر من مصدر إذا كان فيه زيادة فائدة.
٤. تخريج الأحاديث، كما يلي:
أ- خرجت الحديث من المصــادر الأصــلية، ولا أذكر في الغالب المصــادر المتأخرة ما بعد القرن الخامس إلا لفائدة إضافية.
ب- أرتب مصادر التخريج بالأقدمية حسب تاريخ وفيات أصحابها.
ج- أبدأ بالمتابعات التامة فالقاصــرة، وأشــير في نهاية كل متابعة إلى اختلافات المتون إشارة مختصرة جداً.
د- إذا عزوتُ إلى الكتب التسعة أو المشهورة النسبة إلى مؤلفيها اكتفيت بذكر اسم المؤلف حيث لا يتبادر كتابان له في نفس الوقت كأخرجه أحمد، فإن كان المراد بالعزو غير هذه الكتب ذكرته مثل ما لو أردت الترمذي في العلل الكبير.
٥. دراسة رجال الإسناد:
أ- أدرس مِن رواة الحديث مَن تدعو الحاجة إلى معرفة درجته في فقرة الدراسة.
ب- أكتفي من اســم الراوي بما يكفي لتمييزه عن غيره، ثم أذكر نســبه، ثم كنيته، ثم النسبة إلى البلد، ثم اللقب إن وجد.
ج- أذكر شــيخين وتلميذين للمترجم له، إلا أن يكون عَلَماً مشــهوراً فلا أذكر له شيوخاً ولا تلامذةً.
د- إن كان الراوي متفقاً على توثيقه أو تضعيفه أشرت إلى ذلك إجمالاً، فأقول مثلاً: متفق على توثيقه، أو أقول: موثق إن لم أقف على أكثر من قولين.

هـ- إن كان الراوي مختلفاً فيه، وكان الاختلاف قوياً ذكرت أقوال الموثقين ثم أقوال المضعفين –وأرتبهم حسب وفَياتهم في كلا الجانبين – ثم رجحت، وأتوسع أو أختصر بحسب حاجة الدراسة، فإن كان للناقد توثيق وتضعيف في الراوي نفسه؛ ربما أخَّرته في ترتيب الموثقين- مغْفلاً ترتيبه بحسب وفاته- لأعطف تضعيفه على توثيقه، وإن كان الاختلاف في الراوي ضعيفاً قلت: الأغلب على توثيقه أو تضعيفه، وأختم ترجمة المختلف فيه بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب، وقد أكتفي به في هذه الحال عن ترجيحي إذا رأيته يلخص الحكم في الراوي في نظري.

و- أكتفي بأقوال أئمة النقد المتقدمين، ولا أذكر أقوال من سواهم إلا لحاجة؛ كأنْ لا أقف على أقوال للمتقدمين أو عند وجود تعارض قوي.

ز- أكتفي في تحديد وفاة الراوي بما ذكره ابن حجر في التقريب راجحاً، إلا ألا يذكر الوفاة مطلقاً فأذكره من غيره من المصادر، واكتب تاريخ الوفاة بالأرقام.

ح- مصادر الترجمة في الغالب: الجرح والتعديل، وتهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولا أزيد على ذلك إلا ما استفدت منه فائدة إضافية.

ط- أكتفي في العزو إلى التقريب برقم الترجمة عن ذكر رقم الصفحة.

٦. الدراسة:

أ- أبدأ الدراسة بتلخيص النص النقدي.

ب- أقتصر على موضع الإشكال أو ما كان له تأثير في الحكم، ولا أدرس الإسناد كاملاً؛ لخروج ذلك عن مقصود الدراسة، وهو تطويل لا ثمرة منه هنا.

ج- أختم الدراسة بتتميمٍ مختصرٍ أذكر فيه أقرب الشواهد والحكم على الحديث بشكل عام.

٧. نتيجة الدراسة: تتضمن خلاصة ما ظهر لي بعد المقارنة بين النص النقدي والتخريج.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة، وفصلين، حسب التالي:

- **المقدمة**، وفيها: بيان مشكلة البحث، وحدوده، وأهميته، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وأهداف البحث، وأسئلته، ومنهجه، وإجراءاته.
- **تمهيد**.
- **الفصل الأول: كتب الرواة والإعلال**، وفيه مبحثان:
  - **المبحث الأول: كتب الرواة**، وفيه أربعة مطالب:
    - المطلب الأول: أهمية الكتب للرواة والنقد الحديثي.
    - المطلب الثاني: أنواع كتب الرواة.
    - المطلب الثالث: ضبط الكتب.
    - المطلب الرابع: الوهْم الواقع في الكتب.
  - **المبحث الثاني: الإعلال بكتب الرواة**، وفيه مطلبان:
    - المطلب الأول: قرائن الإعلال بكتب الرواة.
    - المطلب الثاني: ضوابط في اعتبار قرائن الإعلال بالكتاب.
- **الفصل الثاني: تطبيقات إعلال الحديث المتعلقة بكتب الرواة**، وفيه أربعة مباحث:
  - **المبحث الأول: الإعلال بكتاب الراوي**.
  - **المبحث الثاني: الإعلال بكتاب الشيخ**.
  - **المبحث الثالث: الإعلال بكتاب قرين الراوي**.
  - **المبحث الرابع: الإعلال بكتاب تلميذ الراوي**.
- **الخاتمة**: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.
- **الفهارس العلمية**، وتتضمن ما يلي:
  - فهرس الأحاديث.
  - فهرس الآثار المتعلقة بالإعلال بكتب الرواة.
  - فهرس الشعر.
  - فهرس الأعلام والرواة المترجَم لهم.

- فهرس غريب اللغة.
- فهرس غريب النَّسب.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

ثم إني أحمدُ الله وأشكرُه على فضله وإنعامه وهدايته وتوفيقه، لا أحصي ثناء عليه، وأصلي وأسلمُ على رسوله النبي الأمين محمد ﷺ، ثم أشكرُ والديَّ على ما بذلا في سبيل تعليمي، وأدعو الله أن يمتعَهما بالصحة والعافية، وأن يباركَ في عمريْهما، وأن يرحمَهما كما ربياني صغيراً، وأشكرُ المشرفَ على البحث فضيلةَ الشيخِ الأستاذَ الدكتور عبدَ المحسن بنَ عبدِ الله التخيفي حفظه الله على ما أكرمني به من التوجيه والإرشاد والعناية، التي كان لها أكبرُ النفع على البحث وعليَّ، وأشكرُ فضيلةَ الشيخِ سعدَ بنَ عبدِالله الحُمَيِّدَ أستاذ الحديث بقسم الدراسات الإسلامية، وفضيلةَ الشيخِ عادلَ بنَ عبدِ الشكور الزُرَقِيَّ الأستاذَ المشاركَ بقسم الدراسات الإسلامية على تفضلهما بقراءة هذه الرسالة وقبول مناقشتها، وللدكتور عادل فضلُ الإشارة بموضوع هذا البحث، فله مني الشكر، وأشكرُ جميعَ أساتذتي الذين استفدت منهم كثيراً، وأشكرُ الأهل على إعانتهم لي وصبرهم على انشغالي عنهم، فجزى الله الجميع خير الجزاء، ثم الشكر موصول لكلية التربية، بجامعة الملك سعود، ممثلة بقسم الدراسات الإسلامية، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

قبل الشروع في فصول البحث أود أن أمهد ببيان معنى عنوان البحث، وبعض التنبيهات:

الأثر–لغة–: بقية الشيء.(١)

كتاب الراوي: كتاب اسم جنس ليشمل الأصل، والنسخة، والمصنف؛ وسواء كان ذلك للراوي أو لشيخه أو قرينه أو تلميذه.

إعلال الحديث: العِلّة تطلق في استعمالات أهل الحديث ويراد بها معنيان:

المعنى الأول – وهو معنى خاص–: أنها السبب الخفي الغامض القادح في صحة الحديث(٢).

المعنى الثاني – وهو معنى عام –: أنها السبب القادح –سواء كان خفياً غامضاً، أو ظاهراً واضحاً – في الحديث، الـمُخرِجُ له من حال الصحة إلى حال الضعف(٣). فيندرج المعنى الأول في الثاني اندراج الخاص في العام، وهذا المعنى الأخير هو المراد في هذا البحث.

والعملية النقدية المتعلقة بكتب الرواة تشمل عدة أمور:

١. نظر الناقد: وهذا النظر يتردد بين الحديث محل النظر وبين مسألة وجوده في الكتاب، أو وجود مُعارضه، أو عدم وجوده، وبين النظر في روايات الباب، وفي القرائن المتعلقة بالنقد الحديثي بشكل عام.
٢. القرينة: وهي التحديث بما ليس في الكتاب، أو مخالفة الكتاب، أو التغيير في الكتاب.(٤)
٣. الأثر: وهو الحكم أو النتيجة، وهو ما يصدره الناقد من حكم معتمداً على إحدى القرائن المتقدمة، فيقول: إن الراوي وَهِمَ والحديثَ خطأ، وقد يتجاوز بيان الحكم إلى بيان كيف دخل الوهْم على الراوي.

---

(١) القاموس المحيط ص ٤٣١ مادة أثر.

(٢) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٨٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) ينبه على أن قولهم عند إعلال حديث أو أحاديث لراو ما: "إنما هو كتاب"، هو كلام في طريقة التحمل، والغالب أنهم يقصدون به المناولة أو المكاتبة أو الوجادة، وليس هذا داخلاً في حدود البحث. ينظر: الكفاية في أصول علم الراوية ٨٧/٢ وما بعدها، وعلوم الحديث ١٥٨/٤.

٤. تعليل سـبب اعتبار هذه القرينة، مثل: قوله: "لو كان من حديثه لكان الغالب أن يكون في كتابه".

الفصل الأول: كتب الرواة والإعلال

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: كتب الرواة.

المبحث الثاني: الإعلال بكتب الرواة.

المبحث الأول: كتب الرواة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أهمية الكتب للرواة والنقد الحديثي.

المطلب الثاني: أنواع كتب الرواة.

المطلب الثالث: ضبط الكتب.

المطلب الرابع: الوهْم الواقع في الكتب.

المطلب الأول: أهمية الكتب للرواة والنقد الحديثي:

لا يخفى على الدارس أهميةُ الكتابة في جانب تدوين السنة وحفظِها، لكن كلامي سيكون عن أهمية الكتابة للرواة والنقد الحديثي، وبين الموضوعين ارتباط وثيق، فالحديث هنا حديثٌ في دائرة أضيقَ من الأولى، فمما يبين تلك الأهمية ما يلي:

١. حِفظُ حديثِ بعضِ الرواةِ المضعفين – إما لتغير حفظهم وإما لعاهة أصابتهم- ولهم كتب صحاح، فكان مَن تحمل منهم مِن أصولهم صحَّ له ما تَحمل، قال الشافعي: "ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له كتاب صحيح؛ لم نقبل حديثه"(١)، ومفهوم كلام الشافعي أن من كان له أصل صحيح والحال هذه؛ قبل حديثه، فالكتاب الصحيح –إن أحسن صاحبه حرزه–لا يعرض له ما يعرض للذاكرة من النسيان والوهْم، وقال مروان بن محمد(٢): "لا غنى لصاحب حديث عن ثلاث: صدق، وحفظ، وصحة كتب، فإن كانت فيه ثنتان وأخطأته واحدة لم يضره، إن كان صدق وصحة كتب ولم يحفظ ورجع إلى كتب صحيحة لم يضره"(٣)، ومن الأمثلة على ذلك: سويد بن سعيد، قال ابن حجر: "صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه"(٤)، ورمي بالتدليس(٥)، قال أبو زرعة –لما سئل عنه؟-: "أما كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله، وأكتب منها، فأما إذا حدث مِن حفظه؛ فلا"(٦)، وقال إبراهيم بن أبي طالب(٧): "قلت لمسلم: كيف استجزت

(١) الرسالة ص ٣٨٢.

(٢) هو: مروان بن محمد بن حسان الأسدي، الطاطري، قال ابن حجر: "ثقة"، توفي سنة ٢١٠هـ. تقريب التهذيب ترجمة: ٦٥٧٣.

(٣) الجرح والتعديل ٣٦/٢، والمحدث الفاصل ص ٤٠٥، والكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب البغدادي ٤٨٢/١ واللفظ له.

(٤) تقريب التهذيب ترجمة: ٢٦٩٠.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل ٢٤٠/٤ ترجمة:١٠٢٦، وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي ٢/ ٤٠٧.

(٦) المرجع السابق.

(٧) هو: أبو إسحاق النيسابوري، قال الذهبي: "الإمام، الحافظ، المجود، الزاهد، شيخ نيسابور، وإمام المحدثين في زمانه" سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٤٧ ترجمة: ٢٧٧.

الرواية عن سويد في "الصحيح"؟ قال: فمن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة(١)؟"، قال ابن عبد الهادي(٢): "لأن نسخة حفص ثابتة عند مسلم من طريق غير سويد لكن بنزول، وهي عنده من رواية سويد بعلو، فلذلك رواها عنه"(٣)، ولولا أنَّ ما رواه مسلم عنه محفوظٌ في أصوله لما رواها عنه، قال الذهبي: "فترى مسلماً يتجنب تلك المناكير ويخرج له من أصوله المعتبرة"(٤).

٢. الكتاب أعون للراوي على ضبط الحديث، والبعد عن الوهْم والخطأ، ولا يضعف مع التقادم، وإعانته تكون من جهات:

أ- من جهة المراجعة: فتعاهد الحديث من الكتاب أيسر وأضبط؛ لكونه محسوساً محصوراً، بخلاف ما في الذهن، ولا شك أيضاً أن البصر يساعد الذاكرة على التذكر، قال الرامهرمزي: "والحديث لا يضبط إلا بالكتاب، ثم بالمقابلة، والمدارسة، والتعهد، والتحفظ، والمذاكرة، والسؤال، والفحص عن الناقلين، والتفقه بما نقلوه"(٥).

ب- من جهة التحديث: فالتحديث من الكتب أبعد للراوي من الوقوع في الخطأ، قال ابن الجوزي: "وتأدية الحديث كما يُسمع لا يكاد يحصل إلا من الكتابة؛ لأن الحفظ خوان"(٦)، وقال الخطيب البغدادي: "فإن الوهم يسرع كثيراً إلى الرواية عن الحفظ"(٧)، وقد يكون ذلك من عادة المحدث، كما ذُكر عن الإمام أحمد ووصى به، قال ابن معين: "دخلت على أبي عبد الله أحمد بن حنبل، فقلت له: أوصني،

---

(١) هو: حفص بن ميسرة العُقيلي، أبو عمر الصنعاني ثم العسقلاني، قال ابن حجر: "ثقة، ربما وهم"، توفي سنة ١٨١هـ. تقريب التهذيب ترجمة:١٤٣٣.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن عبد الهادي، أبو عبد الله المقدسي الجماعيلي، قال الذهبي: "الفقيه، البارع، المقرئ، المجود، المحدث، الحافظ، النحوي، الحاذق، صاحب الفنون... توفي في جمادى الأولى سنة ٧٤٤هـ". المعجم المختص ص٢١٥ ترجمة:٢٥٥.

(٣) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص: ١٩٦.

(٤) تذكرة الحفاظ ٤٥٥/٢ ترجمة:٤٦٢، وقال في سير أعلام النبلاء ١١/ ٤١٨:"ما كان لمسلم أن يخرج له في الأصول، وليته عضد أحاديث حفص بن ميسرة، بأن رواها بنزول درجة أيضاً".

(٥) المحدث الفاصل ص ٣٨٥.

(٦) تلبيس إبليس ص ٣١٦.

(٧) الجامع لأخلاق الراوي ٣٨/٢.

فقال: لا تحدث المسند إلا من كتاب"(١)، وقال ابن المديني: "قال لي سيدي أحمد بن حنبل: لا تحدث إلا من كتاب"(٢)، وكان أحمد يمتثل هذا في تحديثه، قال إبراهيم بن جابر المروزي(٣)، قال: "كنا نجالس أبا عبد الله أحمد بن حنبل، قال: فنذكر الحديثَ، ونحفظه، ونتقنه، فإذا أردنا أن نكتبه، قال: الكتابُ أحفظُ، قال: فيثبُ وثبةً ويجيء بالكتاب"(٤).

وقد يكون بطلب من التلميذ، يطلب من شيخه أن يكون معه الكتاب ليحدث منه، جاء في الحديث عن أنس بن مالك ﷺ: ((أن النبي ﷺ خرج – وهو يتكئ على أسامة بن زيد– عليه ثوب قِطري(٥) قد توشح به، فصلى بهم))(٦)، قال محمد بن الفضل: "سألني يحيى بن معين عن هذا الحديث؟ –أولَ ما جلس إليَّ– فقلتُ: حدثنا حماد بن سلمة، فقال: لو كان من كتابك، فقمتُ لأُخرِج كتابي، فقبض على ثوبي! ثم قال: أمْلِهِ عليَّ، فإني أخاف أن لا ألقاك، قال: فأمليته عليه، ثم أخرجتُ كتابي، فقرأتُ عليه"(٧).

كما أن التحديث من الكتاب أعون على الإتيان بالحديث تامّاً(٨)، قال منصور

---

(١) أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني ٢٦٩/١ رقم:١٢٥.

(٢) المرجع السابق ص٤٧.

(٣) هو: إبراهيم بن جابر بن عبد الرحمن الْمَرْوَزِيُّ يعرف بالبح، ذكر الخطيب البغدادي عن أَحْمَد بْن الحسين بْن إِسْحَاق الصوفِي أنه قال : "وَكَانَ ثقة"، ينظر: تاريخ بغداد ٥٥٦/٦ ترجمة:٣٠٣٠.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ٦٦٦/١.

(٥) قال ابن الأثير: "هو ضَرْب من البُرود فيه حُمْرة ولها أعْلام فيها بعض الخشونة، وقيل : هي حُلَلٌ جِياد تُحْمَل من قِبَل البَحْرين، وقال الأزهري: في أعْراض البَحْرين قرية يقال لها: قَطَر وأحْسَب الثِياب القَطْرية نُسِبَت إليها فكسروا القاف للنسبة وخففُّوا". النهاية ٨٠/٤ مادة قطر.

(٦) أخرجه الترمذي في الشمائل المحمدية ص٦١ حديث:٥٩ عن عبد بن حميد، عن محمد بن الفضل، عن حماد بن سلمة، عن حبيب بن الشهيد، عن الحسن، عن أنس به.

(٧) المرجع السابق.

(٨) ينظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث ٥٢٦/١، واهتمام المحدثين ومنهجهم في حفظ السنة النبوية (مجلة البحوث الإسلامية العدد ٦٧ ص٢٥٧.

بن المعتمر (١): "قلت لإبراهيم(٢): إن سالماً(٣) أتمُّ منك حديثاً؟!، قال: إن سالماً كان يكتب"(٤)، قال عبد الله بن أحمد: "كان أبي يتبع حديث قطبة بن عبد العزيز(٥)، وسليمان بن قَرْم(٦)، ويزيد بن عبد العزيز بن سِياه(٧)، وقال: هؤلاء قوم ثقات، وهم أتم حديثاً من سفيان وشعبة، هم أصحاب كتب، وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم"(٨).

وذكر ابن حجر أن رواة الحديث الصحيح قسمان: "قسم كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه، ويكرر عليه، فلا يزال مبيناً له،... ومن هنا دخل الوهْم والغلط على بعضهم لِما جُبِلَ عليه الإنسان من السهو النسيان، وقسم كانوا يكتبون ما يسمعونه ويحافظون عليه ولا يخرجونه من أيديهم ويحدثون منه، وكان الوهْم والغلط في حديثهم أقل من أهل القسم الأول إلا من تساهل منهم"(٩).

٣. المساعدة في الحكم على المرويات: وهو مجال هذا البحث، وسيأتي في قرائن الإعلال بالكتاب صور هذه المساعدة.(١٠)

---

(١) هو: منصور بن المعتمر السلمي، أبو عتاب الكوفي، قال ابن حجر: "ثقة، ثبت، وكان لا يدلس"، توفي سنة ١٣٢هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٦٩٠٨.

(٢) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمران الكوفي، قال ابن حجر: "ثقة، إلا أنه يرسل كثيراً، فقيه"، توفي سنة ٩٦هـ. تقريب التهذيب ترجمة:

(٣) هو: سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني مولاهم، قال ابن حجر: "ثقة، وكان يرسل كثيراً"، توفي سنة ٩٧هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٢١٧٠.

(٤) سنن الدارمي ٤٢٣/١ رقم:٤٩٢، وينظر: سنن الترمذي ٢٤١/٦، المحدث الفاصل ص٣٧٤ رقم:٣٤٩، وطبقات ابن سعد ٤٠٨/٨.

(٥) هو: قطبة بن عبد العزيز بن سِياه الأسدي، الكوفي، قال ابن حجر: "صدوق". تقريب التهذيب ترجمة:٥٥٥١.

(٦) هو: سليمان بن قَرْم بن معاذ، أبو داود البصري، قال ابن حجر: "سيئ الحفظ، يتشيع". تقريب التهذيب ترجمة:٢٦٠٠.

(٧) هو: يزيد بن عبد العزيز بن سِياه الأسدي، الحِماني، أبو عبد الله الكوفي، قال ابن حجر: "ثقة". تقريب التهذيب ترجمة:٧٧٤٩.

(٨) تهذيب الكمال ٥٢/١٢ و٦٠٧/٢٣.

(٩) النكت على ابن الصلاح ص ١٠٩.

(١٠) ينظر: ص٣٨.

٤. المساعدة في الحكم على الرواة: فالناقد إذا نظر في كتاب الراوي يتحصل له ما لا يتحصل له لو اكتفى بالجلوس إليه، فالخط العتيق والطري والحك وغير ذلك له دِلالاته في جانب توثيق الراوي أو تضعيفه، سئل أبو داود عن: الواقدي ؟ فقال: "لا أكتب حديثه، ما أشك أنه يفتعل الحديث، وليس ننظر للواقدي في كتاب إلا تبين أمره".(١)

٥. يوفر الكتاب دليلاً محسوساً يدفع به الراوي حمل الخطأ في الرواية عن نفسه، قال أبو عروبة(٢): "الأصل سلاح"(٣)، وقال يحيى بن معين: "ينبغي للمحدث أن يتزر بالصدق ويرتدي بالكتب"(٤)، مثاله: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "حدثني أبي حدثنا حجاج بن محمد الترمذي(٥)، عن ابن جريج(٦)، قال: أخبرني أبو جعفر محمد بن علي(٧)، أن إبراهيم ابنَ النبي ﷺ لما مات حُمِلَ إلى قبره على مَنْسِجِ الفرس(٨)، قال عبدالله: قال أبي: كان يحيى، وعبد الرحمن أنكراه عليه، فأخرج إلينا كتابَه الأصلَ، قرطاسٌ، فقال: ها أخبرني محمد بن علي"(٩)، ولعل إنكارهما عليه – فيما يظهر لي- بسبب ذِكْرِهِ تصريح ابنِ جريج بقول: "أخبرني" فظنا أنه من وهمه، فأخرج إليهم أصله ليريَهم كيف تحمله، قال الخطيب

---

(١) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود ٢٧٩ رقم: ١٨٤٩.

(٢) هو: الحافظ الحسين بن محمد بن مودود، أبو عَروبة بن أبي مَعشر الحرَّاني السُّلميُّ، قال ابن عدي: "كان عارفاً بالرجال والحديث، شفاني حين سألته عن قوم من المحدثين"، قال الذهبي: "وكان ثقة مأموناً، توفي سنة ٣١٠هـ، ينظر: تاريخ الإسلام ٣٣٩/٧ ترجمة:٣٦١، سير أعلام النبلاء ٥١١/١٤ ترجمة:٢٨٥.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص: ٥٣.

(٤) الكفاية في معرفة أصول الرواية للخطيب البغدادي ٤٨٣/١. وفيه رواية عنده أن القائل جعفر الطيالسي، وهي في أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني ٢٧٠/١.

(٥) هو: حجاج بن محمد المِصِّيصي الأعور، أبو محمد الترمذي الأصل، نزل بغداد ثم المِصيصة، قال ابن حجر: "ثقة، ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته"، توفي سنة ٢٠٦هـ. تقريب التهذيب ترجمة: ١١٣٥.

(٦) هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، أبو الوليد المكي، قال ابن حجر: "ثقة، فقيه، فاضل، وكان يدلس ويرسل"، توفي سنة ١٥٠هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٤١٩٣.

(٧) هو: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر، قال ابن حجر: "ثقة، فاضل"، توفي سنة مئة وبضع عشرة للهجرة. تقريب التهذيب ترجمة: ٦١٥١.

(٨) قال ابن الأثير: " الْمَنْسِجُ: ما بين مَغْرَزِ الْعُنُقِ إِلَى مُنْقَطَعِ الْحَارِكِ فِي الصُّلْب، وقيل: الْمَنْسِجُ والحارِكُ والكاهِل: مَا شَخَصَ مِنْ فُرُوعِ الكَتِفَين إِلَى أَصْلِ العُنُق، وقيل: هو بكسر الميم للفرس بمنزلة الكاهل من الإنسان، والحارِكِ مِنَ البَعير." النهاية ٤٦/٥ مادة نَسَجَ.

(٩) العلل ومعرفة الرجال ٣٤٤/١ المسألة:٦٣٤.

البغدادي: "وكان إخراج حجاجٍ أصلَ كتابِه حجةً له على يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، وزالت العُهدة عنه فيما أنكراه عليه، وكذلك يَلزم كلَّ مَن روى مِن حفظه ما خُولف فيه وأُنكر عليه أن يفعل إذا كان قادراً على الأصل أو يمسكَ عن الرواية إذا تعذر ذلك عليه".(١)

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٢/٣١.

المطلب الثاني: أنواع كتب الرواة.

جرت العادة عند أهل الحديث أن الراوي هو الذي يباشر كتابة أصوله بنفسه، ولكن هذا ليس بلازم، لأن المطلوب أن يكون الكتاب مضبوطاً، وموافقاً لما كانت عليه الرواية في الواقع، وتحقيق هذا لا يتوقف على أن يكون الراوي هو الكاتب لحديثه، والرواة في ذلك متفاوتون، قال عبد الرحمن بن مهدي: "حضرت سفيان(١) بمكة، يكتب عن عكرمة بن عمار(٢)، وهو جاث على ركبتيه، وجعل يوقفه: سمعتَ فلاناً؟ سمعتَ فلاناً؟ فقلت: يا أبا عبد الله أكتبُ لك؟ قال: لا، ليس يكتب سماعي غيري"(٣)، قال عبد الرحمن: "وكان خطُّ سفيان خطَّ سوءٍ".(٤)

وبعض الرواة يكتب له غيرُه، كالوراقين، قال ابن معين: "قال لي عبد الرزاق -بمكة قبل أن أقدَمَ عليه اليمن-: ...، إنَّ هذه الكتب كَتَبَها لي الوراقون، سمعناها مع أبي".(٥)

ويستفاد من كلام النقاد أنَّ كتب الرواة ثلاثةُ أنواع(٦)، وتتفاوت من حيث الصحة وبُعدها عن الخطأ، وهي:

١. الأصول: وهي الكتب التي سمِع الرواةُ بواسطتها الأحاديثَ من شيوخهم، وتسمى العُتُق جمع عتيق، وتقِلُّ بها الأخطاءُ مقارنةً بغيرها؛ لكون كتابتها قارنت أو قاربت وقتَ التحمل نسبياً، ولأنها تخضع للعرض والمقابلة في الغالب، وقد جاءت النصوص بما يدل على علو شأن الأصول على أنواع كتب الرواة الأخرى، قال

---

(١) هو: الثوري.

(٢) هو: عكرمة بن عمار العجلي، أبو عمار اليمامي، قال ابن حجر: "صدوق، يغلط، ...، ولم يكن له كتاب"، توفي قبل سنة ١٦٠هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٤٦٧٢.

(٣) معرفة الثقات للعجلي ٤١١/١.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣٨/٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ٥٦٨/٩.

(٦) وينظر أيضاً: معرفة النسخ والصحف الحديثية لبكر بن عبد الله أبو زيد ص ٢٣، ومقارنة المرويات للاحم ١٨٥/١، والجرح والتعديل له ص ٧٣، ومعجم علوم الحديث النبوي لعبد الرحمن الخميس ص ٢٢٠، ومعجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد لمحمد الأعظمي ص ٤٢٧، واختلاف التحديث من الحفظ والكتاب وأثره في الراوي والمروي لسليمان السعود ٤٤/١.

أبو بكر الأثرم (١): "قال أبو عبد الله: الدَّرَاورديُّ(٢) إذا حدث من حفظه فليس بشيء، أو نحو هذا، فقيل له: في تصنيفه؟ قال: ليس الشأن في تصنيفه، إن كان في أصل كتابه وإلا فلا شيء، كان يحدث بأحاديث ليس لها أصل في كتابه"(٣)، ففرق الإمام أحمد بين التصانيف والأصول؛ ويفهم من كلامه أن من الأحاديث ما هو موجود في تصانيفه وليست في أصله، وهذه الأحاديث محل انتقاد.

٢. النُّسَخُ: وهي كتب تنسخ من الأصول، وذلك لأجل الإبقاء على الأصول بعيدةً عن أسباب التلف والضياع، أو لأجل أن يُخَرِّجَ فيها المحدثُ بعض أحاديثه عن شيخ ما ليحدث بها، وهي في الغالب دون الأصول في الضبط والصحة لتطرق وقوع الخطأ عند نسخ الأحاديث إليها من الأصول.

٣. التصانيف: وفيها ينتقي المحدث من أحاديثه وَفق ترتيب موضوعي في الغالب، وهي مثل النُّسَخِ من جهة الصحة والضبط ودون الأصول، ومن الأمثلة الشاهدة على التصانيف وما قد يعتريها من الوهْم ما ذكره يحيى بن معين حيث قال: "حضرنا نُعيمَ بن حماد(٤) بمصر، فجعل يقرأ كتاباً من تصنيفه، فقرأ ساعة، ثم قال: حدثنا ابن المبارك، عن ابن عون، بأحاديث، فقلت له: ليس هذا عن ابن المبارك، فغضب، وقال: تَرُدُّ عليَّ!، قلت: إيْ واللهِ، أرد عليك أريد زينك، فأبى أن يرجع، فلما رأيته هكذا لا يرجع، قلت: لا واللهِ، ما سمعتَ أنتَ هذا من ابن المبارك قطُّ، ولا سمِعها ابن المبارك من ابن عون قطُّ، فغضب وغضب من كان عنده من أصحاب الحديث، وقام نعيم فدخل البيت، فأخرج صحائف، فجعل يقول -وهي بيده-: أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس أميرَ المؤمنين في الحديث؟ نعم،

---

(١) هو: الحافظ أحمد بن محمد بن هانئ الطائي، أبو بكر الأثرم البغدادي، صاحب الإمام أحمد، وكتب عنه الكثير من المسائل، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، له تصانيف"، توفي سنة ٢٧٣هـ. ينظر: تهذيب الكمال ٤٧٦/١ ترجمة:١٠٣، تقريب التهذيب ترجمة:١٠٣.

(٢) ينظر ترجمته: ص٢.

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب ٥٨٧/١.

(٤) هو: نعيم بن حماد الخزاعي، أبو عبد الله المروزي ثم المصري، قال ابن حجر: "صدوق، يخطئ كثيراً"، توفي سنة ٢٢٨هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٧١٦٦.

يا أبا زكريا، غلِطتُ، وكانت صحائف، فغلِطتُ فجعلت أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون، وإنما روى هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك".(١)

وليس كل الرواة على مستوى واحد من امتلاك الكتب؛ فبعضهم عنده أصول ونسخ وتصانيف، وبعضهم عنده أصول ونسخ ولم يصنف، وبعضهم لم يكن عنده أصول لكنه صنف كسعيد بن أبي عروبة اشتهر بمصنفاته، قال أحمد: "لم يكن لسعيد بن أبي عروبة كتب، إنما كان حفظ ذلك كله"(٢)، أما مصنفاته فمشهورة، وبعضهم ليس له كتب كأيوب السختياني.(٣)

كما تتفاوت كتب الرواة من جهة الاشتهار، ويرتبط ذلك إما بعلو إسناد النسخة كما هو الحال مع نسخة سويد بن سعيد(٤) عن حفص بن ميسرة(٥) حيث كان علو إسنادها سبباً في إخراج الإمام مسلم لها، وقد تقدم كلام الإمام مسلم(٦)، وإما بضبطها كنسخة غندر عن شعبة، قال أحمد: "سمعت غندراً يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب فيها عن أحدٍ غيره، قال: وسمعته يقول: كنت أسمع منه الحديث فأكتبه ثم آتيه فأعْرِضُه عليه"(٧)، وقد لا تشتهر النسخة مع كونها صحيحة، كما قيل في نسخة عبيد الله بن أبي زياد الرصافي(٨) عن الزهري، قال الخليلي: "صحيح الكتاب، غير أن نسخته ليست بمشهورة"(٩)، ويظهر لي والله أعلم أن من أسباب عدم اشتهارها وفرةَ أصحاب الزهري ممن هم أوثقُ وأجلُّ من الرصافي.

---

(١) تهذيب الكمال ٢٩/٤٧٠.

(٢) الجرح والتعديل ٤/٦٥.

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ١/١٧٠.

(٤) ينظر ترجمته: ص١٧.

(٥) ينظر ترجمته: ص١٨.

(٦) ينظر: ص١٧.

(٧) المعرفة والتاريخ ٢/٢٠١.

(٨) قال ابن حجر: "صدوق". تقريب التهذيب ترجمة: ٣٢٩١.

(٩) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١/٢٠٠ ترجمة:٢٩.

المطلب الثالث: ضبط الكتب:

يشمل ضبط الكتاب في الاصطلاح أمرين: إتقانه، وحفظه من التغيير.

أولاً: إتقان الكتاب:

وغاية الإتقان أن يكون كتاب الطالب مطابقاً لأصل سماعه وكتاب شيخه(١)، ولا يكون الكتاب معتبراً إلا إذا كان متقَناً كما سيأتي(٢)، ويتحصل الإتقان بما يلي:

١. الاعتناء بالشكل والنقط وألفاظ التحمل: قال الأوزاعي: سمعت ثابت بن معبد(٣) يقول: "نورُ الكتاب العَجْمُ"(٤)، وكانوا يثنون على الكتاب المضبوط المقيد(٥)، قال أبو زرعة الدمشقي(٦): "أخبرني أحمد بن حنبل قال: رأيت كتب شعيب(٧)، فرأيت كتباً مضبوطة مقيدة. ورفع من ذِكْرِهِ"(٨)، ويثنون أيضاً على الكتاب المعتنى فيه بألفاظ التحمل، قال الإمام أحمد: "ما رأيت الألفاظ في كتاب أحد من أصحاب شعبة أكثرَ منها عند عفان(٩)"، قال الخطيب البغدادي: "يعني: أنبأنا، وأخبرنا، وسمعت، وحدثنا"(١٠).

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ٢٢٥/٤.

(٢) ينظر: ص٤٨.

(٣) قال أبو حاتم: "كان والياً على بعض كُوَر الشام". الجرح والتعديل ٢/ ٤٥٧ ترجمة:١٨٤٤. والكُوَرُ جمع كُورَة: المدينة والصُّقْعُ. ينظر: القاموس المحيط ص٤٧٢ مادة كور.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٤٢٩، جاء في المعجم الوسيط ص٥٨٦: "عَجَمَ الحرفَ والكتابَ عجماً أزال إبهامه بالنقط والشكل".

(٥) جاء في تاج العروس: "كتاب مقيد: مشكول، وما على هذا الحرف قيدٌ شَكْلَةٌ"، ٨٦/٩ مادة: قيد، وفي المصباح المنير ص١٩٩: "تقييد الألفاظ بما يمنع الاختلاط، ويزيل الالتباس".

(٦) هو: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، أبو زرعة الدمشقي، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، مصنف"، توفي ٢٨١هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٣٩٦٥

(٧) هو: شعيب بن أبي حمزة دينار الأموي مولاهم، أبو بشر الحمصي، قال ابن حجر: "ثقة، عابد"، توفي ١٦٢هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٢٧٩٨.

(٨) تاريخه ٤٣٣/١ رقم:١٠٥٢، وينظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص٢٦٣ رقم:٢٩٧.

(٩) هو: عفان بن مسلم الباهلي، أبو عثمان الصفار، البصري، قال ابن حجر: "ثقة، ثبت"، توفي بعد سنة ٢١٩هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٤٦٢٥.

(١٠) تاريخ بغداد ٢٠٥/١٤.

٢. إصلاح الكتاب: بإصلاح الخطأ وردِّ الكتاب إلى ما كانت عليه الرواية في واقع الأمر، وقال أبو زيد النحْوي(١): "لا يضيء الكتابُ حتى يُظْلِمَ"، قال الخطيب البغدادي: "يعني: الإصلاح"(٢)، ولا يُعَدُّ هذا من التغيير المذموم –كما سيأتي(٣) –، قال الأوزاعي: "لا بأس بإصلاح الخطأ واللحن والتحريف في الحديث"(٤)، وقال أبو زرعة الرازي: "أنا أصلح كتابي من أصحاب الحديث إلى اليوم"(٥)، وقد أثنى أهل العلم على الكتاب إذا كثر فيه آثار الإصلاح، قال الشافعي: "إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة"(٦)، وقال أبو نعيم: "إذا رأيت كتاب صاحب الحديث مسججاً –يعني: كثير التغيير– فأقرِب به من الصحة".(٧)

ومن صوره إصلاح السقَط، قال عبد الله بن الإمام أحمد: "سألت أبي عن: الرجل يسمع الحديث، فيسقط من كتابه الحرف، مثل: اللام ونحو ذلك، أيصلحه؟ فقال: لا بأس به أن يصلحه"(٨)، وقال إبراهيم الحربي(٩): "لزمتُ أحمد بن حنبل سنتين، فكان إذا خرج يحدثنا، يخرج معه محبرةً مجلدةً بجلد أحمرَ وقلماً، فإذا مرَّ به السقَطُ في كتابه أصلحه".(١٠)

ومن ذلك إصلاح المندرس من الكتاب، قال يحيى بن معين: "قلت لنعيم بن حماد –...–: بلغني أنك تأخذ كتبَ ابن المبارك، من غلام سمعها خالُه من ابن المبارك فتحدث بها؟ فقال: يا أبا زكريا مَن كنتُ أظنُّ أنه يَتَوَهَمُ عليَّ شيئاً من ذلك؟ ما كنت

---

(١) هو: سعيد بن أوس الأنصاري، البصري، قال ابن حجر: "صدوق، له أوهام"، توفي ٢١٤هـ. ينظر: تقريب التهذيب ترجمة:٢٢٧٢.

(٢) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي ٤٣١/١.

(٣) ينظر: ص٤٥.

(٤) الكفاية في أصول علم الرواية ٥٠٨/١ رقم:٧٨٧، وهو في المحدث الفاصل مختصراً ص ٥٢٤.

(٥) الكفاية في أصول علم الرواية ٥١٤/١ رقم:٨٠٠.

(٦) نفسه.

(٧) الجامع لأخلاق الراوي ٤٣٥/١، والكفاية في أصول علم الرواية ٤٩٩/١ رقم:٧٦٧.

(٨) الكفاية في أصول علم الرواية ٥١١/١ رقم:٧٩٣.

(٩) هو: إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم، أبو إسحاق الحربي، قال الخطيب البغدادي:" وكان إماماً في العلم،...، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث، مميزاً لعلله"، توفي سنة ٢٨٥هـ. تاريخ بغداد ٥٢٢/٦ ترجمة:٣٠١٢.

(١٠) الكفاية في أصول علم الرواية ٥١٣/١ رقم:٧٩٧.

أحسَبُ أنك أنت تتوهم عليَّ شيئاً من هذا!، إنما كتابي أصابه ماء، فدَرَسَ بعضُه، فأنا أنظر في بيان هذا، فإذا أشكل عليَّ حرف، نظرت في كتابه، ثم أنظر في كتابي فأعرفها، فإما أنْ أكتب منه شيئاً لا أعرفه، أو أصلح منه كتابي فمعاذ الله"(١)، وفي موضع آخر: "فكنت أنظر فِي كتاب هَذَا، فِي الكلمة التي تُشكل عليَّ، فإذا كَانَ مثل كتابي؛ عرفته"(٢)، وقال: "إنما كان شيء قد درس فنظرت فما عرفت ووافق كتابي؛ غيرت"(٣)، فتبين من كلام نعيم أن التغيير إن كان إلى شيء يعرف صاحب الكتاب أنه هو واقع روايته فلا بأس وإنْ استعان بكتاب غيره، وقد يستعين الراوي بأصحابه لإصلاح أصوله، قال عباس الدُّوري(٤): "وَجَّهَني خلفٌ(٥) إلى يحيى، فقال: أُحِبُّ أن تقول لأبي زكريا يحيى بن معين، كانت عندي كتبٌ عن حماد بن زيد فحدثتُ بها، وبقي منها رقاعٌ بعضُها دارسٌ، فاجتمعتُ عليه أنا وأصحابنا فاستخرجناها، فما ترى؟ أُحدّثُ بها؟ فقال لي: قل له: حَدِّثْ بها يا أبا محمد، فأنت الصدوق، الثقة"(٦).

وينبه على الفرق بين إصلاح الكتب وهو ما ذُكر هنا، وبين التغيير في الرواية إن وقع فيها لحن أو تحريف، هل يرويه على الخطأ كما سمعه؟ أم يغيرُه ويرويه على الصواب؟ وهو مبحث آخر تكلم عنه العلماء(٧)، اللهم إلا الكلام عن إصلاح هذا اللحن أو التحريف في الأصل أو النسخ، فالكتاب -والحال هذه- موافق لما سمعه الراوي من شيخه، لكن الرواية خطأ، فهل يصلحه؟ قال ابن الصلاح: "فالصواب تركه، وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه، وبيان الصواب خارجاً في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة،...، وكثيراً ما نرى ما يتوهمه كثيرٌ من أهل

---

(١) الكفاية في أصول علم الرواية ٥١٦/١ رقم:٨٠٥.

(٢) تاريخ بغداد ٤٢٨/١٥.

(٣) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٨٩ رقم: ٥٢٨ يراجع

(٤) عباس بن محمد بن حاتم الدُّوري-نسبة إلى دُور، موضعٌ ببغداد-، أبو الفضل البغدادي، مولى بني هاشم، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ"، توفي سنة ٢٧١هـ. ينظر: الأنساب ٣٦٠/٥، معجم البلدان ٤٨١/٢، تقريب التهذيب ترجمة:٣١٨٩

(٥) هو: خلف بن هشام بن ثعلب، البغدادي، المقرئ، قال ابن حجر: "ثقة"، توفي سنة ٢٢٩هـ. تقريب التهذيب ترجمة: ١٧٣٧.

(٦) تاريخ بغداد ٢٧٦/٩.

(٧) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ٢٦٦/٤.

العلم خطأ – وربما غيروه – صواباً ذا وجهٍ صحيحٍ، وإن خفي واستُغْرِب، لا سيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية؛ وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها"(١)، ونَقَلَ عن القاضي عياض بالمعنى مختصِراً: "أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ، أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم، ولا يغيروها في كتبهم...، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها هذا عند السماع والقراءة، وفي حواشي الكتب، مع تقريرهم ما في الأصول على ما بلغهم"(٢)، ثم قال ابن الصلاح: "وإن شاء قرأه أولاً على الصواب، ثم قال: وقع عند شيخنا، أو في روايتنا، أو من طريق فلان كذا وكذا. وهذا أولى من الأوَّل كيلا يتقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل".(٣)

٣. المقابلة: بأن يراجِع ويَعرض الراوي نسخته –أو ثقةٌ غيره– على أصل شيخه أو نسخةٍ صحيحة عن أصل شيخه(٤)، قال الرامهرمزي: "والحديث لا يُضبط إلا بالكتاب، ثم بالمقابلة، والمدارسة، والتعهد، والتحفظ، والمذاكرة، والسؤال، والفحص عن الناقلين، والتفقه بما نقلوه"(٥)، وقد جاء الحث على الاعتناء بالمقابلة مبكراً، فعن هشام بن عروة أنه قال: قال لي أبي: "أكتبتَ؟"، قلت: "نعم"، قال: "قابلتَ؟"، قلت: "لا"، قال: "لم تكتب يا بني"(٦)، وقال الأخفش الأوسط: "إذا نُسخ الكتاب، ولم يعارض، ثم نُسخ ولم يُعارض، خرج أعجميّاً".(٧)

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ٢٦٧/٤.

(٢) نفسه ٢٦٨/٤.

(٣) نفسه ٢٦٩/٤.

(٤) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٤٢٨/١، مقدمة ابن الصلاح ٢٢٣/٤-٢٢٧.

(٥) المحدث الفاصل ص٣٨٥.

(٦) ينظر: المحدث الفاصل ص٥٤٤، والكفاية في معرفة أصول الرواية ٤٩٢/١ رقم:٧٤٨.

(٧) المرجع السابق، والأخفش الأوسط، هو: سعيد بن مَسعدة المجاشعي مولاهم، أبو الحسن، توفي بعد ٢٠٧هـ. إنباه الرواة على أنباء النحاة ٣٦/٢ ترجمة:٢٧٠.

ثانياً: حفظ الكتاب:

وحفظه بأن يُصان من أن تصل إليه أيدي العابثين تغييراً وتبديلاً، ويشملُ كل عمل يعين على سلامة الكتب من التغيير، ومن ذلك:

١. الختم على الكتب(١): قال معمر بن راشد: "اجتمعت أنا وشعبة، والثوري، وابن جريج، فقدم علينا شيخ، فأملى علينا أربعة آلاف حديث، ...، فإذا جنَّ الليل ختمنا الكتاب، فجعلناه تحت رؤوسنا، وكان الكاتب شعبة، ونحن ننظر في الكتاب"(٢)، وقال عبد الرزاق: "لما قدم علينا سفيان(٣)، قال لنا: ائتوني برجل يكتب، خفيف الكتاب، ...، فأتيناه بهشام بن يوسف(٤)، فكان هو يكتب ونحن ننظر في الكتاب، فإذا فرغ ختمنا الكتاب حتى ننسخه".(٥)

٢. عدم تمكين غيره من الكتاب: وهم في هذا يتفاوتون فمنهم من لا يخرج كتابه من يديه مطلقاً، قال علي بن عياش: "كان شعيب بن أبي حمزة(٦) ... ضنيناً بالحديث، وكان يَعِدُنا بالمجلس، فنقيم نقتضيه إياه، فإذا فعل، فإنما كتابه بيده، ما نأخذه"(٧)، وقال أبو قطن عمرو بن الهيثم(٨): "ما أعرتُ كتابي قط، ولا عارضت قط، وجاءني

---

(١) جاء في تهذيب اللغة ٣١٤/٧: "والخَتْمُ حِفْظُ ما في الكتاب بتَعْليمِ الطِّينة"، قال المعتني بالكتاب: "أي جعل علامةٍ عليها تفيد أنه لم يُفتح"، ويبدو أن هذا كان في العصور المتقدمة ثم صاروا إلى استعمال الشمع، قال لسان الدين بن الخطيب:

الخَتْمُ يَحْفظُ مضنونَ الكتابِ بِهِ ... وهو الدليلُ على مضمونِ عِزّتِه

قُفْلٌ مِنَ الشمع يَثني العينَ هَيبتُهُ ... فضْلاً عن اليد أن تدْنو لحوزتِهِ

ديوانه ١٧٣/١.

(٢) أدب الإملاء والاستملاء ١٤٥/١ رقم:٣٦.

(٣) يعني: الثوري.

(٤) هو: هشام بن يوسف الصنعاني، أبو عبد الرحمن الأبناوى، القاضي، قال ابن حجر: "ثقة"، توفي ١٩٧هـ. تقريب الترجمة:٧٣٠٩.

(٥) الكفاية في معرفة أصول الرواية ٤٩٥/١ رقم:٧٥٥.

(٦) ينظر ترجمته: ص٢٦.

(٧) تاريخ أبي زرعة ٤٣٣/١ رقم:١٠٥١، ٧١٥/٢ رقم:٢٢٧٥.

(٨) هو: عمرو بن الهيثم بن قَطَن القُطَعي، أبو قطن البصري، قال ابن حجر: "ثقة"، توفي سنة ٢٠٠ هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٥١٣٠.

أبو داود[1] فقال: أعرني كتابك، قلت: أُقعد؛ أُملي عليك"[2]، ومنهم من يخرجه للثقة أو يرسله إليه، قال أبو صالح[3]: "قال لي الليثُ بن سعد -ونحن ببغداد-: سَلْ عن قطيعة بني جدار فإذا أرشدت إليها فسل عن منزل هُشيم الواسطي[4]، فقل له: أخوك ليثٌ المِصريُّ يقرئك السلام، ويسألك أن تبعث إليه شيئاً من كتبك، فلقِيت هشيماً، فدفع إليَّ شيئاً، فكتبنا منه، وسمعتها مع الليث".[5]

٣. وضْعها في الأحراز[6]: كما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ أنه وضع كتابه في صندوق له حلق.[7]

(١) هو: سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي، البصري، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، غلط في أحاديث"، توفي ٢٠٤هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٢٥٥٠.

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبد الله بن أحمد- ١٥٩/٤ رقم:٤٧١١، وذكره مختصراً في ٣٥٥/١، و٣٥٦/٢.

(٣) هو: عبد الله بن صالح بن محمد الجهني مولاهم، أبو صالح المصري، كاتب الليث، قال ابن حجر: "صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة"، توفي سنة ٢٢٢هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٣٣٨٨.

(٤) هو: هُشيم بن بَشير السُّلمي، أبو معاوية الواسطي، قال: "ثقة، ثبت، كثير التدليس، والإرسال الخفي"، توفي ١٨٣هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٧٣١٢.

(٥) تاريخ بغداد ١٥٦/١١.

(٦) جمع حِرز وهو: الموضع الحصين. القاموس المحيط ص ٥٠٨ مادة حرز.

(٧) ينظر: مسند الإمام أحمد ٢٢٤/١١ حديث:٦٦٤٥.

المطلب الرابع: الوهْم الواقع في الكتب:

لما ذكرتُ ضبط الكتب وبما يحصل؛ ناسب أن أذكر مداخلَ الوهْم الواقع في الكتب زيادة في تجلية الموضوع، فإن للوهم الواقع في الكتب أسباباً، منها:

١. التحويل من الأصول إلى النسخ أو التصانيف: وذلك أن غالب الرواة لهم أصول قديمة قِدَمَ تحَمُّلهم ما فيها من الأحاديث، ثم ينسخون تلك الأصول كلَّها أو ينتقون منها إلى نسخ فرعية، إما لصون الأصول من التلف، وإما رغبةً في الانتقاء من أحاديث تلك الأصول(١)، فيقع عند النسخ بعض الأخطاء، قال ابن أبي حاتم: "حضرت أحمد بن سنان(٢) – وقد حدثنا عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن أبي جمرة، عن أبي بردة، عن أبي موسى، أن رسول الله ﷺ عطس، فقيل له: يرحمك الله، فقال النبي ﷺ: يهديكم الله، ويصلح بالكم،- فقال أبي لأحمد بنِ سنان: إنما هو عن أبي حمزة(٣) عن أبي بردة، فأبى أن يقبل، ثم صار أبي إلى محمد بنِ عَبَادة(٤)، فسأله أن يخرج له حديث يزيدَ بنِ هارون، عن حماد بن سلمة، فأخرج كتابه، فإذا هو: حماد بن سلمة، عن أبي حمزة – كما قال أبي–، فكتبنا عن ابن عبادة هذا الحديث، ثم أخبر أبي ابنيْ أحمدَ بنِ سنان بأنه وجد في كتاب ابن عبادة: عن يزيد، عن حماد بن سلمة، عن أبي حمزة- كما قال أبي- فتحيرا وقالا: ننظر في الأصل، فلما كان الغد حملوا إلى أبي أصلَ أحمد بن سنان، عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن أبي حمزة، معجماً على الحاء والزاي -كما قال أبي- ، وقالا: وقع الغلط في التحويل، فحدثَنا أحمدُ بن سنان – من الرأس – عن يزيد، عن حماد بن سلمة، عن أبي حمزة، عن أبي بردة، عن أبي موسى، – كما قال أبي–، واعتذروا من ذلك"(٥)، ووقع قريباً من هذا الموقف لنعيم بن حماد مع ابن معين.(٦)

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل للاحم ص ٧٣، ومقارنة المرويات له ١/١٨٥.

(٢) هو: أحمد بن سنان القطان، أبو جعفر الواسطي، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ"، توفي سنة ٢٥٥هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٤٤.

(٣) هو: ميمون، أبو حمزة الأعور، قال ابن حجر: "ضعيف". تقريب التهذيب ترجمة:٧٠٥٧.

(٤) هو: محمد بن عَبَادة الواسطي، قال ابن حجر: "صدوق، فاضل". تقريب التهذيب ترجمة:٥٩٩٧.

(٥) الجرح والتعديل ١/٣٥٣.

(٦) ينظر: ص٢٤.

٢. الإدخال على الرواة: وذلك أن مِن الرواة مَن كان يكتب بعد مجلس السماع، وبعضهم يستعين بغيره من الأقران ليملي عليهم ما سمعوا، وكان بعض الأقران غير ثقة، فيملي على أصحابه ما لم يسمعوا، قال البرذعي(١) لأبي زرعة: "رأيت بمصر نحواً من مائة حديث، عن عثمان بن صالح(٢)، عن ابن لهيعة، عن عمرو بن دينار، وعطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ...، فقال: لم يكن عندي عثمانُ ممن يكذب، ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نجيح(٣)، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فبُلوا به"(٤)، ومثله إدخال خالد المدائني(٥) حديثاً على قتيبة بن سعيد(٦).(٧)

٣. تأخر الكتابة عن وقت السماع: وذلك أن كتابة الحديث بالنسبة إلى وقت السماع تكون على ثلاثة أضرب، وقد يلتزم طالب الحديث طريقة واحدة تكون عادة له، وقد يتنقل الطالب بين هذه الأنواع لاختلاف الأحوال والشيوخ، فإما أن يكتب حديث الشيخ ثم يسمعَه منه، وإما أن تكون الكتابة مقترنة بالسماع، وهذه أبعد صور التحمل عن دخول الوهْم، قال السمعاني: "وأصح هذه الأنواع –يعني أنواع التحمل–أن يملي عليك وتكتبه من لفظه؛ لأنك إذا قرأت عليه ربما يغفل أو لا يستمع، وإن قرأ عليك فربما تشتغل بشيء عن سماعه، وإن قُرئ عليه وتحضر سماعه فكذلك"(٨)، وإما أن يسمعَ ثم يكتبَ، وهو الأغلب، قال الترمذي: "أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون، ومن كتب منهم

---

(١) هو: سعيد بن عمرو بن عمار، أبو عثمان البرذعي، قال الذهبي: "الإمام، الحافظ،...، رحَّال، جوَّال، مصنف،...، لازم أبا زرعة وفقه به"، توفي سنه ٢٩٢هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٧٧/١٤ ترجمة:٣٦.بتصرف يسير.

(٢) هو: عثمان بن صالح بن صفوان السهمي مولاهم، أبو يحيى المصري، قال ابن حجر: "صدوق"، توفي سنة ٢١٩هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٤٤٨٠.

(٣) هو: خالد بن نجيح المصري، قال أبو حاتم: "كذاب، كان يفتعل الأحاديث، ويضعها في كتب ابن ابى مريم وأبي صالح". الجرح والتعديل ٣٥٥/٣ ترجمة:١٦٠٥.

(٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٤١٧/٢.

(٥) هو: خالد بن القاسم، أبو الهيثم المدائني، قال أبو زرعة: "كذاب"، وقال أبو حاتم: "متروك الحديث". الجرح والتعديل ٣٤٨/٣ ترجمة:١٥٦٩.

(٦) هو: قتيبة بن سعيد الثقفي، أبو رجاء البَغْلاني، قال ابن حجر: "ثقة، ثبت"، توفي سنة ٢٤٠هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٥٥٢٢.

(٧) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٢٠.

(٨) أدب الإملاء والاستملاء ص ١٢٢/١.

إنما كان يكتب بعد السماع"(١)، قال حماد بن سلمة: "كنتُ أمُرُّ بالشيخ فأسمع الأحاديثَ العشرةَ، وأقلَّ، وأكثرَ، فأحفظها، ثم أجيء فأكتبها"(٢)، وقال أبو جعفر الفراء(٣): "كان الأعمش يسمع من أبي إسحاق(٤)، ثم يجيء فيكتبه في منزله".(٥)

ومن الشيوخ من لا يسمح لأحد بالكتابة في مجلسه أو حال تحديثه، ومنهم من لا يمنع ولكنه لا يملي إملاء يُمَكِّن جميعَ التلاميذ من الكتابة معه، لذا يكتب بعضهم معه وبعضهم يكتب بعد السماع من حفظه، قال عبد الله بن الإمام أحمد لأبيه: "كيف سماعك من حفص بن غياث(٦) ؟ قال: كان السماع من حفص شديداً، قلت: كان يملي عليكم؟ قال: لا، قلت: تعليق؟ قال: ما كنا نكتب إلا تعليقاً، ثم قال: سمعت عَمْراً الناقد(٧) يستفهم حفصاً، فقال له حفص: أُسكت وإلا حدث فيك أمرٌ".(٨)

---

(١) العلل الصغير ٦/٢٣٨.

(٢) تقييد العلم للخطيب البغدادي ص١١٣.

(٣) هو: سلمان الفراء، أبو جعفر الكوفي، قال ابن حجر: "ثقة". تقريب التهذيب ترجمة:٨٠٢٠.

(٤) هو: عمرو بن عبد الله بن عبيد، أبو إسحاق السَّبيعي، قال ابن حجر: "ثقة، مكثر، عابد"، توفي سنة ١٢٩هـ. تقريب التهذيب ترجمة: ٥٠٦٥.

(٥) تقييد العلم ص ١١٣.

(٦) هو: حفص بن غياث بن طلق النخعي، أبو عمر الكوفي، قال ابن حجر: "ثقة، فقيه، تغير حفظه قليلاً في الآخر"، توفي سنة ١٩٤هـ. تقريب التهذيب ترجمة: ١٤٣٠.

(٧) هو: عمرو بن محمد بن بكير الناقد، أبو عثمان البغدادي، قال ابن حجر: " ثقة، حافظ، وهم فى حديث"، توفي سنة ٢٣٢هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٥١٠٦.

(٨) العلل ومعرفة الرجال –رواية عبد الله– ٢/٥٠٤ رقم:٣٣٢٤.

وقوة حفظ التلميذ مما يعين على ضبط الكتابة، قال يحيى القطان: "كنا نأتي ابن عون[1] أنا، ومعاذٌ[2]، وخالدٌ[3]، فيخرج إلينا، فيقعد معاذٌ وخالدٌ فيكتبان، وأرجع فأكتبها في البيت"[4]، وكلهم حفاظ.

وقد يستعين الراوي بغيره على تذكّر ما سمعه من حديث الشيخ ليكتبه، قال سليمان بن حرب[5]: "قَدِمَ يحيى بنُ سعيد[6] عندنا، وكان يحدثهم، وكان أصحابنا لا يكتبون، فلما كان بَعْدُ كتبوا، قال حماد[7]: قال لي جرير بن حازم[8] وغيره: إنا هَمَمْنَا أنَّ نكتب حديث يحيى بن سعيد فلو حضرتنا، قال حماد: فحضرتهم، وتذاكرنا حديثه بَعْدُ؛ فكتبوا"[9].

وعلى ما تقدم فكلما بَعُدَ العهد بوقت السماع ازدادت نسبة الوقوع في الوهْم لما يعتري الحفظ من التغير[10]، قال سليمان بن حرب: "حماد بن زيد في أيوب أكثرُ مِن كلِّ من

---

(١) هو: عبد الله بن عون بن أرطُبان المزني مولاهم، أبو عون البصري، قال ابن حجر: "ثقة، ثبت، فاضل..."، توفي سنة ١٥٠هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٣٥١٩.

(٢) هو: معاذ بن معاذ العنبري، أبو المثنى البصري، قال ابن حجر: "ثقة، متقن"، توفي ١٩٦هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٦٧٤٠.

(٣) هو: خالد بن الحارث الهُجَيمي، أبو عثمان البصري، قال ابن حجر: "ثقة، ثبت"، توفي ١٨٦هـ. تقريب التهذيب ترجمة:١٦١٩.

(٤) المحدث الفاصل ص ٦٠٥ رقم:٨٧٩.

(٥) هو: سليمان بن حرب الأزدي، الواشِحي، البصري، قال ابن حجر: "ثقة، إمام، حافظ"، توفي سنة ٢٢٤هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٢٥٤٥.

(٦) هو: يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، أبو سعيد القاضي، قال ابن حجر: "ثقة، ثبت"، توفي ١٤٣هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٧٥٥٩.

(٧) إما حماد بن سلمة بن دينار، أو حماد بن زيد بن درهم، كلاهما من البصرة وكلاهما يرويان عن يحيى، ولم أهتد إلى أيهما المقصود.

(٨) هو: جرير بن حازم الأزدي، أبو النظر البصري، قال ابن حجر: "ثقة، ...، وله أوهام إذا حدث من حفظه"، توفي ١٧٠هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٩١١.

(٩) تقييد العلم ص١١٣.

(١٠) ينظر: مقارنة المرويات ١/١٨٦.

روى عن أيوب... أما عبد الوارث(١) فقد قال: كتبتُ حديثَ أيوب بعد موته بحفظي، ومثل هذا يجيء فيه ما يجيء"(٢).

٤. عدم مجالسة أهل الحديث ومذاكرتهم وإهمال المقابلة والمعارضة: وكل هذه أسباب في بقاء الأخطاء في الكتب، فتجد طالبَ الحديث ينسخ الحديث أو يَنسخ له الوراقون، ثم يهمل أمر المقابلة والمعارضة، ولا يُذاكر أهل الحديث، فتبقى كتبه غير متقنة، سأل ابنُ معين وأحمدُ بن حنبل يزيدَ بن هارون(٣) عن: علي بن عاصم(٤)؟ قال: "سمعتُ منه"، قالوا له:"كان يُغمز بشيء، أو يُتكلَّم فيه إذ ذاك بشيء؟"، فقال: "معاذ الله، كانت حَلْقته بحيال حلقةِ هُشيمٍ(٥)، ولكنه كان لا يجالسُهم، وكَتَبَ ولم يجالس، فوقع في كتبه الخطأ"(٦)، وقال عبد الله بن المبارك: "قلت لعَبَّاد بن العَوَّام(٧)، يا أبا سهل: ما بال صاحبكم؟ -يعني: علي بن عاصم - قال: ليس ننكر عليه أنه لم يسمع، ولكنه كان رجلاً موسراً، وكان الوراقون يكتبون له، فنراه أتي من كتبه التي كتبوها له"(٨).

---

(١) هو: عبد الوارث بن سعيد العَنبري مولاهم، أبو عُبيدة التنوري، قال ابن حجر: "ثقة، ثبت"، توفي ١٨٠هـ. تقريب التهذيب الترجمة:٤٢٥١.

(٢) المعرفة والتاريخ ١٣١/٢.

(٣) هو: يزيد بن هارون السُلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، قال ابن حجر: "ثقة، متقن، عابد"، توفي ٢٠٦هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٧٧٨٩.

(٤) هو: علي بن عاصم بن صهيب التيمي مولاهم، أبو الحسن الواسطي، قال ابن حجر: "صدوق، يخطئ ويصر"، توفي ٢٠١هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٤٧٥٨.

(٥) ينظر ترجمته: ص٣١.

(٦) تاريخ بغداد ٤١١/١٣.

(٧) هو: عباد بن العوام الكلابي مولاهم، أبو سهل الواسطي، قال ابن حجر: "ثقة"، توفي ١٨٥هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٣١٣٨.

(٨) تاريخ بغداد ٤٠٩/١٣.

المبحث الثاني: الإعلال بكتب الرواة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قرائن الإعلال بكتب الرواة.

المطلب الثاني: ضوابط في اعتبار قرائن الإعلال بالكتاب.

المطلب الأول: قرائن الإعلال بكتب الرواة:

يمكن تقسيم قرائن الإعلال بكتب الرواة إجمالاً إلى ثلاثة أقسام، هي:

١. مخالفة الكتاب.

٢. التحديث بما ليس في الكتاب.

٣. التغيير في الكتاب.

والكتاب هنا اسم جنس يندرج تحته الأصول والنسخ والمصنفات، للراوي أو شيخِه أو قرينِه أو تلميذِه.

أما التفصيل فيندرج تحت كل قرينة من هذه القرائن أنواع، وهذا أوان تفصيلها:

أولاً: مخالفة الكتاب، ويندرج تحتها:

١. **مخالفة الراوي كتابَه:** وهي أن يرويَ الراوي حديثاً على وجه، ويكون هذا الحديثُ في كتابه على وجه مخالف؛ فيستدل الناقد بوجود الحديث في كتاب الراوي على خلاف روايته على وهمه، مثاله: ذكر العُقيليُّ بإسناده إلى الحسن بن علي الخلال(١) أنه قال: سألت عليّاً – أي: ابن المديني– عن: حديثِ عَبيدةَ عن عليٍّ عن النبي ﷺ في التسبيح، قلتُ: منَ يقول (عن عبيدة)؟ فقال: "حدثنا أزهر، عن ابن عون، عن محمد، عن عبيدة عن عليٍّ". ثم قال ابنُ المدينيِّ: "ورأيته في أصلِهِ مرسلاً عن محمد، وكلمتُ أزهرَ في ذلك، وشكَّكْتُهُ، فأبى، وقال: عن عَبيدة"، وقال البخاريُّ: "يقولون هو في كتاب أزهر، عن ابن عون: عن عبيدة، عن النبي ﷺ، مرسل"، وذكر البزَّارُ أنه رأى هذا الحديثَ في أصل كتاب أزهر: عن ابن عون، عن محمد، عن عَبيدة مرسلاً(٢)، فكل هؤلاء الحفاظ أشار إلى صفة الرواية

(١) هو: الحسن بن علي بن محمد الهُذلي، أبو علي الخلال، يعرف بالحُلْواني، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، له تصانيف"، توفي ٢٤٢هـ. تقريب التهذيب:١٢٦٢.

(٢) ينظر: الضعفاء ١/ ٣٨١ مسألة: ٦١٨، والعلل الكبير ص ٣٦١ حديث:٦٧٢، ومسند البزار ١٧٧/٢ حديث: ٥٥١.

في كتاب الراوي، وتبين بدراسة الحديث(١) رجحان الرواية المرسلة عن أزهر، وهي الموجودة في الكتاب، وأن أزهر وهم في وصله.

وقد يتجاوز الناقدُ بيان الوهْم إلى بيان مدخله، مستدلاً بترتيب الأحاديث في كتاب الراوي، فقد يروي الراوي حديثاً منكراً عن شيخ من الشيوخ، ويكون للناقد معرفة بكتاب الراوي وترتيب الأحاديث فيه، فَيَدُلُّهُ الترتيبُ على كيفية دخول الوهْم على الراوي، وفي معرفة مدخل الوهْم زيادة علم، وفيه الإعذار للراوي الذي وقع منه الوهْم، قال أبو زرعة الدمشقي(٢): "سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن: حديث أبي اليمان، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن أم حبيبة، أن النبي ﷺ قال: ((أُريتُ ما تلقى أمتي من بعدي وسفك بعضهم دماء بعض، وكان ذلك سابقاً من الله عز وجل، فسألته أن يوليني شفاعة فيهم يوم القيامة؛ ففعل))(٣)، قال أبو عبد الله: ليس له عن الزهري أصل، وأخبرني أنه من حديث شعيب، عن ابن أبي حسين(٤)، وقال لي: كتاب شعيب، عن أبي حسين اختلط بكتاب الزهري إذ كان به ملصق، بكتاب الزهري، قال: وبلغني أن أبا اليمان قد اتهم، وليس له أصل. كأنه يذهب إلى أنه اختلط بكتاب الزهري إذ كان به ملصقاً ورأيته كأنه يعذِر أبا اليمان ولا يحمل".(٥)

٢. **مخالفة الراوي كتابَ شيخه:** وهي أن يرويَ الراوي حديثاً على وجه، ويكون هذا الحديث في كتاب شيخه على وجه مخالف؛ فيستدل الناقد بوجود الحديث في كتاب شيخ الراوي على صفةٍ ووجهٍ مخالفٍ لرواية تلميذه على وهم التلميذ، مثاله: روى الحكم بن موسى، عن يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود الخَولاني، عن

---

(١) ينظر: ص٨٦.

(٢) ينظر ترجمته: ص٢٦.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ص٩٦ حديث:٢١٥، والطبراني في مسند الشاميين ١٥٦/٤ حديث:٢٩٩٠ من طريق أبي اليمان به.

(٤) هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين القرشي النوفلي المكي، قال ابن حجر: "ثقة، عالم بالمناسك". تقريب التهذيب الترجمة: ٣٤٣٠.

(٥) الفوائد المعللة ص: ٢٤٨.

الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن مع عمرو بن حزم: ((بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد النبي إلى شُرَحْبِيْل بن عبد كُلالٍ، والحارث بن عبد كُلالٍ، ونعيم بن عبد كُلالٍ ..))" الحديثَ، قال أبو داود: "حدثنا أبو هُبَيْرَةَ(١) قال: قرأتُه في أصل يحيى بن حمزة: حدثني سليمان بن أرقم"(٢)، وقال أبو الحسن الهروي (٣): "هو في أصل يحيى بن حمزة: عن سليمان بن أرقم، وإنما غَلِطَ عليه الحكمُ بن موسى، فقال: عن سليمان بن داود"(٤)، وقال أبو عبد الله بن منده(٥): "ورأيت في كتاب يحيى بن حمزة – بخطه –: عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، وهو الصواب"(٦)، فأعلَّ النقاد رواية الحكم بما في كتاب شيخه يحيى بن حمزة، مثال آخر: روى أبو أسامة عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: "أن رسول ﷺ صلى بالناس ركعتين فسها فسلَّم، فقال له رجل –يقال له ذو اليدين– : نَقَصَتِ الصلاة؟ فقال: لا، فصلى ركعتين أُخراوَين، ثم سلم، ثم سجد سجدتين، ثم سلَّم"، قال الإمام أحمد: "قال يحيى بن سعيد: إنما هو في كتاب عبيد الله مرسل، وما ينبغي إلا كما قال يحيى"(٧)، وسيأتي المثالان في الدراسة التطبيقية.(٨)

وكما تقدم في النوع الأول من أن الناقد قد يتجاوز بيان الوهْم إلى بيان مدخله، كذلك هنا، فقد يروي التلميذ حديثاً منكراً عن شيخ من الشيوخ، فينظر الناقد في

---

(١) هو: محمد بن الوليد بن هبيرة، أبو هُبَيْرَة الهاشمي، الدمشقي، قال ابن حجر: "صدوق"، توفي ٢٨٦هـ. تقريب التهذيب ترجمة: ٦٣٧٦.

(٢) المراسيل ص٣٣٥ حديث:٢٤٧، وينظر: سؤالات الآجري لأبي داود ص٢٣٩ رقم:١٥٨١.

(٣) هو: أحمد بن محمد بن مقاتل بن صَبِيح، أبو الحسن الهروي، قال أبو القاسم علي بن يعقوب ابن أبي العقب: "الشيخ الصالح"، توفي ٣٠١هـ، تاريخ بغداد ٣٦٩/٦ ترجمة:٢٨٦٦، وتاريخ دمشق ٤/٦ ترجمة:٢٦٠.

(٤) تاريخ دمشق ٣٠٩/٢٢.

(٥) هو: الإمام محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي، أبو عبد الله بن منده، توفي سنة ٣٩٥ هـ، تاريخ دمشق ٢٩/٥٢ ترجمة:٦٠٨٣، السير للذهبي ٢٨/١٧ ترجمة:١٣.

(٦) تاريخ دمشق ٣١٠/٢٢.

(٧) ينظر: العلل ومعرفة الرجال – رواية المروذي– ص ١٤٧ مسألة: ٢٦٢.

(٨) ينظر: ص١٣٣، وص١٥٤ على التوالي.

مصنف ذاك الشيخ فيرى من ترتيب الأحاديث ما يتبين به كيف دخل الوهْم على التلميذ، قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن: حديث رواه هشام بن إسماعيل(١)، عن محمد بن شعيب بن شابور(٢)، عن عبد الله بن العلاء بن زبر(٣)، عن سالم(٤)، عن أبيه، عن النبي ﷺ: أنه صلى فترك آية، فلما انصرف قال: ((أفيكم أُبَيٌّ؟ ...))، فذكر الحديث(٥)؟ قال أبي: هذا وهم؛ دخل لهشام بن إسماعيل حديثٌ في حديث!، نظرت في بعض أصناف محمد بن شعيب، فوجدت هذا الحديث رواه محمد بن شعيب، عن محمد بن يزيد البصري(٦)، عن هشام بن عروة، عن أبيه: أن النبي ﷺ صلى فترك آية ... هكذا مرسل(٧)، ورأيت بجنبه حديث عبد الله بن العلاء، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ: أنه سئل عن: صلاة الليل؟ فقال: مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح ...(٨)، فعلمتُ أنه قد سقط على هشام بن إسماعيل متن حديث عبد الله بن العلاء وبقي إسناده، وسقط إسناد حديث محمد بن يزيد البصري، فصار متن حديث محمد بن يزيد البصري بإسناد حديث عبد الله بن العلاء بن زبر، وهذا حديث مشهور يرويه الناس عن هشام بن عروة"(٩)، فعلم أبو حاتم كيف دخل الوهْم على هشام بن إسماعيل بعد نظره في كتاب شيخه محمد بن شعيب.

---

(١) هو: هشام ين إسماعيل بن يحيى العكار، أبو عبد الملك الدمشقي، قال ابن حجر: "ثقة، فقيه، عابد"، توفي سنة ٢١٦هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٧٢٨٥.

(٢) هو: محمد بن شعيب بن شابور الأموي مولاهم، الدمشقي، قال ابن حجر: "صدوق، صحيح الكتاب"، توفي سنة ١٠٠هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٥٩٥٨.

(٣) هو: عبد الله بن العلاء بن زَبر الرَّبَعي، الدمشقي، قال ابن حجر: "ثقة"، توفي سنة ١٦٤هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٣٥٢١.

(٤) هو: ابن عبد الله بن عمر.

(٥) أخرجه أبو داود ٣٩١/١ حديث:٩٠٧ بنحوه.

(٦) هو: محمد بن يزيد البصري، قال أبو حاتم: "مجهول". الجرح والتعديل ١٢٧/٨ ترجمة:٥٧١

(٧) لم أقف على من أخرجه.

(٨) أخرجه أحمد ٣١١/١٠ حديث:٦١٦٩ و٣١٢/١٠ حديث:٦١٧٠، والطبراني في الكبير ٣١٣/١٢ حديث:١٣٢١٥، وفي الأوسط ٦٣/٥ حديث:٤٦٧٤ من طريق عبد الله بن العلاء به.

(٩) العلل ٢٠٧/٢ مسألة:٢٠٧.

٣. **مخالفة الراوي كتابَ قرينه:** وهي أن يرويَ الراوي حديثاً على وجه ويكون هذا الحديثُ في كتاب قرينه –في شيخه في ذلك الحديث– على وجه مخالف، فيستدل الناقد بوجود الحديث في كتاب قرين الراوي على وجه مخالف لرواية الراوي على ضعف هذه الأخيرة، مثاله: سئل الدارقطني: "عن حديث سعيد بن زيد أن النبي ﷺ رأى جنازة فقام لها؟ فقال: "حدّث به غندر، عن شعبة، عن جابر، عن الشعبي، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، قاله أحمد بن حنبل، عن غندر، وقال أبو موسى: عن غندر، عن أبي سعيد بن زيد. ورواه عمر بن مرزوق، عن شعبة، فقال: عن سعيد بن زيد. والأشبه بالصواب قول أحمد. حدثنا ابن مبشر، حدثنا أبو موسى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن جابر، قال: سمعت الشعبي، قال: أشهد على أبي سعيد بن زيد – قال أبو موسى: هكذا نسخته من كتاب محمد بن جعفر غندر – أن رسول الله مرت به جنازة فقام"(١)، فاستدل الدارقطني لما رجحه بما في كتاب غندر قرين عمر بن مرزوق في شيخهما شعبة، وسيأتي في الدراسة التطبيقية.(٢)

٤. **مخالفة الراوي كتابَ تلميذه**(٣): وهي أن يقعَ مِن راوٍ ما اختلافٌ في حديثٍ ما، فيرويَه على أكثر من وجه، ويكون أحد هذه الأوجه موجوداً في كتاب أحد تلامذته، فيستدل الناقد بوجود أحد أوجه الرواية –عن الراوي الذي وقع منه الاختلاف – في كتاب تلميذه على أنها الروايةُ الراجحة أو الصحيحة أو التامة عن الشيخ (الراوي)، مثاله: قال علي بن المديني: "قلت لعبد الرحمن بن مهدي: إن الزُهْرِيَّ روى عن النبي ﷺ في الضحك في الصلاة؟ قال عبد الرحمن: حدثني رجلٌ أنه رأى هذا الحديث عند ابن أخي ابن شهاب(٤) في كتب الزُهْرِيِّ: عن سليمان

(١) العلل للدارقطني ٤/٤٢٢ مسألة: ٦٧٠.

(٢) ينظر: ص١٨٥.

(٣) والمراد هنا وجود صورة المخالفة لا الترتيب الزمني؛ إذ الغالب أن تكون رواية الشيخ متقدمة على ما في كتاب تلميذه.

(٤) هو: محمد بن عبد الله بن مسلم القرشي الزهري، ابن أخي الإمام محمد بن مسلم الزهري، قال ابن حجر: "صدوق، له أوهام"، توفي سنة ١٥٢ هـ. تقريب التهذيب ترجمة: ٦٠٤٩.

بنِ أرقم، عن الحسن"(١)، وفي بعض الروايات أن عبد الرحمن هو الذي رأى هذا الحديث وقرأهُ في كتب الزُهْرِيِّ عند ابن أخي ابن شهاب: عن الزهري، عن سليمان بن أرقم، عن الحسن(٢)، فوجْها الروايةِ المذكوران – هنا – ووجهٌ ثالثٌ جميعها ثابتةٌ محفوظةٌ عن الزهري– كما سيأتي بيانه في الدراسة النقدية(٣)– لكن استدل ابن مهدي بوجود أحدِ هذه الأوجه في كتاب تلميذ الزهري على أنها أصل الرواية وكيف تحملها الزهري.

ثانياً: عدم وجود الحديث في الكتاب، ويندرج تحتها:

١. **عدم وجود الحديث في كتاب الراوي:** وهي أن يرويَ الراوي حديثاً ولا يكون في كتابه، فيستدل الناقد بعدم وجود الحديث في كتاب الراوي على أنه ليس من حديثه، قال عبد الرحمن بن مهدي: "ذاكرني أبو عَوانة(٤) بحديث، فقلت: ليس هذا من حديثك، فقال: لا تفعل يا أبا سعيد، هو عندي مكتوب، قلت: فهاته، قال: يا سلامة هاتي الدَّرْجَ(٥)، ففتش فلم يجد شيئاً، فقال: من أين أُتيت يا أبا سعيد؟ فقلت: هذا ذوكرتَ به وأنت شاب، فعَلِقَ بقلبك، فظننتَ أنك قد سمعته"(٦)، فجعل أبو عوانة –وقد عُرف بضبطه لكتابه(٧)– وجودَ الحديث في كتابه –على ما توهمه– دليلاً على أنه من حديثه، فلما لم يجده تراجع عنه، وكان عدمُ وجود الحديث في كتابه دليلاً كافياً عنده على أنه ليس من حديثه، حيث انتقل إلى السؤال عن كيفية دخول الوهْم عليه، مثال آخر–وسيأتي في الدراسة

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١/٢٦٠.

(٢) ينظر: المعرفة والتاريخ ٢/ ١٥٢، الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٢٥ رقم:٧٠٥٢، سنن الدارقطني ١/٣٠٤ رقم:٦١٥.

(٣) ينظر: ص١٩٦.

(٤) هو: الوضاح بن عبد الله اليشكري، أبو عوانة الواسطي، قال ابن حجر: " ثقة، ثبت"، توفي ١٧٥هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٧٤٠٧.

(٥) الدَّرْجُ: "الذي يُكْتَبُ فيه"، بسكون الراء وفتحها، القاموس المحيط. ص: ١٨٨ مادة درج.

(٦) المجروحين لابن حبان ١/٥١.

(٧) ينظر: تهذيب الكمال ٣٠/٤٤١ ترجمة:٦٦٨٨.

التطبيقية(١) -، قال أبو داود: "سمعت أحمدَ ذكر حديثَ الدراورديِّ(٢): عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: ((أن النبي ﷺ كان يُستعذب له الماء من بيوت السقيا))، فقال: هذا - أُراه – ريح، ...، ليس هذا في كتاب الدراورديِّ، كان يحدثه حفظاً، ...، كتابه أصح من حفظه"(٣)، وقال: "ما رواه إلا الدراورديُّ، ولم يكن في أصل كتابه".(٤)

٢. **عدم وجود الحديث في كتاب شيخ الراوي**: وهي أن يرويَ الراوي حديثاً عن شيخ ما ولا يوجد هذا الحديث في كتاب ذلك الشيخ، فيستدل الناقد بعدم وجود الحديث في كتاب شيخ الراوي على أن الحديث غير صحيح، مثاله: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه ابن عيينة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان بن بلال، عن عمار، عن النبي ﷺ، في تخليل اللحية؟ قال أبي: لم يحدث بهذا أحدٌ سوى ابنِ عيينة، عن ابن أبي عروبة، قلتُ: هو صحيح؟ قال: لو كان صحيحاً لكان في مصنفات ابن أبي عروبة، ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث الخبر، وهذا أيضاً مما يوهِّنُهُ"(٥)، فجعل أبو حاتم –فيما عدَّ من قرائن– عدمَ وجود الحديث في مصنفات ابن أبي عروبة قرينةً على عدم صحة الحديث، وسيأتي في الدراسة التطبيقية.(٦)

٣. **عدم وجود الحديث في كتاب قرين الراوي**: وهي أن يرويَ الراوي حديثاً ولا يوجد في كتاب قرينه في ذلك الشيخ، فيستدل الناقد بعدم وجود الحديث في كتاب قرين الراوي على خطأ الراوي في هذا الحديث، مثاله: قال عبد الله بن الإمام أحمد: "ذَكر أبي حديثَ وكيع، عن شعبة، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن

---

(١) ينظر: ص٧٢.

(٢) ينظر: ترجمته ص٢.

(٣) مسائل الإمام أحمد ص ٤١٨ رقم:١٩٤٨.

(٤) المعرفة والتاريخ ١/ ٤٢٨.

(٥) ينظر: العلل مسألة ٦٠.

(٦) ينظر: ص١٥٠.

عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ في الشـــفعة، قال: ليس هو في كتاب غندر"(١)، فنفى الإمام أحمد وجود الحديث في كتاب غندر، وفي عدم وجوده في كتاب التلميذ الضابط لحديث شيخة قرينة قوية على نكارته، وسيأتي في الدراسة التطبيقية.(٢)

ثالثاً: التغيير في الكتب:

وهو ما غَيَّرَ الروايةَ عن وجهها الذي كانت عليه حال التحمل، ويختلف عن إصلاح الكتب بأن الإصلاح رد الكتب إلى ما كانت عليه الرواية في واقع الأمر وقد تقدم(٣)، ويكتشف التغيير بأمور، وينبه على أنها قرائن وليس بلازم أن يكون تغييراً مذموماً على أي حال وجد عليه، فمنها:

١. **الإلحاق بخط طري في الكتاب**: غالباً ما يُعد ما في أصـــل الراوي بالخط القديم الصـــورةَ الأقرب إلى ما كانت الروايةُ عليه في واقع الأمر، ويعد وجودُ الإلحاق فيه بخط حديث دليلاً على طُرُوءِ تغيير متأخر عن الكتابة الأولى، فما الدافع لهذا الإلحاق؟ أهو تصحيح خطأ؟ أم استدراك سقط؟ أم هو وهَم من الراوي؟ أم هو سرقة حديث؟ فبما يحتف بالمســـألة من القرائن والأحوال؛ يعرف الناقد الدافع وراء ذلك ويبين حكمه في الراوي وكتابه أو الحديث محل النظر، وعلى هذا فقد يستدل الناقد بالإلحاق بخط طري في الكتاب على وهم صـــاحب الكتاب في نســـبة هذا الملحق إليه، وقد يكون المعلَّلُ حديثاً بأكمله، كما في هذا المثال: قال البرذعي(٤): "ســـألت أبا زرعة عن: حديث بُريد بن أبي بُردة(٥)، عن أبي موسى: ((المؤمن يأكل في مِعَىً واحد ...))؟(٦)، فقال:

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٣٣ مسألة: ٥٩٩.

(٢) ينظر: ص١٨١.

(٣) ينظر: ص٢٧.

(٤) ينظر ترجمته: ص٣٣.

(٥) هو: بُريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موســـى الأشـــعري، قال ابن حجر: "ثقة، يخطئ قليلاً". تقريب التهذيب ترجمة:٦٥٨.

(٦) أخرجه مسلم ١٣٣/٦ حديث:٢٠٦٢، وهو في الصحيحين أيضاً من غير حديث أبي موسى رضي الله عنه.

حدثنا به أبو كريب، قال أبو أسامة، فقلت له: حدثنا به أبو السائب سلم بن جنادة السوائي، عن أبي أسامة، فقال: أبو السائب روى هذا؟!، فقلت: نعم، هو حدثنا به، فقال: هذا حديث أبي كريب، وقال لي أبو زرعة: كان أبو هشام الرفاعي يرويه أيضاً، فسألتُ أبا هشام أن يخرج إليَّ كتابه، ففعل، قال أبو زرعة: فرأيته في كتابه بين سطرين بخط غير الخط الذي في الكتاب، ثم قال لي: ما ظننت أن أبا السائب يروي مثل هذا -أو نحو ما قال أبو زرعة- وأعاد عليَّ غيرَ مرة: هذا حديث أبي كريب"(١)، وقد يكون الإلحاق كلمةً في الإسناد، مثاله: روى عبد الله بن المبارك، والوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، حديثَ: "أنه ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله"، قال ابن المبارك: عن ثور أنه قال: حُدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة به(٢)، وقال الوليد: عن ثور، عن رجاء، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة ﷺ به(٣)، قال الإمام أحمد-: "وقد كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك، كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور!، فقلت له: إنما يقول هذا الوليد، فأما ابن المبارك فيقول: حُدثت عن رجاء، ولا يذكر المغيرة، فقال لي نعيم: هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرج إليَّ كتابه القديم، بخط عتيق، فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم "عن المغيرة"، فأوقفته عليه، وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول للناس بعدُ -وأنا أسمع-: اضربوا على هذا الحديث".(٤)

٢. **الحكُّ في الكتاب**: وهو أن يزيل الكتابة بإمرار شيء حادٍّ أو خشن عليها بنوع قوةٍ بحيث يذهب المكتوب بذهاب شيء من موضعه(٥)، قال الرامهرمزي: "قال أصحابنا:

---

(١) سؤالات البرذعي ٥٨١/٢.

(٢) أخرجه الدارقطني معلقاً ٣٥٩/١.

(٣) أخرجه أحمد ١٣٤/٣٠ حديث:١٨١٩٧، وأبو داود ٨٨/١ حديث:١٦٥، والترمذي ١٥٨/١ حديث:٩٧، وغيرهم.

(٤) التلخيص الحبير لابن حجر ٤٣٠/١ رقم:٢٣٦، وينظر: النفح الشذي شرح جامع الترمذي ٣٦٢/٢، والبدر المنير ٤١٤/٥.

(٥) ينظر: لسان المحدثين ٣/ ١٤٤.

الحكُّ تهمة"(١)؛ وذلك لاحتمال أن يكون المتصرف بالكتاب أراد إخفاء سماعٍ لغيره أو عيبٍ غير ذلك.

٣. **الضـــرب في الكتاب**: وهو أن يكتب فوق المكتوب خطاً أو خطوطاً دالة على إرادة حذفه وتركه وإبعاده(٢)، فإن كان لإخفاء حقيقة ولغرض الكذب كســـرقة الكتب(٣) كـان مـذمومـاً، قـال محمـد بن يحيى الـذهلي(٤): "أخـذتُ كتـاب قيس(٥) من يحيى الحماني(٦)، فرأيت على ظهره شيئاً مضروباً عليه،...، فبلغني أنه كان كتابَ محمد بن الصلت(٧) وأنه كان ضرب على اسمه"(٨)، فالحماني أخذ كتاب محمد بن الصلت عن قيس، وضرب على اسم محمد، ونسبه إلى نفسه.

---

(١) المحدث الفاصل ص ٦٠٦ رقم:٨٨٣.

(٢) ينظر: لسان المحدثين ١١/٤.

(٣) وسرقة الكتب: تكون بأخذ الراوي كتب غيره ونسبتها إلى نفسه، وأنها من حديثه -وليست كذلك-، ويرويها إما مصرحاً بالسـماع أو على وجه التدليس، ويوهم أنه سمعها. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٣٦، وبحث سرقة الحديث الشريف وأثره في الجرح والتعديل، لرمضان الزيان، مجلة الجامعة الإسلامية المجلد الحادي عشر، العدد الثاني ص ٤٢-٨٣، ٢٠٠٣م

(٤) هو: الإمام محمد بن يحيى الذهلي مولاهم، أبو عبد الله النيسابوري، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، جليل"، توفي ٢٥٨هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٦٣٨٧.

(٥) هو: قيس بن الربيع الأســـدي، أبو محمد الكوفي، قال ابن حجر: "صـــدوق، تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به"، توفي سنة مئة وبضع وستين. تقريب التهذيب ترجمة:٥٥٧٣.

(٦) هو: يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني، الكوفي، قال ابن حجر: "حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث"، توفي ٢٢٨هـ.

(٧) هو: محمد بن الصلت الأسدي، أبو جعفر الكوفي، الأصم، قال ابن حجر: "ثقة"، توفي حدود ٢٢٠ هـ. تقريب التهذيب ترجمة: ٥٩٧٠.

(٨) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي ٧٤٦/٢.

المطلب الثاني: ضوابط في اعتبار قرائن الإعلال بالكتاب:

تُعَدُّ قرائن الإعلال بالكتاب بصورها التي تقدمت كغيرها من القرائن في الدراسة النقدية الحديثية، يصاحبها ما يجعلُها ذاتَ دِلالة بينة على الإعلال، أو يجعلُها دون ذلك، إلى أن تصل إلى درجة تكون فيه مجرد احتمال لا يرقى إلى إعلال الحديث.

وقول الناقد في إعلاله: "لو كان من حديثه لكان في كتابه"، يدل على أن الأصل أن يكون الحديث مكتوباً في الكتاب، إلا أن هذا الأصل لا ينطبق على كل راوٍ، فمن ليس له كتاب ولا تصنيف لا يكون هذا أصلاً في حديثه، كما أن هذا الأصل قد ينطبق على بعض الرواة في بعض شيوخهم الذين كتبوا عنهم لا جميعهم إذ لم يكتب عن الجميع، وأيضاً الثقة المكثر من الحديث لا تكون هذه القرينة بنفس ثِقَلِها عند غير المكثر، وعلى هذا فتتفاوت قرينة مخالفة الراوي للكتاب أو التحديث بما ليس في الكتاب قوة وضعفاً، ويخضع اعتبارها من عدمه لأمور، منها:

١. **ضبط الكتاب وإتقانه:** فلا يُعْتَدُّ بالكتاب غير المتقن، قال علي بن عبد الله: "أتيت يحيى بن سعيد القطان، فذكرتُ له عن شيخ، ولم يعرفه، فقلت: يا أبا سعيد، إنَّه في أصل كتابه، قال: فلا يُلْتَفَتُ إلى أصل غير متقن، إلا إلى شعبة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وحماد بن زيد".(١)

وروى الربيع بن يحيى(٢)، عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه: ((أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر في غير خوف للرخصة))(٣) قال محمد بن يونس(٤): "ذكرته لابن المديني، فأنكره، وقال: إنْ كان حفظه، قلت: هو في أصله، فقال: أَخِّرْ يا أخي اللعبَ، لا تعبأْ بأصلِ رجلٍ غيرِ متقنٍ، فإنَّ رجلاً كان يسمع معي، فزاد في كتابه رجلاً!، فرأيته في

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية ٤٩٦/١ رقم:٧٦١.

(٢) هو: الربيع بن يحيى بن مِقْسَم الأشناني، أبو الفضل البصري، قال ابن حجر: "صدوق، له أوهام"، توفي سنة ٢٢٤هـ. تقريب التهذيب الترجمة:١٩٠٣.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٦١/١ حديث:٩٧٦، وتمام في فوائده ١٧٣/١ حديث:٤٠٤، وأبو نعيم في الحلية ٨٨/٧، وفي أخبار أصبهان ١٨/٢، من طرق عن الربيع به.

(٤) هو: محمد بن يونس بن موسى الكُدَيْمي، أبو العباس السامي، قال ابن حجر: "ضعيف"، توفي سنة ٢٨٦هـ. تقريب التهذيب ترجمة: ٦٤١٩، وقال الذهبي: "أحد المتروكين". ميزان الاعتدال ٧٤/٤ ترجمة:٨٣٥٣.

أصله بعد عشرين سنة والزيادة فيه!، حافظٌ متقنٌ أحبُّ إليَّ مِن أصلٍ غيرِ متقنٍ"(١)، فلم يَعْتَدَّ ابن المديني بوجود الحديث في أصل الربيع؛ لأن الربيع ليس بذاك المتقن، وهذا سينعكس على كتابه، ولأن الحديث لا يعرف من هذا الطريق، وسئل أبو حاتم عن: هذا الحديث؟ فقال: "حدثنا الربيع بن يحيى، عن الثوري، غير أنه باطل عندي، هذا خطأ، لم أدخله في التصنيف، أراد: أبا الزبير، عن جابر(٢)، أو: أبا الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس(٣)، والخطأ من الربيع".(٤)

وينبه هنا على أن كتب الراوي قد تكون صحيحة، ولكن يتركونها لما اعترى صاحبَها من الجرح من جهة العدالة، قال وكيع: "أتينا المعلى بن هلال(٥)، وإنَّ كتبه لَمِن أصح كتب، ثم ظهرت منه أشياء، ما نقدر أن نحدث عنه بشيء"(٦)، وقد تكون الكتب صحيحةً، ويعتري صاحبَها ضعفٌ في الحفظ فلا يتركون كتبه، كما هو الحال مع سويد بن سعيد، قال ابن حجر: "صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه"(٧)، ورمي بالتدليس(٨)، قال أبو زرعة –لما سئل عنه؟-: "أما كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله، وأكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه؛ فلا"(٩)، ففَرْقٌ بين التغير في ضبط الصدر والتغير في العدالة، فاختلال ضبط الصدر لا يمنع من قَبول رواية الراوي والأخذِ عنه إذا كانت من كتابه الصحيح، وأما التغير في العدالة فيقدح في ذات الراوي ويُترك كتابُه –ولو كان صحيحاً–من أجل ذلك.

---

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية ٤٩٧/١ رقم:٧٦٤.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه ٤٦١/٤ حديث:١٥٩٠، وأبو داود ١٣/٢ حديث:١٢١٥.

(٣) أخرجه مسلم ١٥١/٢ حديث:٧٠٥.

(٤) العلل ٢٠٥/٢ مسألة:٣١٣.

(٥) هو: معلى بن هلال بن سويد الطحان، أبو عبد الله الكوفي، قال ابن حجر: "اتفق النقاد على تكذيبه". تقريب التهذيب ترجمة:٦٨٠٧.

(٦) الجرح والتعديل ٢٢٥/١.

(٧) تقريب التهذيب ترجمة: ٢٦٩٠.

(٨) ينظر: الجرح والتعديل ٢٤٠/٤ ترجمة:١٠٢٦، وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي ٢/ ٤٠٧.

(٩) المرجع السابق.

٢. **التحقق من ثبوت القول بوجود الحديث في الكتاب من عدمه:** فالنقاد يتثبتون أيضاً فيما ينقل لهم من دعوى وجود حديث ما في الكتب، قال أبو بكر الأثرم(١) قال: "سمعت أبا عبد الله ذَكَرَ الحديثَ الذي رواه إبراهيم بن أبي الليث(٢)، عن هشيم، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حدس، عن أبي رزين، قلت للنبي ﷺ: هل نرى ربنا؟...،(٣) وتلك الأحاديث معه، فقال: بلغني أنه في كتب عبد الله بن موسى(٤)، وقال لي: انظر في كتب عبد الله بن موسى لعلك أن تجده، فأتيت منزل عبد الله بن موسى فأُخرجت إليَّ كتبه عن هشيم، فنظرت فيها، ثم أتيت أبا عبد الله فقلت له: نظرت في كتب عبد الله بن موسى صاحب هشيم؛ فلم أجد الحديث، ونظرت في أحاديث يعلى بن عطاء؛ فلم أجده، وذاك أني وجدت أحاديث يعلى في موضع واحد فلم يكن فيها"(٥)، فالإمام أحمد يعرف الحديث من طريق حماد بن سلمة وشعبة، ولا يعرفه من طريق هشيم، لكن لما بلغه أن الحديث في كتاب عبد الله بن موسى صاحب هشيم؛ أرسل أبا بكر للتثبت، ولم يكتف بما بلغه؛ لأنه فيما يظهر لي بَلَغَهُ من طريق لا يكتفي هو بمثله في إثبات الخبر، ولأن هذه الرواية مخالفة للرواية المشهورة.

وقد يدفع الناقد دعوى وجود الحديث في الكتاب ابتداءً لضعفها، مثاله: قال ابن أبي

---

(١) ينظر ترجمته: ص٢٤.

(٢) هو: إبراهيم بن نصر أبي الليث الترمذي أصلاً البغدادي داراً، قال أبو حاتم: "كان أحمد بن حنبل يجمل القول فيه، وكان يحيى بن معين يحمل عليه"، قال عبد الله الدورقي في كلام طويل: "...حدّث بأحاديث حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن عدس، عن عمه أبي رزين، أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض،...، حدث بها عن هشيم بن بشير، عن يعلى بن عطاء، فقال يحيى بن معين: إبراهيم بن أبي الليث كذاب – لا حفظه الله– سرق الحديث، اذهبوا فقولوا له يخرجها من أصل عتيق، فهذه أحاديث حماد بن سلمة لم يشركه فيها أحد، ولو حدث بها عن هشيم عن يعلى بن عطاء ليس فيها خير؛ قلنا: لعل هشيماً أن يكون دلّسها كما يدلس، فقال: قال هشيم: أخبرنا يعلى بن عطاء، علمنا أنه كذاب". ينظر: الجرح والتعديل ١٤١/٢ ترجمة:٤٦١، وتاريخ بغداد ١٤٤/٧.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة ص٢٤٤ حديث:٤٤٧، والحديث يُعرف من طريق حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء به أخرجه أحمد ١٠٥/٢٦ حديث:١٦١٨٦ و١١١/٢٦ حديث:١٦١٩٢، وأبو داود ٦٦/٥ حديث:٤٧٣١، وابن ماجه ١٠٤/١ حديث:١٨١. ويرويه شعبة عن يعلى أخرجه أبو داود ٦٦/٥ حديث:٤٧٣١.

(٤) لم أهتد إلى معرفته.

(٥) تاريخ بغداد ١٤٦/٧.

حاتم: "سألت أبي عن: حديث رواه سفيان بن وكيع(١)، عن أبيه، عن علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن ابن سلام، عن جده، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ، عن النبي ﷺ: أيما امرأة ... الحديث الطويل؟ فقيل لأبي: إن سفيان بن وكيع أخرج هذا من أصل أبيه العتيق!، فقال: ليس هذا بشيء؛ حدثنا علي الطنافسي(٢)، قال: حدثنا وكيع، عن علي بن المبارك، عن يحيى، عن معاذ بن جبل، مرسل، فمن أين كتبه عليٌّ عنه؟ أليس من كتابه؟!"(٣)، فلم يلتفت أبو حاتم لدعوى وجود الحديث في أصل وكيع؛ لما عُرف من حال سفيان، ولأن الطنافسيَّ أوثقُ منه وقد خالفه.

فيما مضى نلاحظ أن دعوى وجود الحديث في الكتاب لم تصح، إما لعدم اعتبار الكتاب من الأصل، إما لعدم ثبوت الدعوى.

٣. قد تثبت هذه القرينة ولكن يقابلُها معارضٌ، والمعارض قد يكون أقوى في دِلالته فَيُضْعِفُ دلالةَ القرينةِ على وهم الراوي، وقد لا يكون معتبراً فتبقى قرينةُ التحديث بما ليس في الكتاب على دلالتها على وهم الراوي، ومن أمثلة المعارض المعتبر:

أ- كثرة حديثِ الراوي أو حديثِ شيخه في الحديث محل الدراسة، فإن التحديث بما ليس في الكتاب حينئذ لا يكون بقوة ما لو وَقَعَ مثلُ ذلك من غير المكثر في دلالته على الوهْم، مثاله: عندما قيل لليث بن سعد: إنا نسمع منك الحديث ليس في كتبك؟ فقال: "أوَ كلُّ ما في صدري في كتبي؟! لو كتبت ما في صدري ما وسعه هذا المركب"(٤)، والليث من الثقات المكثرين، ولم يُعترض عليه فيما قاله، فالقرينة المقابلة هنا أن الراوي مكثر جدّاً، ويشق على المكثر أن يكتب حديثه كله، وهذا بخلاف ما لو كان حديث الراوي معروفاً محصوراً في كتاب فيكون التحديث بما ليس في الكتاب قرينةً قويةً على الوهْم، وربما ارتقت إلى الدليل

---

(١) هو: سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي، أبو محمد الكوفي، قال ابن حجر: "كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح فلم يقبل؛ فسقط حديثه"، تقريب التهذيب الترجمة:٢٤٥٦.

(٢) هو: علي بن محمد بن إسحاق الطنافسي، أبو الحسن الكوفي، قال ابن حجر: "ثقة، عابد"، توفي سنة ٢٣٣هـ. تقريب التهذيب الترجمة:٤٧٩١.

(٣) العلل ٦٨٦/٥ مسألة:٢٢٥٧.

(٤) تهذيب الكمال ٢٦٩/٢٤.

القوي، الذي يَجزم بسببه الناقدُ ببطلان المخالفة؛ وذلك لسهولة الإحاطة بما في هذا الكتاب، وظهور أمر المخالفة، مثاله: ما رواه الدراوردي(١) عن العلاء بن عبد الرحمن(٢)، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((أبشر يا عمار، تقتلك الفئة الباغية))، قال يحيى بن معين: "لم يوجد في كتاب الدَّراوردي، وأخبرني من سمع كتاب العلاء – يعني من الدَّراوردي-إنما كانت صحيفة ليس هذا فيها، وكانت قصةً واحدةً: قال رسول الله ﷺ، والدَّراورديُّ حفظه ليس بشيء، كتابُه أصحُّ"(٣)، فكان انحصار حديث الدراوردي عن العلاء في صحيفة سبباً في قوة هذه القرينة عند ابن معين، وسيأتي في الدراسة التطبيقية(٤)، مثال آخر: قال عبد الله بن أحمد: "حدثني مجاهد بن موسى، قال: حدثنا محمد بن عبيد، قال: حدثنا مِسْعَرُ، عن يزيد الفقير، عن جابر، قال: أتت النبي ﷺ بواكي، فقال: ((اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً، مريئاً، مريعاً، نافعاً، غيرَ ضارٍ، عاجلاً، غيرَ آجلٍ))، قال: فأطبقت عليهم. فحَدثتُ بهذا الحديث أبي، فقال أبي: أعطانا محمدُ بن عبيد كتابَه عن مِسْعَر، فنسخناه، ولم يكن هذا الحديث فيه، ليس هذا بشيء"، وسيأتي في الدراسة التطبيقية.(٥)

ب- وجود المتابعة المعتبرة للراوي المنسوبِ إلى مخالفة الكتاب، مثاله: روى يحيى بنُ مَعينٍ، عن حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: ((من أقال مسلماً أقاله اللهُ عَثْرَتَهُ))، توارد على هذه الرواية نصان نقديان: حيث روى ابن عدي بإسناده أنَّ الحسين بن حُميد بن الربيع(٦)

---

(١) ينظر ترجمته: ص٢.

(٢) هو: العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقيُّ، أبو شِبل المدني، قال ابن حجر: "صدوق، ربما وهم"، وتوفي سنة ١٣٢هـ تقريب التهذيب ترجمة:٥٢٤٧.

(٣) من كلام يحيى بن معين في الرجال -رواية أبي خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان الدقاق- ٤٠٦/٢ مسألة:٣٦٢.

(٤) ينظر: ص١٠٩.

(٥) ينظر: ص١٠٠.

(٦) هو: الحسين بن حميد بن الربيع اللخمي، أبو عبيد الله الكوفي، الخزاز، رماه مطين بالكذب، واتهمه ابن عدي، وقال الذهبي: "ضعيف"، توفي سنة ٣٨٣، تاريخ بغداد ٥٦٧/٨ ترجمة:٤٠٤٤، تاريخ الإسلام ٧٤٠/٦ ترجمة:٢٢١، الكامل في ضعفاء الرجال ٣٤/٤ رقم:٥٣٦٢.

قال: "سمعتُ أبا بكر بنَ أبي شيبة(١) يتكلم في يحيى بنِ معين، ويقول: مِن أين له حديث حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: ((من أقال نادماً أقاله اللهُ عثرتَه يومَ القيامة))؟ هو ذا كتب حفص بن غياث عندنا، وهو ذا كتب ابنه عمر بن حفص عندنا، وليس فيه من هذا شيء"(٢)، وروى الخطيب البغدادي بإسناده أنَّ عبد المؤمن بنَ خلف النَّسفيَّ(٣) سأل أبا علي صالحَ بنَ محمد(٤) عن: حديث حفص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: "من أقال..." الحديثَ؟ فقال أبو علي: حفصٌ وليَ القضاء، وجفا كتبَه، وليس هذا الحديثُ في كتبه"(٥)، فالأول فيه إنكار على ابن معين أن يحدث بهذا الحديث عن حفص والحديثُ غير موجود في كتب حفص ولا في كتب ابنه، والنص الثاني توجه الإنكار فيه إلى حفص، وقد تبين بالتخريج –كما سيأتي في الدراسة النقدية(٦) – أن ابن معين قد توبع وشيخَه حفصاً قد توبع أيضاً، مما يدل على أن الحديث محفوظ وإن لم يكن في كتب حفص، فعدم وجود الحديث في الكتب قرينةٌ تثير الشكَّ وتوحي بوهم الراوي، والمتابعةُ المعتبرة للراوي المنتقدِ تدفع عنه احتمالَ الوقوع في الوهْم، لذا لم ينهضِ الإعلالُ بعدم وجود الحديث في كتاب الراوي –هنا– إلى تضعيف الحديث لِما قام مقابلَه.

ومن أمثلة المعارض غير المعتبر:

أن يوجد الحديث في تصانيف الراوي لكن لا يوجد في أصوله، ويُعرف الراوي بتفاوت ضبطه فيهما، فتبقى قرينة التحديث بما ليس في الكتاب –وهي أصول

---

(١) هو: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، أبو بكر الكوفي، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، صاحب تصانيف"، توفي ٢٣٥هـ.تقريب التهذيب ترجمة:٣٥٧٥.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٣٠٨ رقم: ٧٤٧، و ٣٤/٤ رقم:٥٣٦٢.

(٣) هو: الحافظ عبد المؤمن بن خلف بن طفيل التميمي، أبو يعلى النسفي، محدث مشهور له رحلة، توفي سنة ٣٤٦هـ. تاريخ دمشق ١٩٦/٣٧ ترجمة:٤٢٩٥، سير أعلام النبلاء ٤٨٢/١٥ ترجمة:٢٧٣.

(٤) هو: الحافظ صالح بن محمد بن عمرو، أبو علي الأسديُّ، يلقب جزرة، توفي آخر ذي الحجة سنة ٢٩٣ هـ. تاريخ بغداد ٤٣٩/١٠ ترجمة:٤٨١٥.

(٥) تاريخ بغداد ٧٨/٩ ترجمة:٤٢٦٦.

(٦) ينظر: ص٦٧.

الراوي هنا- على دلالتها على وهم الراوي، قال الأثرم(١): "قال أبو عبد الله: الدراوردي(٢) إذا حدث من حفظه فليس بشيء، أو نحو هذا، فقيل له: في تصنيفه؟ قال: ليس الشأن في تصنيفه، إن كان في أصل كتابه وإلا فلا شيء، كان يحدث بأحاديث ليس لها أصل في كتابه"(٣)، فَفَرَّقَ بين التصانيف والأصول، ويُفهم من كلامه أنَّ من الأحاديث ما هو موجود في تصانيفه وليست في أصل كتابه، وهذه الأحاديث محل انتقاد، وقد تقدم بيان أن الأصول أوثق من التصانيف والنسخ؛ لما قد يدخلهما من الوهْم عند نقل الأحاديث من الأصول إليهما.(٤)

٤. قد يحدّث الراوي بما ليس في كتابه، ومع ذلك لا يَحكم الناقد ببطلان الحديث؛ لثقة الراوي، ولأن الحديث ليس فيه نكارة في متنه: مثاله: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن: حديث رواه زيد بن يحيى بن عبيد(٥)، عن عبد الله بن العلاء بن زبر(٦)، قال: حدثنا القاسم مولى يزيد(٧) ؛ قال: حدثنا أبو أمامة: ((أن النبي ﷺ خرج على شيوخ من الأنصار بيض لحاهم، فقال: يا معشر الأنصار، حمروا وصفروا، وخالفوا أهل الكتاب، قلنا: يا رسول الله، إن أهل الكتاب يتخففون ولا ينتعلون، فقال النبي ﷺ: فتخففوا وانتعلوا؛ وخالفوا أهل الكتاب، قلنا: يا رسول الله، إن أهل الكتاب يقصون عَثانينهم(٨) ويوفرون سِبالهم(٩)؟ فقال النبي ﷺ: وفروا العثانين، وقصوا السِّبَال؛ وخالفوا أهل

---

(١) ينظر ترجمته: ص٢٤.

(٢) ينظر ترجمته: ص٢.

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب ٥٨٧/١.

(٤) ينظر: ص١٦.

(٥) هو: زيد بن يحيى الخزاعي، أبو عبد الله الدمشقي، قال ابن حجر:"ثقة"، توفي ٢٠٧هـ.تقريب التهذيب ترجمة:٢١٦١.

(٦) ينظر ترجمته: ص٤١.

(٧) هو: القاسم بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الدمشقي، قال ابن حجر: "صدوق، يغرب كثيراً"، توفي ١١٢هـ. تقريب التهذيب ترجمة: ٥٤٧٠.

(٨) العثانين: قال ابن الأثير: "جمع عُثْنُون، وهي اللحية". النهاية ١٨٣/٣ مادة عثن.

(٩) قال ابن الأثير: "السَّبَلَةُ بالتحريك: الشارب، والجمعُ السِّبَال قاله الجوهري، وقال الهَرَوي: هي الشَّعَرات التي تَحْتَ اللَّحْي الأسْفَل، والسَّبَلة عند العَرب مُقدَّم اللّحْية وما أسْبَل منها على الصَّدْر". النهاية ٣٣٩/٢ مادة سبل.

الكتاب))؟(١)، قال أبي: سألت شعيب بن شعيب(٢) – وكان ختن زيد بن يحيى على ابنته – فسألته أن يخرج إليَّ كتاب عبد الله بن العلاء، فأخرج إلي الكتاب، فطلبت هذا الحديثَ، وحديثاً آخر –عن أبي عبيدالله مسلم بن مِشْكَم(٣)، عن أبي ثعلبة، عن النبي ﷺ: أنه سأله عن الإثم والبر– فلم أجد لهما أصلاً في كتابه، وليس هما بمنكرين، يحتمل!"(٤)، قلتُ: النكارة في كلام أبي حاتم يراد بها في الغالب التفرد والمخالفة ممن لا يحتمل منه ذلك(٥)، ويظهر لي والله أعلم بالصواب أن أبا حاتم يقصد أن الحديث ليس فيه مخالفة في متنه وله شواهد في الحث على تغيير الشيب وعلى مخالفة أهل الكتاب، وهو تفردٌ يحتمل في مثل هذا السند.(٦)

٥. مراعاة أحوال الرواة من جهة امتلاكهم للكتب من عدمه، فليس كل الرواة على مستوى واحد في هذا، فبعضهم عنده أصول ونسخ وتصانيف، وبعضهم عنده أصول ونسخ ولم يصنف، وبعضهم لم يكن عنده أصول لكنه صنف كسعيد بن أبي عروبة اشتهر بمصنفاته، قال أحمد: "لم يكن لسعيد بن أبي عروبة كتب، إنما كان حفظ ذلك كله"(٧)، أما مصنفاته فمشهورة، وبعضهم ليس له كتب كأيوب السختياني(٨)، فيراعي النقاد اختلاف أحوال الرواة من هذه الجهة، بدليل أننا لا نجد لهم إعلالاً بالكتب لرواة اشتهروا بأن ليس لهم كتب.

---

(١) أخرجه أحمد ٦١٣/٣٦ حديث:٢٢٢٨٣.

(٢) هو: شعيب بن شعيب الدمشقي، قال ابن حجر: "صدوق"، توفي ٢٦٤هـ. تقريب التهذيب الترجمة:٢٨٠٢.

(٣) هو: مسلم بن مِشْكَم الخزاعي، أبو عبد الله الدمشقي، قال ابن حجر: "ثقة، مقرئ". تقريب التهذيب:٦٦٤٨.

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم ٥/ ٦٠٥ مسألة: ٢٢٠٨.

(٥) ينظر: الحديث المنكر دراسة نظرية وتطبيقية في علل ابن أبي حاتم الرازي، د. عبد السلام أبو سمحة ص ٤٢٠.

(٦) قال محققو العلل –تعليقاً على قول أبي حاتم: "ليس هما بمنكرين يحتمل"– قالوا: "فإما أن يكون أبو حاتم رأى أن الحديثين صحيحان؛ فيكون المعنى: يحتمل تفرد زيد بن يحيى بهما عن عبد الله بن العلاء، أو يكون يرى أنهما ضعيفان؛ فيكون المعنى: يحتمل هذان الحديثان؛ أي: يتسامح في روايتهما والتحديث بهما؛ لأن أهل العلم بالحديث يفرقون في هذا بين الأحاديث الضعيفة، فمنها أحاديث موضوعة، أو باطلة، أو منكرة، ينكرون على من رواها أو ذَكَرَها إلا [إذا] كان بقصد بيان ضعفها وتحذير الناس منها، وهذان الحديثان ليسا كذلك. ومنها أحاديث ضعيفة، لكن ضعفها ضعف يسير محتمل، وهذه يتسامح في روايتها أهل الحديث"، العلل ٥/ ٦٠٥ مسألة: ٢٢٠٨.

(٧) الجرح والتعديل ٦٥/٤

(٨) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ١٧٠/١.

ومما مرَّ بي من الاعتراضات على النقاد في اعتبارهم قرينةَ التحديث بما ليس في الكتاب- ولا أراها متوجهة في نظري القاصر -: الاعتراضُ لمجرد الاحتمال أنه لا يلزم أن توجد كل أحاديث الراوي في كتبه، إذ قد يوجد من حديثه ما لم يُدخله في كتبه لسبب من الأسباب، والجواب عن هذا الإيراد: نعم؛ قد يكون ما ذُكر، ولكنه احتمال بخلاف الأصل، إذ أصبحتْ كتابةُ الرواة لحديثهم جادةً مسلوكة وعادةً مطردة، وهي الأصل والغالب على الرواة، وصار المحدثُ بما ليس في كتابه مخالفاً للجادة، إذ لو كان من حديثه لكانت عادتُهم وطريقتُهم تقتضي أن يسارع في إدخاله في كتبه، وصار النقاد يعدون هذه المخالفةَ قرينةً على وهم الراوي، يضاف إلى ذلك أنَّ الكتابَ أقربُ إلى الواقع وأبعدُ عن التَّغَيُّرِ من الحفظ غالباً، فلا بُدَّ إذاً -والحال هذه- مِن قرينة تقوي الجانبَ المقابلَ للأصل، أما دَفعه لمجرد الاحتمال فغير متوجه.

ومن الإيرادات -وليس انتقاداً لذات القرينة، ولكنه تشكيك في إحاطة الناقد بكتب الراوي-: أن الحديث قد يكون في كتاب آخر لم يطّلع عليه الناقد، ويجاب عن هذا الإيراد بما يجاب عن مَن يَرُدُّ إعلال الأئمة مطلقاً لاحتمال عدم اطلاعهم على الأحاديث كلها، بأن هؤلاء هم أئمة هذا الفن وأربابه، وهم الحفاظ النقاد، وما لم يُقِمِ المعترض عليهم دليلاً بيِّناً فالقول قولهم.

الفصل الثاني: تطبيقات إعلال الحديث المتعلقة بكتب الرواة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الإعلال بكتاب الراوي.

المبحث الثاني: الإعلال بكتاب الشيخ.

المبحث الثالث: الإعلال بكتاب قرين الراوي.

المبحث الرابع: الإعلال بكتاب تلميذ الراوي.

المبحث الأول: الإعلال بكتاب الراوي

الحديث رقم (١):

قال الإمام أحمد – في المسند ٢٨٣/١٦ حديث:١٠٤٦٣-: "حدثنا الحكم، حدثنا عيسى بن يونس، حدثنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ((من ذَرَعَهُ[١] القيءُ، فليس عليه قضاءٌ، ومن استقاء فليقضِ))".

النص النقدي:

روى مهنا[٢] عن الإمام أحمد أنه قال: "حدَّثَ به عيسى، وليس هو في كتابه، غَلِطَ فيه، وليس هو من حديثه".[٣]

التخريج:

أخرجه أحمد ٢٨٣/١٦ حديث:١٠٤٦٣، والدارمي في سننه ١٠٧٩/٢ حديث:١٧٧٠، والبخاري في التاريخ الكبير ٩١/١، وابن ماجه ٢١٣/٢ حديث:١٧٠٠، وأبو داود ٥٣٩/٢ حديث:٢٣٨٠ – ومن طريقه الجصاص في أحكام القرآن ٢٩٤/١، والدارقطني في سننه ١٥٤/٣ حديث:٢٢٧٤، وابن عبد البر في الاستذكار ١٨١/١٠ حديث: ١٤٤٦٣-، والترمذي ٩١/٢ حديث:٧٢٠، وفي العلل الكبير ص١١٥ حديث:١٩٨، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث ٢٧٦/١، والنسائي في الكبرى ٣١٧/٣ حديث:٣١١٧، وابن الجارود في المنتقى ص٢١٦ حديث:٣٩٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٩٧/٢ حديث:٣٤١٠، وفي شرح مشكل الآثار ٣٨٢/٤ حديث:١٦٨٠، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات على كتاب المزني ص٣٣٨ حديث:١٩٤، وابن خزيمة في صحيحه ٩٤٣/٢ حديث:١٩٦٠ و١٩٦١، وابن حبان في صحيحه ٢٨٤/٨ حديث:٣٥١٨، وأبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه

---

(١) ذرعه: أي سبقه وغلبه في الخروج. النهاية لابن الأثير ١٥٨/٢ مادة: ذرع.

(٢) مهنا هو: مهنا بن يحيى السُّلمي، أبو عبد الله الشامي ثم البغدادي، من كبار أصحاب الإمام أحمد، لزمه ثلاثاً وأربعين سنة، وكتب عنه كثيراً من المسائل، قال أبو بكر الخلال: "ومسائله أكثر من أن تُحَدَّ"، قال الدار قطني: "ثقة، نبيل". ينظر: سؤالات السلمي للدارقطني ص ٣١٠ رقم:٣٨٤، تاريخ بغداد ٣٥٨/١٥ ترجمة:٧١٧١، طبقات الحنابلة لأبي يعلى ٤٣٢/٢ ترجمة:٤٩٦.

(٣) التلخيص الحبير ١٤٠٦/٣.

٣٢١/١، والدارقطني في سننه ١٥٣/٣ حديث:٢٢٧٣، والحاكم في المستدرك ٣٢٣/٢ حديث:١٥٧١، والبيهقي في السنن الكبير ٤٧١/٨ حديث:٨١٠٦، وفي معرفة السنن والآثار ٢٦١/٦ حديث:٨٦٧٢، والبغوي في شرح السنة ٢٩٣/٦ حديث:١٧٥٥ من طرق عن عيسى بن يونس بنحوه.

*** تابعه حفص بن غياث، واختلف عنه:**

الوجه الأول: حفص، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً.

أخرجه ابنُ ماجه ٢١٣/٢ حديث:١٧٠٠ من طريق علي بن الحسن بن سليمان أبي الشعثاء.

وابنُ خزيمة في صحيحه ٩٤٤/٢، والحاكم في المستدرك ٣٢٢/٢ حديث:١٥٧٠ –ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير ٤٧٢/٨ حديث:٨١٠٧ – من طريق يحيى بن سليمان أبي سعيد الجعفي.

كلاهما (علي، ويحيى) عن حفص عن هشام بنحوه.

الوجه الثاني: حفص، عن عبد الله بن سعيد، عن جده، عن أبي هريرة مرفوعاً

أخرجه أبو يعلى– في مسنده ٤٨٢/١١ حديث:٦٦٠٤– عن أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم، عن حفص به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

- هشام بن حسان الأزدي مولاهم، القُرْدُوسي(١)، أبو عبد الله البصري، روى عن: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وروى عنه: حفص بن غياث، وعيسى بن يونس، الأغلب على توثيقه، مقدم في ابن سيرين، قال الذهبي: "هشام قد قفز القنطرة، واستقر توثيقه، واحتج به أصحاب الصحاح، وله أوهام مغمورة في بحر ما روى"، قال ابن حجر: "ثقة،

(١) القُرْدُوسي: نسبة إلى درب القَراديس بالبصرة. ينظر: الأنساب للسمعاني ٩٢/١٠.

من أثبت الناس في ابن سيرين..."، توفي سنة ١٤٧هـ.(١)

- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي، أبو عمرو الكوفي، روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وهشام بن حسان، وروى عنه: الحكم بن موسى، ومسدد، متفق على توثيقه، توفي سنة ١٨٧هـ.(٢)
- حفص بن غياث بن طلق النخعي، أبو عمر الكوفي، روى عن: إسماعيل بن سُميع، وهشام بن حسان، وروى عنه: أبو الشعثاء علي بن الحسن، وأبو سعيد يحيى بن سليمان الجعفي، من الثقات الحفاظ، إلا أنه تولى القضاء فانشغل به فتغير حفظه قليلاً، لكنه صحيح الكتاب، قال ابن حجر: "أجمعوا على توثيقه، والاحتجاج به، إلا أنه في الآخر ساء حفظه، فمَنْ سمع مِن كتابه أصحُّ ممن سمع من حفظه"(٣)، وقال: "ثقة، فقيه، تغير حفظه قليلاً في الآخر"، توفي سنة ١٩٤هـ.(٤)
- علي بن الحسن بن سليمان الحضرمي، أبو الحسن الواسطي، يعرف بأبي الشَّعثاء، روى عن: حفص بن غياث، وعبدة بن سليمان، وروى عنه: مسلم، وأبو زرعة الرازي، موثق، وثقه أبو داود، والحاكم، وزاد "مأمون"، وقال ابن حجر: "ثقة"، توفي سنة ٢٣٦هـ.(٥)
- يحيى بن سليمان الجُعْفي، أبو سعيد الكوفي ثم المصري، روى عن: حفص بن غياث، وعبد الله بن وهب، وروى عنه: أبو زرعة الرازي، ومحمد بن يحيى الذهلي، قال الدارقطني: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ربما أغرب"، وقال أبو حاتم: "شيخ"، وقال

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٥٤/٩ ترجمة: ٢٢٩، تهذيب الكمال ١٨١/٣٠ ترجمة:٦٥٧٢، سير أعلام النبلاء ٣٦٢/٦ ترجمة:١٥٥، تهذيب التهذيب ٢٦٨/٤، تقريب التهذيب ترجمة: ٧٢٨٩.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٢٩١/٦ ترجمة:١٦١٨، تهذيب الكمال ٦٢/٢٣ ترجمة:٤٦٧٣، تهذيب التهذيب ٣٧١/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٥٣٤١.

(٣) هدي الساري ١٠٤٦/٢.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ١٨٥/٣ ترجمة:٨٠٣، تهذيب الكمال ٥٦/٧ ترجمة:١٤١٥، تهذيب التهذيب ٤٥٨/١، تقريب التهذيب ترجمة: ١٤٣٠.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل ١٨٠/٦ ترجمة:٩٨٦، تهذيب الكمال ٣٦٩/٢٠ ترجمة:٤٠٤١، تهذيب التهذيب ١٥٠/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٤٧٠٥.

النسائي: "ليس بثقة"، ولعل الراجح فيه أنه صدوق، قال ابن حجر: "صدوق، يخطئ"، توفي ٢٣٧هـ.(١)

الدراسة:

تضمن كلامُ الإمام أحمد في النص النقدي: أن الحديث غير موجود في كتاب عيسى، وأن عيسى غَلِطَ فيه، وبيان نوع هذا الغلط بأنه تحديث بما ليس من حديثه.

وجاء في مسائل أبي داود للإمام أحمد أن أبا داود سأله عن: حديث هشام، عن محمد، عن أبي هريرة: ((من ذرعه القيء وهو صائم))؟ فقال: "ليس من هذا شيء، إنما هو حديث: ((من أكل ناسياً – يعني: وهو صائم – فالله أطعمه وسقاه))".(٢)

ووافق الإمامَ أحمد في إنكار الحديث: البخاريُّ فقال: "ولم يصحّ، وإنما يروى هذا عن عبد الله بن سعيد(٣)، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه، وخالفه يحيى بن صالح، قال: ثنا معاوية، قال: ثنا يحيى عن عمر بن حكم بن ثوبان، سمع أبا هريرة، قال: إذا قاء أحدكم فلا يفطر، فإنما يُخْرِج ولا يولِج"(٤)، وذكر في صحيحه أن هذا الأخير أصحّ(٥)، وقال الترمذي: "سألت محمداً عن: هذا الحديث؟ فلم يعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، وقال: ما أراه محفوظاً ..."(٦)، ولم يجزم أبو داود فقال: "يُخاف أن لا يكون محفوظاً".(٧)

وقول الإمام أحمد: "غلط فيه، وليس هو من حديثه"، مع قوله: "ليس من هذا شيء"، يدل

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١٥٤/٩ ترجمة:٦٣٨، الثقات ٢٦٣/٩، سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢٨٢ رقم:٥١٤، تهذيب الكمال ٣٦٩/٣١ ترجمة:٦٨٤٢، تهذيب التهذيب ٣٦٤/٤، تقريب التهذيب ترجمة:٧٥٦٤.

(٢) ينظر: مسائل الإمام أحمد – رواية أبي داود – ص ٣٨٧ مسألة: ١٨٦٤، أما حديث: ((من أكل ناسياً ...)) فيرويه عيسى بن يونس، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً، أخرجه النسائي في الكبرى ٣٥٧/٣ حديث:٣٢٦٣، وابن حبان في صحيحه ٢٨٦/٨ حديث:٣٥١٩ بنحوه، وهو مخرج في الصحيحين وغيرهما من طرق عن هشام به.

(٣) هو: عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، أبو عباد الليثي مولاهم المدني، قال ابن حجر: "متروك"، تقريب التهذيب ترجمة:٣٣٥٦.

(٤) التاريخ الكبير ٩٢/١.

(٥) كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم ٣٣/٣.

(٦) العلل الكبير ص ١١٥ حديث: ٣٩٨، ونحوه في جامع الترمذي ٩٢/٢.

(٧) سنن أبي داود – تحقيق شعيب الأرناؤوط- ٥٦/٤، أشار المحقق إلى أنها من زيادات رواية أبي عيسى الرملي للسنن.

على أنه يرى أن الوهْم فيه من قِبل عيسى، وكلام البخاري وأبي داود يحتمل ذلك أيضاً؛ لأنهما حكما بأن الحديث غيرُ محفوظ، ولم ينصا على أن الوهْم فيه من قبل عيسى فيحتمل هذا ويحتمل – في كلامهما –أن يكون الوهْم من قبل هشام، وكذا الترمذي حيث قال: "حديث أبي هريرة حديث حسنٌ غريبٌ، لا نعرفه من حديث هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، إلا من حديث عيسى بن يونس"(١)، وتبعهم على ذلك ابن بطال، وابن عبد البر(٢)، فيما وقفت عليه.

وفي المقابل يرى آخرون أن الحمل فيه على هشام؛ لمتابعة حفص بن غياث لعيسى، وأيضاً نقل الدارمي – عقب إخراجه الحديث- قولَ عيسى: "زعم أهل البصرة أن هشاماً أوهم فيه"، قال الدارمي: "فموضع الخلاف ههنا"(٣)، وقال البيهقي: "تفرد به هشام بن حسان القردوسي"(٤)، وقال ابن حجر: "فكأن هشاماً هو المتفرد به"(٥).

وذهب جمع من النقاد والمحدثين إلى أن الحديث محفوظ، فأخرجه –كما تقدم- ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وقال: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"(٦)، وقال الدارقطني، والإشبيلي: "رواته ثقات كلهم"(٧)، وحسنه النووي، وابن الملقن (٨) وغيرهما، وصححه وحسنه جماعة من المتأخرين.

وتتلخص قرائن الفريق الأول -فيما يظهر لي- في الآتي:

١. أن الحديث لا يوجد في كتاب عيسى مما يدل على أنه حدّث به من حفظه، والكتاب أحفظ.

٢. أن هذا المتن لا يُعرف من طريق هشام، عن ابن سيرين، كما يفهم من قول أحمد:

---

(١) الجامع ٢/٩٠.

(٢) شرح ابن بطال على البخاري ٤/٨٠، الاستذكار ١٠/١٨٢.

(٣) سننه ٢/١٠٧٩.

(٤) السنن الكبير ٨/٤٧٢.

(٥) تغليق التغليق ٣/١٧٧.

(٦) المستدرك ٢/٣٢٢.

(٧) سنن الدارقطني ٣/١٥٣، الأحكام الوسطى ٢/٢١١.

(٨) المجموع شرح المهذب ٦/٣٣٧-٣٤٠، البدر المنير ١٤/٤١١.

"ليس من هذا شيء".

٣. أن الإمام أحمد يخبر أن الصحيح من هذا الطريق؛ أي: طريق عيسى عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، هو حديث "من أكل ناسياً..."، ولعله اطلع عليه في كتاب عيسى، فالنص النقدي يدل على اطلاعه على كتابه.

٤. أن هذا المتن "من ذرعه القيء..." معروف من طريق عبد الله بن سعيد المقبري عن جده(١) -كما تقدم في كلام البخاري- فلو كان محفوظاً من طريق هشام، عن ابن سيرين، لكان أولى بأن يعرف من ذاك.

٥. أن المحفوظ عن أبي هريرة ﷺ الإفتاء بخلافه -كما في كلام البخاري المتقدم- وهذا يدل على أن حديث الباب غيرُ محفوظ عنه وإلا لما أفتى بخلافه.(٢)

وتتلخص قرائن المصححين في:

١. أن هشاماً ثقة، بل من أثبت الناس في ابن سيرين، وإنْ تفرد فزيادة الثقة مقبولة.(٣)

٢. أن عيسى ثقة ولا يضر تفردُه به عن هشام - إن تفرد- كيف وقد تابعه حفص وحفص ثقة.

٣. أن عيسى لم يخالف.(٤)

والأقرب إلى الصواب عندي هو قول من حكم بأنَّ الحديث غيرُ محفوظ-وإن كان القول الآخر له حظ من النظر-؛ لما يلي:

١- مجموع ما تقدم من القرائن.

٢- لأن في الاقتصار في الحكم على الحديث على ظاهر الإسناد مباينةً لطريقة الأئمة النقاد الذين لا يخفى عليهم ثقة هؤلاء الرواة، بالإضافة إلى معرفتهم بقرائن الحال التي

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٨٠/٦ حديث:٩٢٨٠ عن أبي بكر بن عياش، وأبو يعلى في مسنده ٤٨٢/١١ حديث:٦٦٠٤ من طريق حفص بن غياث، والدارقطني في سننه ١٥٤/٣ حديث:٢٢٧٥ من طريق محمد بن فُضيل، و١٥٥/٣ حديث:٢٢٧٦ من طريق مِندل، أربعتهم عن عبد الله بن سعيد به.

(٢) قال ابن رجب: "قاعدة في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه، قد ضعَّف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديثَ كثيرةً بمثل هذا"، وضرب محقق كتاب ابن رجب بحديث الباب مثالاً على القاعدة. ينظر: شرح علل الترمذي -تحقيق د.همام عبد الرحيم سعيد- ١٥٩/١، و٨٨٨/٢.

(٣) ينظر: البدر المنير ٤١٦/١٤.

(٤) ينظر: إرواء الغليل للألباني ٥١/٤-٥٣ حديث:٩٢٣.

قد تخفى على المتأخر.

٣- الثقة قد يخطئ كما هو معروف.

أما إخراج مَن أخرج الحديث مع كونه غيرَ محفوظ عندهم كالإمام أحمد، والترمذي، فلأنَّ الاجماعَ منعقدٌ على أنَّ من ذرعه القيء فلا قضـــاء عليه، قال الترمذي: "والعمل عند أهل العلم على حديث أبي هريرة ..."(١)، ونقل الاجماع ابنُ المنذر، وابن بطال، وابن عبد البر، وغيرُهم(٢)، أما قول الحاكم: "على شرط الشيخين"، فغير صحيح، قال ابن حجر: "قوله على شـرطهما غيرُ مُسَـلَّمٍ فقد أعلَّه البخاريُّ في التاريخ...، وحَكَمَ في الجامع ... أنَّ رواية عمر بن الحكم، عن أبي هريرة، أصـــح"(٣)، ومما يُقَوَّى به قولُ من قال بأن الحديث غير محفوظ أنه قول أئمةٍ حفاظٍ نقادٍ أدركوا عصور الرواية وعرفوا طرق الحديث ومخارجه وخبَرُوها، وأقوالهم إذا ثبتت ولم يتبين الوهْم فيها تُعد حجة بذاتها وإن لم نجد فيها البيان الكافي في سبب رد الحديث.

وفي معنى حديث الباب وموضوعه رُوي عن ثوبان، وأبي الدرداء، وابن عباس، وأبي سعيد، وجابر بن عبد الله، وابن عمر رضي الله عنهم، سئل الإمام أحمد: ما أصح ما فيه – يعني في ((من ذرعه القيء وهو صائم))؟ قال: "نافع، عن ابن عمر"(٤)

نتيجة الدراسة:

يذكر الإمام أحمد عدم وجود الحديث في كتاب عيسى فيما يذكر من قرائن تدل على وهم عيسى، أما التخريج ففيه أن الحديث لم يُعرف عن هشام عن ابن سيرين إلا من طريق عيسى

---

(١) الجامع ٢/٩٢.

(٢) الإجماع لابن المنذر ص ٥٩ رقم:١٤٩، وشرح ابن بطال على البخاري ٤/٨٠، والاستذكار ١٠/١٨٤، وقد ذكر جملة من أهل العلم أن اتفاق العلماء على العمل بمدلول حديث ما يعد صفة من صفات قبول الحديث، قال ابن حجر: "من جملة صفات القبول ...: أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث، فإنه يقبل حتى يجب العمل به، وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول". ينظر: النكت على ابن الصلاح ص٢٩٩.

(٣) تغليق التغليق ٣/١٧٧.

(٤) ينظر: مسائل الإمام أحمد – رواية أبي داود – ص ٣٨٧ مسألة: ١٨٦٤. وحديث نافع عن ابن عمر موقوفاً، أخرجه مالك في الموطأ ١/٤٠٨ رقم:٨٤٠، وعبد الرزاق في مصنفه ٤/٥١ رقم:٧٦٨٣، وابن أبي شيبة في مصنفه ٦/١٨٠ رقم:٩٢٧٩، وغيرهم.

وانتشر من جهته، ووجد له متابع وهو حفص، وقد تميز نقد الإمام أحمد للحديث عن البخاري والترمذي بذكره ما في كتاب الراوي، وتعد هذه قرينة إضافية في جانب قرائن تضعيف الحديث، ولعلها هي السبب في جزم الإمام أحمد بوهم عيسى في الحديث؛ لأن معه زيادة علم وهو معرفته ما في كتاب الراوي، في حين لا نجد ذلك في كلام البخاري والترمذي اللذين حكما بأن الحديث غير محفوظ من غير التنصيص على أن عيسى هو الواهم.

الحديث رقم (٢):

قال أبو داود – في السنن ٤٧٦/٣ حديث: ٣٤٦٠-: "حدَّثنا يحيى بنُ مَعينٍ، حدثنا حفص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: ((من أقال[١] مسلماً أقاله اللهُ عَثْرَتَهُ[٢]))".

النص النقدي:

روى ابن عدي بإسناده أنَّ الحسين بن حُميد بن الربيع[٣] قال: "سمعتُ أبا بكر بنَ أبي شيبة[٤] يتكلم في يحيى بنِ معين، ويقول: مِن أين له حديث حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: ((من أقال نادماً أقاله اللهُ عثرتَه يومَ القيامة))؟ هو ذا كتب حفص بن غياث عندنا، وهو ذا كتب ابنه عمر بن حفص عندنا، وليس فيه من هذا شيء".[٥]

وروى الخطيب البغدادي بإسناده أنَّ عبد المؤمن بنَ خلف النَّسفيَّ[٦] سأل أبا علي صالح بن محمد[٧] عن: حديث حفص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: "من أقال..." الحديثَ؟ فقال أبو علي: حفصٌ وليَ القضاء، وجفا كتبَه، وليس هذا الحديثُ في كتبه".[٨]

---

(١) أقال مسلماً: أي وافقه على نقض البيع وأجابه إليه، وتقايلا إذا فسخا البيع، وتكون الإقالة في البيعة والعهد. ينظر: النهاية لابن الأثير ١٣٤/٤ مادة قيل.

(٢) العثرة: المرَّة من العِثار في المشي، ويقال للزلة: عثرة لأنها سقوط في الإثم. ينظر مادة: عثر. النهاية ١٨٢/٣، والمصباح المنير للفيومي ص ١٤٩. ومعنى "أقاله الله عثرته": غفر زلته وخطيئته. ينظر: عون المعبود للعظيم آبادي ٣٣١/٩.

(٣) هو: الحسين بن حميد بن الربيع اللخمي، أبو عبيد الله الكوفي، الخزاز، رماه مطين بالكذب، واتهمه ابن عدي، وقال الذهبي: "ضعيف"، توفي سنة ٣٨٣، ينظر: تاريخ بغداد ٥٦٧/٨ ترجمة:٤٠٤٤، تاريخ الإسلام ٧٤٠/٦ ترجمة:٢٢١، الكامل في ضعفاء الرجال ٣٤/٤ رقم:٥٣٦٢.

(٤) ينظر ترجمته: ص٥٣.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٣٠٨ رقم: ٧٤٧، و ٣٤/٤ رقم:٥٣٦٢.

(٦) ينظر ترجمته: ص٥٣.

(٧) ينظر ترجمته: ص٥٣.

(٨) تاريخ بغداد ٧٨/٩ ترجمة:٤٢٦٦.

التخريج:

أخرجه أبو داود ٤٧٦/٣ حديث:٣٤٦٠، وأبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعللة ص٢٢٩ حديث: ١٧٦، وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند ٤٠٠/١٢ حديث:٧٤٣١، وأبو يعلى في معجمه ص٣٤٢ حديث:٣٢٦ –ومن طريقه السِّلَفي في الطيوريات ٧٣١/٢ حديث:٦٥٤–، والدَّيْنوري في المجالسة ٣٦٩/١ حديث:٦٢، وابن حبان في صحيحه ٤٠٥/١١ حديث:٥٠٣٠، والحاكم في المستدرك ٩٣/٣ حديث:٢٣٢٢، والبيهقي في الكبير ٤٠٣/١١ حديث:١١٢٣٨، وفي الشعب ٥٤١/١٠ حديث:٧٩٥٧، والخطيب البغدادي في تاريخه ٧٨/٩، وابن عساكر في تاريخه ٥/٦٥ من طرق عن يحيى بن معين.

*** تابعه زكريا بن عدي**

أخرجه ابن عدي في الكامل ٣٤/٤ رقم:٥٣٦٢ من طريق عبد الرحمن بن مرزوق عن زكريا.

كلاهما (ابن معين، وزكريا) عن حفص بن غياث.

*** تابعه مالك بن سُعَيْر**

أخرجه المؤمل بن إيهاب في جزء المؤمل بن إيهاب ص٤٠ حديث:١، وابن ماجه ٣١٨/٣ حديث:٢١٩٩، والبزار ٧٧/١٦ حديث:٩١٣٠ من طريق مالك بن سعير.

كلاهما (حفص، ومالك) عن الأعمش.

*** تابعه سهيل بن ذكوان**

أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق ٦٧١/٢ حديث:٤١٢، وأبو نعيم في الحلية ٣٤٥/٦، والبيهقي في الكبير ٤٠٤/١١ حديث:١١٢٤١، وفي الشعب ٤١٥/١٠ حديث:٧٧٢٠ من طريق إسحاق بن محمد الفروي(١)، عن مالك بن أنس، عن سهيل.

كلاهما (الأعمش، وسهيل) عن أبي صالح به باختلاف يسير في بعض ألفاظه، وزاد بعضهم:

---

(١) وقد اختلف عن إسحاق الفروي فرواه عن مالك عن سهيل كما في التخريج، ورواه عن مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن به، أخرجه البزار ٣٧٤/١٥ حديث:٨٩٦٧، وأبو يعلى في معجمه ١٤٣/١ حديث:٢٣١، وغيرهما، قال عبد الله بن أحمد الدورقي – راوي الحديث عن الفروي–: "كان الفروي يحدث بهذا الحديث عن سمي، ثم رجع عنه وكتبناه من كتابه الأصل عن سهيل". ينظر: مكارم الأخلاق ٦٧١/٢ حديث:٤١٢.

"يوم القيامة"، وعند البزار زيادة مطولة.

دراسة رجال الإسناد:

- يحيى بن معين الـــــمُرِّيُّ الغَطَفَاني مولاهم، أبو زكريا البغدادي، من أئمة الحديث والنقد والجرح والتعديل، توفي سنة ٢٣٣هـ.(١)
- زكريا بن عَدِيِّ بن رُزَيْق التيمي، أبو يحيى الكوفي ثم البغدادي، الأغلب على توثيقه، ولَمَّا قال أبو نعيم: "ما له وللحديث، ذاك بالتوراة أعلم"؛ قال ابن معين: "كان زكريا بن عدي لا بأس به، وكان أبوه يهودياً فأســـلم"، وقال الذهبي: "لا اعتبار بقول أبي نعيم"، قال ابن حجر: "ثقة، جليل، يحفظ"، توفي ٢٢١هـ.(٢)
- حفص بن غياث بن طلق النخعي، أبو عمر الكوفي، روى عن: إسماعيل بن سُميع، والأعمش، وروى عنه: يحيى بن ســـليمان الجعفي، ويحيى بن معين، من أوثق أصحاب الأعمش، وقد تقدمت ترجمته.(٣)
- مالك بن سُعَير التميمي، أبو محمد الكوفي، روى عن: الأعمش، وهشام بن عروة، وروى عنه: زياد بن يحيى الحســـاني، وعلي بن ســـلمة، قال البخاري: "مقارب الحديث"، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني: "صـدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو داود: "ضـــعيف"، وقال الأزدي: "عنده مناكير"، والراجح أنه صدوق، قال ابن حجر: "لا بأس به"، توفي سنة ٢٠٠هـ.(٤)

الدراسة:

توارد على هذا الحديث بهذا الإســـناد نصـــان نقديان: الأول فيه إنكار على ابن معين أن يحدث بهذا الحديثِ عن حفص والحديثُ غير موجود في كتب حفص ولا في كتب ابنه، والنص

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٣١٤/١ و١٩٢/٩ ترجمة:٨٠٠، تهذيب الكمال ٥٤٣/٣١ ترجمة:٦٩٢٦، تهذيب التهذيب ٣٨٩/٤، تهذيب التقريب ترجمة:٧٦٥١.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٦٠٠/٣ ترجمة:٢٧١٢، تهذيب الكمال ٣٦٤/٩ ترجمة:١٩٩٤، تهذيب التهذيب ٦٣٢/١، تاريخ الإسلام ٣١٥/٥ ترجمة:١٣٣، تقريب التهذيب ترجمة:٢٠٢٤.

(٣) ينظر: ص٦١.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٢٠٩/٨ ترجمة:٩٢٤، الثقات ٤٦٢/٧، تهذيب الكمال ١٤٥/٢٧ ترجمة:٥٧٤٢، تقريب التهذيب ترجمة:٦٤٤٠.

الثاني توجه الإنكار فيه إلى حفص.

وقد شكك ابن عدي في ثبوت الحكاية عن ابن أبي شيبة؛ لضعف راويها حسين بن حميد –وقد تقدم التعريف به وأنه متهم[1]– فقال: "وهذه الحكاية لم يحكها عن أبي بكر بن أبي شيبة غير حسين بن حميد هذا، وهو متهم في هذه الحكاية"[2]، وعلى فرض ثبوتها قال: "وما قاله أبو بكر بن أبي شيبة – إن كان قاله؛ فإن الحسين بن حميد لا يعتمد على روايته – في ابن معين؛ لا شيء، فإن يحيى أوثق وأجلُّ من أنْ يُنسب إليه شيء من ذلك، وبه يستبرأ أحوالُ الضعفاء"[3].

وقد تبين بالتخريج أن ابن معين توبع في روايته عن حفص من قِبَل زكريا بن عدي –وهو ثقة– ولم يتفرد به يحيى، قال الذهبي: "فحاصل الأمر: أن يحيى بن معين مع إمامته لم ينفرد بالحديث"[4]، وهذا يدل على أن حفصاً حدَّث بهذا الحديث، لكن ليس الحديث في كتبه كما ذُكِرَ في النص النقدي الأول– على فرض ثبوته– وكما في النص الثاني، وقد تقدم في ترجمته أنَّ في روايته من حفظه ضعفاً، إلا أنه قد توبع عليه من قِبَل مالك بن سعير – وهو صدوق كما تقدم – فرَوَياه عن الأعمش، وهذا يشير إلى أن حفصاً قد حفظه ولو لم يكن في كتبه. فعدم وجود الحديث في الكتب قرينة على وهم الراوي، والمتابعة للراوي المنتقد تدفع عنه تهمة الوهْم.

وقد توبع الأعمش في روايته عن أبي صالح من قبل سهيل، فلم يتفرد به الأعمش، وكل ما مضى يدل على أن الحديث محفوظ.

وقال الحاكم –بعد اخراجه لحديث يحيى بن معين–: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي.[5]

والحديث مروي من طريق محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة[6]، ولم يسمع محمد

---

(١) ينظر ص٦٧.

(٢) ينظر: الكامل ٣٤/٤ رقم:٥٣٦٢.

(٣) المرجع السابق ١/ ٣٠٨ رقم: ٧٤٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ٧٦/١١ ترجمة:٢٨.

(٥) المستدرك ٩٣/٣ حديث:٢٣٢٢.

(٦) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٨، والدارقطني في العلل ١٨٦/١٠، والبيهقي في السنن الكبير ٤٠٥/١١ حديث: ١١٢٤٢.

من أبي صـــالح، وقد تكلم الدارقطني بكلام طويل عن حديث محمد بن واســـع وأرجعه إلى أن الرواية المحفوظة هي: عن محمد بن واسـع، عن الأعمش، عن أبي صـالح، فقال: "فرجع حديث محمد بن واسع إلى الأعمش، وهو محفوظ عن الأعمش"(١)، إلا أنه ليس فيما ذَكر من الروايات المصـرح فيها بذكر الأعمش -وهي ثلاث- جملةُ: ((من أقال مسـلماً ...))، إنما لفظ أحدها: ((من ستر أخاه المسلم ستره الله يوم القيامة، ومن نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه))، والروايتين الأخريين بنحوه(٢).

نتيجة الدراسة:

في هذه الدراســـة لم ينهض الإعلال بعدم وجود الحديث في كتاب الراوي إلى تضـــعيف الحديث؛ فقد قام مقابلَ هذه القرينة ما يدل على أن الحديث محفوظ وإن لم يوجد في كتاب الراوي، وهو وجود المتابعة المعتبرة للراوي المنتقد.

(١) ينظر: العلل ١٠/١٨٢ مسألة:١٩٦٦.

(٢) المصدر السابق ١٠/١٨٧ و١٨٨.

الحديث رقم (٣):

قال محمد بن سعد – في الطبقات الكبرى ٣٣٨/١ –: "أخبرنا خالد بن خِداش، – وفي ٤٣٦/١ –:"أخبرنا محمد بن عمر – جميعهما قالا: – حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة ﵂: ((أن النبي ﷺ كان يُستعذب له الماء من بيوت السقيا[١]))". وفي رواية محمد بن عمر بدون كلمة "الماء".

النص النقدي:

قال أبو داود: "سمعت أحمدَ ذكر حديث الدراورديِّ: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: ((أن النبيﷺ كان يُستعذب له الماء من بيوت السقيا))، فقال: هذا – أُراه – ريح[٢]، وسمعت أحمد ذَكَرَ هذا الحديث، فقال: ليس هذا في كتاب الدراورديِّ، كان يحدثه حفظاً، فقال أحمد: كتابه أصح من حفظه".[٣]

قال يعقوب بن سفيان[٤]: "حدثني الفضل – وهو ابن سهل الأعرج[٥] – قال: وسمعت أبا عبد الله – وذُكِرَ له: هشام عن أبيه عن عائشة: كان يُستعذب للنبي ﷺ الماء من بيوت السقيا؟– فقال: ما رواه إلا الدراورديُّ، ولم يكن في أصل كتابه".[٦]

قال الأثرم[٧]: "قال أبو عبد الله: يقولون: إن حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: ((أن النبي ﷺ كان يُستعذب له الماء)) ليس لها أصل في كتابه"[٨] – يعني الدراوردي–.

---

(١) السقيا: موضع به بئر، وقد اختلف في تعيينه؛ فمنهم من قال: في المدينة، ومنهم من قال: بينها وبين المدينة يومان. يُنظر: سنن أبي داود ٧٨/٤، ووفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ٤٨/٣، والمعالم الأثيرة في السنة والسيرة ص ١٤١.

(٢) قوله: هذا ريح، عبارة يطلقها النقاد ويريدون بها التضعيف. ينظر: لسان المحدثين لمحمد سلامة ٢٧٤/٣.

(٣) مسائل الإمام أحمد ص ٤١٨ رقم:١٩٤٨.

(٤) هو: يعقوب بن سفيان الفارسي، أبو يوسف الفسوي، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ"، توفي سنة ٢٧٧هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٧٨١٧.

(٥) هو: الفضل بن سهل الأعرج، البغدادي، قال ابن حجر: "صدوق"، توفي سنة ٢٥٥هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٥٤٠٣.

(٦) المعرفة والتاريخ ١/ ٤٢٨.

(٧) ينظر ترجمته: ص٢٥.

(٨) شرح علل الترمذي لابن رجب ٥٨٧/١.

التخريج:

أخرجه ابن سعد في الطبقات ٣٣٨/١، و٤٣٦/١، وإسحاق بن راهويه في مسنده ٣١٧/٢ حديث:٢٩٨، و٣٦٤/٢ حديث:٣٦٣، و١٠٠١/٢ حديث:١١٩٢، وأحمد في المسند ٢٢٣/٤١ حديث:٢٤٦٩٣، و٢٨٨/٤١ حديث:٢٤٧٧٠، وعمر بن شبة في تاريخ المدينة ١٥٨/١، وأبو داود في سننه ٧٨/٤ حديث:٣٧٣٥، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٨٢/٨ حديث:٤٦١٣، – ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٤٧/٤ –، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ ص ٢٤٦ حديث:٧١٣، وابن حبان في صحيحه ١٤٩/١٢ حديث:٥٣٣٢، وأبو بكر الأبهري في فوائده ص ٣٩ حديث:٢٠، والحاكم في المستدرك ١٢١/٩ حديث:٧٣٨٩، وأبو نعيم في أخبار أصبهان ١٢٥/٢، وفي الطب النبوي ٦٥٧/٢ حديث:٧١٦، والبيهقي في شعب الإيمان ١٥٦/٨ حديث:٥٦٣١، وفي الآداب ص ١٨٤ حديث:٥٤٧، والخطيب في تاريخ بغداد ٢١٩/٤ حديث:٩٤٣، والبغوي في شرح السنة ٣٨٣/١١ حديث:٣٠٤٩ من طرق عن الدراوردي به مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه.

*** وتابع الدراورديَّ عامرُ بن صالح الزبيري، ومحمدُ وعبيدُ الله ابنا المنذر بن عبيد الله، وعبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام.**

أخرج متابعة الزبيري ابنُ عدي في الكامل ٤٦٩/٧ حديث:١١٨٧٢، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ ص٢٤٦ حديث:٧١٤، والبيهقيُّ في شعب الإيمان ١٥٧/٨ حديث:٥٦٣٢ من طرق عن عامر الزبيري.

وأخرج متابعة محمدٍ، وعبيدِ الله ابني المنذر، وعبد الله بن محمد أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ص ٢٤٧ حديث:٧١٨، والبغويُّ في شرح السنة – متابعة محمدِ بن المنذر فقط– ٣٨٤/١١ حديث:٣٠٥٠ من طريق عتيق بن يعقوب.

دراسة رجال الإسناد:

– هشام بن عروة بن الزبير، أبو المنذر، إمام، الأغلب على توثيقه، تغير بأخرة تغيراً لا

يضره، قال ابن حجر: "ثقة، فقيه، ربما دلس"، توفي ١٤٥هـ.(١)

- عبد العزيز بن محمد الدراوردي، أبو محمد المدني، روى عن: عبيد الله بن عمر، وهشام بن عروة، وروى عنه: عبد الله بن محمد النفيلي، وقتيبة بن سعيد، وثقه الإمام مالك، وابن المديني، وابن معين، وأبو حاتم في موضع، والنسائي في موضع، وقال أبو زرعة: "سيئ الحفظ، فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ"، وقال أبو حاتم: "لا يحتج به"، والنسائي: "ليس بالقوي"، ويمكن أن يُرد سبب تفاوت حديثه إلى اختلاف حاله عند التحديث إن حدث من كتابه أو حدث من حفظه أو من كتب الناس، قال ابن معين: "إذا روى من كتابه فهو أثبت من حفظه"، وتقدم في النص النقدي قوله: "والدَّراوردي حفظه ليس بشيء، كتابه أصح"، وقال الإمام أحمد: "إذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وَهِمَ، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ"، وقال -فيما يرويه عنه الأثرم-: "الدراوردي إذا حدث من حفظه فليس بشيء، أو نحو هذا، فقيل له: في تصنيفه؟ قال: ليس الشأن في تصنيفه، إن كان في أصل كتابه وإلا فلا شيء، كان يحدث بأحاديث ليس لها أصل في كتابه"(٢)، ولعل الراجح أنه إن ثبت أنه حدث من كتابه فثقة، وإلا فيتوقف إن تفرد ويتحرى هل له من متابع، وقال ابن حجر: "صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ"، توفي سنة ١٨٦هـ.(٣)

- عامر بن صالح بن عبد الله الزبيري القرشي، أبو الحارث المدني، روى عن: هشام بن عروة، ويونس بن يزيد، وروى عنه: أحمد بن حنبل، والصلت بن مسعود، قال الإمام أحمد: "ثقة، لم يكن صاحب كذب"(٤)، قال أبو حاتم: "صالح الحديث، ما أرى بحديثه بأساً"، وقال ابن معين: "ضعيف الحديث"، بل اتهمه بالكذب، وقال: "يروي

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٦٣/٩ ترجمة:٢٤٩، تهذيب الكمال ٢٣٢/٣٠ ترجمة:٦٥٨٥، تهذيب التهذيب ٢٧٥/٤، تقريب التهذيب ترجمة:٧٣٠٢.

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ٥٨٧/١.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٣٩٥/٥ ترجمة:١٨٣٣، تهذيب الكمال ١٨٧/١٨ ترجمة:٣٤٧٠، ميزان الاعتدال ٦٣٣/٢ ترجمة:٥١٢٥، تهذيب التهذيب ٥٩٣/٢، تقريب التهذيب ترجمة:٤١١٩.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٤٠٩/١ رقم:٨٥٥.

عن هشام بن عروة كل حديث يسمعه"(١)، وقال النسائي: "ليس بثقة"، وقال ابن حبان: "كان يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل كَتْبُ حديثه إلا على جهة التعجب"(٢)، وقال الدارقطني: "أساء القول فيه يحي بن معين، ولم يتبين أمْرُه عند أحمدَ، وهو مدني يترك عندي"(٣)، والراجح أنه شديد الضعف، ولعل المراد من توثيق أحمد له دفعُ تهمة تعمد الكذب وليس على إطلاقه، قال ابن حجر: "متروك الحديث، أفرط ابن معين فكذبه، وكان عالماً بالأخبار"، توفي في حدود ١٩٠هـ.(٤)

- محمد بن المنذر بن عبيد الله، قال فيه ابن حبان: "كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعة، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار".(٥)
- عبيد الله بن المنذر بن عبيد الله، ذكره ابن حبان في الثقات، والحافظ العراقي في ذيل الميزان، وابن قطلوبغا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، قال الزبير بن بكار: "وكان من سَراة(٦) قريش وأهل الشرف والاحتمال".(٧)
- عبد الله بن محمد بن يحي بن عروة، روى عن: هشام بن عروة، وعبد العزيز بن المطلب، روى عنه: يعقوب بن حميد، وإبراهيم بن المنذر، قال أبو حاتم: "متروك الحديث، ضعيف الحديث جدّاً"، وقال ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن

---

(١) تاريخ بغداد ١٥٣/١٤.

(٢) المجروحين ١٩٧/٢ ترجمة:٨٢٠.

(٣) سؤالات البرقاني ص ١٠٩ رقم: ٣٤٢، وقريباً منه قال ابن عدي، ينظر: الكامل ٤٧١/٧.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٣٢٤/٦ ترجمة:١٨٠٥، تهذيب الكمال ٤٥/١٤ ترجمة:٣٠٤٦، تهذيب التهذيب ٢٦٦/٢، تقريب التهذيب ترجمة:٣٠٦٩.

(٥) ينظر: المجروحين ٢٦٨/٢ الترجمة:٩٣٤، وميزان الاعتدال ٤٧/٤ الترجمة:٨٢٠٨، وقد وقع خلط بينه وبين محمد بن المنذر بن الزبير بن العوام عند ابن حجر في اللسان ٥٢٨/٧ الترجمة:٧٤٤٢ ، ينظر لبيانه كلامُ محمود محمد شاكر في تحقيقه لجمهرة أنساب قريش للزبير بن بكار ص ٢٥١ حاشية.

(٦) جمع سَرِيّ، والسَّرْو: المروءة والسخاء في شرف، ينظر: تاج العروس ٢٧٢/٣٨ مادة: سرو.

(٧) ينظر: جمهرة أنساب قريش ص ٢٥١، الثقات ١٥٢/٧، ذيل الميزان ص ٣٥٢ ترجمة: ٥٦٥، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ٤٠/٧.

الأثبات، ويأتي عن هشـام بن عروة ما لم يحدث به هشـام قط، لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه"(١).

الدراسة:

يُضَعِّفُ الإمامُ أحمدُ حديثَ الدراورديَّ، ويذكر أنه غير موجود في كتابه، وأنه كان يحدث به من حفظه، ويذكر من حال الدراوردي أنَّ ما حدث به من كتابه أصـحُّ مما حدث به من حفظه، وفي النص الثاني إضافة أن الدراوردي تفرد به.

فاجتمع في إعلال الحديث:

١. أن هذا الحديث ليس في أصل كتاب الدراوردي –والكتاب أحفظ–، وأنه حدّث به من حفظه، وقد عُلم أنه سيئ الحفظ، يخطئ إن حدث من حفظه أو من كتب الناس.

٢. تفرد الدراوردي به عن أجلة أصـحاب هشـام كالثوري ومالك ويحيى القطان وابن نمير والليث(٢)، قال الإمام أحمد: "ما رواه إلا الدراوردي"(٣)، وقال ابن عدي: "وهذا الحديث يعرف بعبد العزيز الدراوردي عن هشام بن عروة"(٤)، قال الإمام مسلم: "فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة– وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره – فيروي عنهما أو عن أحدهما العددَ من الحديث مما لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم = فغير جائز قَبولُ حديثِ هذا الضرب من الناس".(٥)

أما المتابعات فلا يصح شيء منها؛ لما ظهر من أحوال رواتها، فهم ما بين شديد الضعف كعامر الزبيري، ومتهم كمحمد بن المنذر وعبد الله بن محمد، ومَن لا يعتد بمتابعته والحال هذه

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١٥٨/٧ ترجمة:٧٢٩، المجروحين ٥٠٣/١ ترجمة:٥٣١.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب ٤٨٨/٢.

(٣) المعرفة والتاريخ ١/ ٤٢٨.

(٤) الكامل ٤٧٠/٧.

(٥) مقدمة صحيحه ٥/١

حيث لم يوجد فيه توثيق سوى ذِكْرِ ابنِ حِبان له في "الثقات" وابنِ قطلوبغا في كتابه "الثقات ممن ..." وهو عبيد الله، وعلى ما مضى يتبين وهم الدراوردي في روايته، وأن الحديث منكر.

أما قول الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"(١)، فيرد عليه بما قال الإمام مسلم آنفاً.

نتيجة الدراسة:

اتفق النص النقدي والتخريج في ترجيح الحكم بنكارة الحديث؛ ففي النص النقدي بيان أن الحديث ليس في أصـــل الراوي، وبالتخريج تبين أن الدراوردي تفرد بالحديث، وحاله لا تحتمل التفرد عن إمام مكثر كهشام، وأن المتابعات لا تنهض لتقوية الحديث.

(١) المستدرك ١٢١/٩ حديث:٧٣٨٩.

الحديث رقم (٤):

قال اللالكائي[١] – في كرامات أولياء الله ص ٧٦ حديث:٦٣–: "أخبرنا محمد بن عبيد الله بن القاســـم، ثنا محمد بن أحمد بن يعقوب، حدثني جدي، حدثني محمد بن أبي عَتَّاب، ثنا عبد الله بن صـالح، حدثني الليث، حدثني سـعيد بن أبي سـعيد المَقْبُرِيُّ، عن أبي هريرة، أن رسـول الله ﷺ قال: ((لَيَشْـفَعَنَّ رجلٌ من أمتي في أكثرَ من مُضَـرَ))، قالها الثانية، فقال أبو بكر: يا رســول الله، إن تميماً من مضــرَ، قال رســول الله ﷺ: ((لَيَشْفَعَنَّ رجل من أمتي لأكثر من بني تميم ومن مضرَ، وإنه أُويسٌ القَرَني)).

النص النقدي:

قال ابن أبي حاتم: "ســألت أبي عن: حديث رواه أبو بكر بن أبي عَتَّاب الأعين، عن أبي صالح، عن الليث، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثرُ من مضــرَ وبني تميم))، فقيل: من هو يا رســول الله؟. فقال: ((أويس القرني))؟ قال أبي: هذا الحديث ليس هو في كتاب أبي صالح عن الليث، نظرت في أصل الليث وليس فيه هذا الحديث، ولم يذكر –أيضاً– الليثُ في هذا الحديث خبراً، ويحتمل أن يكون سمعه من غير ثقة ودلسه، ولم يروه غير أبي صالح".[٢]

التخريج:

أخرجه اللالكائي في كرامات أولياء الله ص ٧٦ حديث:٦٣ من طريق يعقوب بن شــيبة، عن محمد بن أبي عتاب به.

دراسة رجال الإسناد:

– الليث بن سعد الفَهْميُّ، أبو الحارث الـــمِصري، متفق على إمامته وتوثيقه، توفي سنة

(١) هو: الحافظ هبة الله بن الحسن بن منصور الرازي ثم البغدادي، أبو القاسم، طبري الأصل، توفي ٤١٨هـــ. ينظر: تاريخ بغداد ١٠٨/١٦ ترجمة:٧٣٧٠.

(٢) العلل ٣٤٨/٦ مسألة:٢٥٧٩.

١٧٥هـ.[١]

– عبد الله بن صالح، أبو صالح المصري، كاتب الليث بن سعد، روى عن: الليث، ومعاوية بن صالح، وروى عنه: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ومحمد بن أبي عتاب، قال يحيى بن معين: "ثبتُ كتاب"، وقال أبو حاتم: "صدوق، أمين"، وقال أحمدُ: "كان أولَّ أمره متماسك، ثم فسد بأَخَرَة، وليس هو بشيء"، وقال النسائي: "ليس بثقة"، وأغلظ فيه القولَ صالحُ بن محمد جزرة، قال أبو زرعة: "لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث"، وقال أبو حاتم: "ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحاً"، والراجح أنه ثبت إن حدث من كتابه، وما سوى ذلك فينظر فيمن وافق وخالف، ويحكم على كل حديث بحسبه، قال الذهبي: "كان صاحبَ حديثٍ، فيه لين"، وقال ابن حجر: "صدوق، كثير الغلط، ثبتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة"، توفي ٢٢٢هـ.[٢]

– محمد بن أبي عَتَّاب هو: محمد بن الحسن بن طريف البغدادي، أبو بكر الأعين، روى عن: أحمد بن حنبل، وعبد الله بن صالح، وروى عنه: أبو حاتم، ويعقوب بن شيبة السدوسي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخطيب البغدادي: "كان ثقة"، وعندما توفي قال الإمام أحمد: "رحمه الله، إني لأغبطه، مات ولا يعرف إلا الحديث، لم يكن صاحب كلام، إنما كان يكتب الحديث"، في حين قال ابن معين: "ليس هو من أصحاب الحديث"، وفسره الخطيب البغدادي فقال: "عنى بذلك أنه لم يكن من الحفاظ لِعِلَلِهِ والنقادِ لطرقه مثل علي بنِ المديني ونحوه، وأما الصدق والضبط لما سمعه فلم يكن مدفوعاً عنه"، والراجح أنه ثقة، قال الذهبي: "ثقة"، وقال ابن حجر: "صدوق"، توفي سنة ٢٤٠ هـ.[٣]

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١٧٩/٧ ترجمة:١٠١٥، تهذيب الكمال ٢٥٥/٢٤ ترجمة:٥٠١٦، تهذيب التهذيب ٤٨١/٣، تقريب التهذيب ص: ٤٩٥ترجمة: ٥٦٨٤.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٦٨/٥ ترجمة: ٣٩٨، تاريخ بغداد ١٥٨/١١ ترجمة: ٥٠٦٣، الكاشف ٥٦٢/١ ترجمة:٢٧٨٠، تهذيب الكمال ٩٨/١٥ ترجمة:٣٣٣٦، تهذيب التهذيب ٣٥٤/٢، تقريب التهذيب ترجمة:٣٣٨٨.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٢٢٩/٧ ترجمة:١٢٥٩، الثقات ٥٩/٩، تهذيب الكمال ٧٧/٢٦ ترجمة:٥٤٥٢، سير أعلام النبلاء ٣٣/٤ و١١٩/١٢، تهذيب التهذيب ٦٤٣/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٦١٢٦.

الدراسة:

ينفي أبو حاتم وجود الحديث في كتاب أبي صالح عن الليث، ولا في أصل الليث، ويذكر أن الليث لم يصرح بالسماع، ويذكر احتمالاً أن يكون الليث أسقط راوياً بينه وبين المقبري، ويذكر أيضاً أن أبا صالح تفرد به.

فاجتمع في إعلال الحديث:

١- تفرد محمد بن أبي عتاب به عن أبي صالح، قاله الذهبي.(١)

٢- تفرد أبي صالح به عن الليث كما يشير إليه كلام أبي حاتم المتقدم في النص النقدي.

٣- عدم وجود هذا الحديث في كتاب أبي صالح عن الليث، ولا في أصل الليث، والكتاب أحفظ.

٤- أن الليث من أثبت الرواة عن سعيد المقبري، ورواية سعيد عن أبي هريرة من السلاسل المشهورة، فلو صحت هذه الرواية عن الليث لتناقلها الرواة ولا يتفرد بها أبو صالح عنه.

والوهْم يحتمل أن يكون من محمد بن أبي عتاب، ويحتمل أن يكون من أبي صالح، قال الذهبي: "هذا الحديث منكر، تفرد به الأعين، وهو ثقة".(٢)

وقد جاء عن أبي الجذعَاء ﷺ مرفوعاً: "ليدخلن الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثر من بني تميم" يرويه خالد الحذاء، عن عبد الله بن شقيق، عن أبي الجذعَاء به إلا أنه لم يَرد فيه ذِكرُ أويسٍ القرني، لكن ورد عن بعض رواته القول بأن المراد به أويسٌ.(٣)

وجاء عن أبي أمامة ﷺ مرفوعاً: "ليدخلن الجنة بشفاعة رجل ليس بِنَبيٍّ مثلُ الحيَّيْن أو مثلُ أحدِ الحيَّيْن ربيعة ومضر..."، يرويه حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن ميسرة، عن أبي أمامة به وليس فيه ذكر أويس.(٤)

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٣/٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٣/٤.

(٣) أخرجه أحمد ١٨٨/٢٥ حديث:١٥٨٥٧ و١٥٨٥٨، والترمذي ٢٣٣/٤ حديث:٢٤٣٨، وابن ماجه ٢٦٣/٤ حديث:٤٣٩٢، وابن حبان ٣٧٦/١٦ حديث: ٧٣٧٦، دلائل النبوة للبيهقي ٣٧٨/٦، وغيرهم.

(٤) أخرجه أحمد ٥٤٧/٣٦ حديث:٢٢٢١٥، و٥٨٨/٣٦ حديث:٢٢٢٥٠، و٦٣٣/٣٦ حديث:٢٢٢٩٧، وغيره.

نتيجة الدراسة:

تبين بالنص النقدي عدم وجود الحديث في كتابَيْ اثنين من رواة الحديث، وتبين بالتخريج أن الحديث غريب بهذا الإسناد عن أبي هريرة، فقوي القول بنكارة الحديث بانضمام قرينة عدم وجود الحديث في الكتاب إلى قرينة غرابة الحديث.

الحديث رقم (٥):

قال أبو داود الطيالسي – في مسنده ٣/٥٩٥ حديث: ٢٢٤٧ –: "حدثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أنس ﷺ، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((الأئمة من قريش، إذا حكموا عدلوا، وإذا عاهدوا وَفَوْا، وإن استُرحِموا رحموا، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يُقبلُ منهم صرفٌ ولا عدلٌ[١]))".

النص النقدي:

سئل الإمام أحمد عن: حديث إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أنس، عن النبي ﷺ: ((الأئمة من قريش)) ؟ قال: "ليس هذا في كُتُب إبراهيم، لا ينبغي أن يكون له أصل".[٢]

التخريج:

أخرجه الطيالسي في مسنده ٣/٥٩٥ حديث: ٢٢٤٧ –ومن طريقه أخرجه البزار في مسنده ١٢/٣٢١ حديث:٦١٨١، وأبو نعيم في الحلية ٣/١٧١، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ٤/٢١١ حديث: ٥٩١١–.

وأبو يعلى في مسنده ٦/٣٢١ حديث:٣٦٤٤، وفي معجم شيوخه ص:٢٠٥ حديث:١٥٨ – ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه ٢٠/٢٠٥، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ٦/١٤٢ حديث:٢١٣٨–، وابن عدي في الكامل ١/٥٥٦ حديث: ١٥١١ من طريق الحسن بن إسماعيل.

وأبو الفضل الزهري في حديث الزهري – رواية الشيخ أبي محمد الجوهري– ص:٣٤٩ حديث: ٣٣١ من طريق بشر بن الوليد.

والبيهقي في السنن الكبرى ١٦/٥١٤ حديث:١٦٦٢٠ من طريق عمرو بن مرزوق.

وابن حجر في لذة العيش في طرق حديث الأئمة من قريش ص ٩٨ من طريق أبو عمران

(١) قال ابن الأثير: "فالصرف: التوبة، وقيل: النافلة، والعدل: الفدية، وقيل: الفريضة". النهاية ٣/٢٤ مادة صرف.

(٢) مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص: ٣٨٦ مسألة: ١٨٦٠، المنتخب من العلل للخلال ص: ١٥٩ مسألة:٨٠.

الوركاني.

كلهم (الطيالسي، والحسن بن إسماعيل، وبشر، وعمرو بن مرزوق، والوركاني) عن إبراهيم بن سعد به، وبعضهم اختصر متنه.

دراسة رجال الإسناد:

- سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزهري، أبو إسحاق المدني، روى عن: إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن المسيب، وروى عنه: ابنه إبراهيم، والثوري، متفق على توثيقه، ولم يلق أحداً من الصحابة، قال يعقوب بن شيبة: "سمعت علي بن المديني -وقيل له: سعد بن إبراهيم سمع من عبد الله بن جعفر؟- قال: ليس فيه سماعٌ، ثم قال علي: لم يلق سعدُ بنُ إبراهيم أحداً من أصحاب النبي ﷺ"، قال ابن حجر: "وكان ثقة، فاضلاً، عابداً"، توفي سنة ١٢٥هـ.(١)
- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، أبو إسحاق المدني، روى عن: أبيه، والزهري، وروى عنه: ابنه سعد، وأبو داود سليمان الطيالسي، من الأئمة الثقات المكثرين، جاء عن الإمام أحمد أنه قال: "كان يحدث من حفظه فيخطئ، وفي كتابه الصواب"(٢)، وقال: "إبراهيم إنما كان يخطئ إذا حدّث من حفظه، فأما كتبه فكانت صحيحة"(٣)، لذا ذكره ابن رجب ضمن قوم ثقات لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون، ويحدثون من كتبهم فيضبطون، وقال: "أحد الأعيان الثقات المتفق على تخريج حديثهم"، وليَّنَهُ وعقيلَ بن خالد الأيلي يحيى القطانُ، قال أحمد: "هؤلاء ثقات لم يَخْبُرْهما يحيى"، والراجح أنه ثقة إمام قد يقع في شيء من الوهْم إن حدث من حفظه، قال ابن حجر: "ثقة،

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٧٩/٤ ترجمة:٣٤٢، تهذيب الكمال ٢٤٠/١٠ ترجمة:٢١٩٩، تهذيب التهذيب ٦٨٩/١، تقريب التهذيب ترجمة:٢٢٢٧.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب ٥٨٤/٢ و٥٩٥.

(٣) المنتخب من العلل للخلال ص١٩٧.

حجة، تُكلم فيه بلا قادح"، توفي سنة ١٨٥هـ.(١)

الدراسة:

ينفي الإمام أحمد وجود هذا الحديث في كتب إبراهيم بن سعد، ويستبعد أن يكون له إسناد صحيح عن إبراهيم.(٢)

فالحديث حدث به إبراهيم من حفظه، ولا يوجد في كتبه، مع تفرده به عن أبيه عن أنس ﷺ، قال ابن حجر: "لعل أحمدَ عَنى بذلك تفردَ إبراهيم به عن أبيه، وأنه حدث به من حفظه، وليس هو في كتابه"(٣)، وقال أبو نعيم: "هذا حديث مشهور ثابت من حديث أنس، لم يروه عن سعد -فيما أعلم- إلا ابنه إبراهيم"(٤).

وقال ابن حجر - معقباً على كلام الإمام أحمد-: "ومع ذلك فليست هذه بعلة قادحة؛ إذ من الجائز أن يحفظ الإنسان من حديث أبيه ما لا يحفظه من حديث غيره، وأن يكون محفوظه من الأحاديث ما ليس في كتبه، وإبراهيم بن سعد ثقة حجة، وكذلك أبوه، وقد صح سماعه من عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وهو أقدم موتاً من أنس بن مالك"(٥).

ويجاب عن تعقب الحافظ -رحمه الله- بأن الإمام أحمد جزم بعدم وجود الحديث في كتبه، أما حكمه على الرواية فقال: "لا ينبغي أن يكون له أصل"، وهو دون ما لو قال: "ليس له أصل"، فالإمام أحمد يستبعد ذلك، ولم يجزم به، والأمر الآخر أن الاحتمالات التي ذكرها الحافظ رحمه الله لا تخفى على الإمام أحمد، وقد قام مقابلَها عنده قرينةُ عدم وجود الحديث في كُتب راوٍ عُرف بضبطه لكتبه، وقرينةُ أنَّ إبراهيم عرف من حاله أنه قد تقع له بعض الأوهام

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١٠١/٢ ترجمة:٢٨٣، الكامل لابن عدي ٥٥٥/١ ترجمة:٧٧، تهذيب الكمال ٨٨/٢ ترجمة:١٧٤، تهذيب التهذيب ٦٦/١، تقريب التهذيب ترجمة:١٧٧.

(٢) قال السيوطي: "قولهم: هذا الحديث ليس له أصل، أو لا أصل له، قال ابن تيمية: معناه: ليس له إسناد"، قال المحقق: "أي: مخرج صحيح، أو إسناد صحيح تقوم به الحجة يرجع إليه"، ينظر: تدريب الراوي ٥٠١/١ تحقيق: طارق بن عوض الله.

(٣) لذة العيش في طرق حديث الأئمة من قريش ص ٩٧.

(٤) الحلية ١٧١/٣.

(٥) لذة العيش في طرق حديث الأئمة من قريش ص ٩٧.

إن حدث من حفظه، وهاتان القرينتان تتعلقان بذات الراوي، إضـــافة إلى أن إبراهيم تفرد بالحديث عن أبيه وقد روى عن أبيه أجلة كشـعبة، والثوري، وابن عيينة، وغيرهم، ولم يروه أحد منهم عنه، والتفرد مظنة للوهم، ومع هذا كله لم يجزم الإمام أحمد وإنما قال: "لا ينبغي أن يكون له أصل".

ويضاف إلى ما سبق أنه لا يعرف لسعد بن إبراهيم والدِ إبراهيم سماعٌ لأحد من الصحابة، وقد تقدم في ترجمته من قول ابن المديني، وقال البزار: "ولا نعلم أسند سعدُ بن إبراهيم عن أنس إلا هذا الحديث"(١)، وهذه قرينة تزيد احتمال ضعف الحديث؛ إذ لو ثبت عند إبراهيم أن أباه سمع من أنس لحرص على كتابته.

فبمجموع ما تقدم يترجح جانب وقوع إبراهيم في الوهْم فيه على ثقته(٢)، والرواية منكرة إذاً، والحديث له طرق أخرى عن أنس وعن غيره من الصـــحابة جمعها الحافظ ابن حجر في رسالة مفردة.(٣)

نتيجة الدراسة:

كان لمعرفة الإمام أحمد بعدم وجود الحديث في كتاب إبراهيم – مع معرفته بحاله وتفرده– حصول قرينةٍ ترجح جانبَ وهمه.

(١) مسنده ٣٢١/١٢ حديث:٦١٨١.

(٢) ينظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، لبشير علي عمر ١/ ٥٤١.

(٣) ينظر رسالة: لذة العيش في طرق حديث الأئمة من قريش.

الحديث رقم (٦):

قال عبد الله بن أحمد – في زيادات المسند ٢/٢٨٨ حديث: ٩٩٦ –: "حدثني أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القَطَّان، حدثنا أَزْهَر بنُ سعد، عن ابن عون، عن محمد، عن عَبيدة، عن علي، قال: اشتكتْ إليَّ فاطمةُ مَجْلَ يدَيْها[1] من الطَّحن، فأتينا النبيَّ ﷺ فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، فاطمةُ تشتكي إليك مَجْلَ يديها من الطَّحْن، وتسألُكَ خادماً. فقال: ((ألا أدُلُّكُما على ما هو خيرٌ لَكُما من خادم؟))، فأمرنا عند مَنامِنا بثلاثٍ وثلاثين، وثلاثٍ وثلاثين، وأربعٍ وثلاثين، من تسبيحٍ، وتحميدٍ، وتكبيرٍ))".

النص النقدي:

ذكر العُقيليُّ بإسناده إلى الحسن بن علي الخلال[2] أنه قال: سألت عليّاً – أي: ابن المديني- عن: حديثِ عبيدةَ عن عليٍّ عن النبي ﷺ في التسبيح، قلتُ: منَ يقول (عن عبيدة)؟ فقال: "حدثنا أزهر، عن ابن عون، عن محمد، عن عبيدة عن عليٍّ". ثم قال ابنُ المدينيِّ: "ورأيته في أصلِهِ مرسلاً عن محمد، وكلمتُ أزهرَ في ذلك، وشكَّكْتُهُ، فأبى، وقال: عن عَبيدة".

وكذلك أعلَّ البخاريُّ الروايةَ الموصولةَ لما سئل عنها بما في كتاب أزهر، قال: "يقولون هو في كتاب أزهر، عن ابن عون: عن عبيدة، عن النبي ﷺ، مرسل"، وذكر البزَّارُ أنه رأى هذا الحديثَ في أصل كتاب أزهر- وكان الأصلُ عند بِشر بنِ آدم[3] ابنِ بنتِ أزهر-: عن ابن عون، عن محمد، عن عَبيدة مرسلاً.[4]

التخريج:

هذا الحديث يرويه عبد الله بن عون واختلف عليه، على وجهين:

الأول: عن ابن عون، عن ابن سيرين، عبيدة، عن علي ﷺ.

---

(١) مَجَلَتْ يدُه: إذا تَخُنَ جلدُها، وظهر فيها ما يشبه البثر، من العمل بالأشياء الصُّلبة الخشنة. النهاية ٤/٣٠٠ مادة: مجل.

(٢) ينظر ترجمته: ص٣٨.

(٣) هو: بشر بن آدم بن يزيد البصري، أبو عبد الرحمن، قال ابن حجر: "صدوق، فيه لين"، توفي سنة ٢٥٤ هـ. تقريب التهذيب ترجمة: ٦٧٥.

(٤) ينظر: الضعفاء ١/ ٣٨١ مسألة: ٦١٨، والعلل الكبير ص ٣٦١ حديث:٦٧٢، ومسند البزار ٢/١٧٧ حديث: ٥٥١.

الثاني: عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن علي ﷺ.(١)

الوجه الأول:

أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند ٢/٢٨٨ حديث:٩٩٦، والترمذي ٥/٤١٢ حديث:٣٠٤٨و٣٤٠٩، وفي العلل الكبير ص ٣٦١ حديث:٦٧٢، والبزار ٢/١٧٤ حديث:٥٤٨، والنسائي في الكبرى ٨/٢٦٦ حديث:٩١٢٧، والعُقيلي في الضعفاء ١/٣٨١ مسألة:٦١٨، والطبراني في الدعاء ٢/٨٩٧ حديث:٢٣٣ ، والمحاملي في أماليه ص١٧٢ حديث:١٤٣، وابن حبان في صحيحه ١٥/٣٦٤ حديث:٦٩٢٢، من طريق أزهر بن سعد السمان عن ابن عون به، وفي إحدى روايتيْ الترمذي وروايةِ البزار اختصار في متنه، وفي رواية النسائي والطبراني والمحاملي وابن حبان قصة.

الوجه الثاني:

ذكر الدارقطني في العلل ٤/٢٩ مسألة:٤١٧ أن معاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، وأشهل بن حاتم، يروونه عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن علي ﷺ، ولم أقف على من أخرج هذا الوجه.

دراسة رجال الإسناد:

– عبد الله بن عون بن أرطبان المزني مولاهم، أبو عون البصري، روى عن: إبراهيم النخعي، ومحمد بن سيرين، وروى عنه: أزهر السمان، وبشر بن المفضل، متفق على توثيقه، توفي سنة ١٥٠ هـ.(٢)

– أزهر بن سعد السَّمَّان مولاهم، أبو بكر البصري، روى عن: سليمان التيمي، وعبد الله بن عون، وروى عنه: زياد بن يحيى الحساني، ومحمد بن يحيى الذُّهْلي، ثقة، قال يحيى بن معين: "أروى الناس عن ابن عون، وأعرفهم به"، وقال: "لم يكن أحد أثبت في ابن عون من أزهر"،

---

(١) أشرتُ في الدراسة إلى أن النصوص النقدية اتفقت في إعلال الرواية الموصولة بالرواية المرسلة ثم حصل الاختلاف في بيان صورة الإرسال، وما ذكرته هنا هو ما وجدته من صور الاختلاف المذكورة.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٥/١٣٠ ترجمة:٦٠٥، تهذيب الكمال ١٥/٣٩٤ ترجمة:٣٤٦٩، تهذيب التهذيب ٢/٣٩٨، تقريب التهذيب ص:٣٥١ ترجمة:٣٥١٩.

قال الذهبي: "ثقة مشهور،...تناكر العُقيليُّ بإيراده في كتاب الضعفاء، وما ذَكَرَ فيه أكثرَ مِن قولِ أحمدَ بنِ حنبل: ابنُ أبي عديٍّ أحبُّ إلي من أزهرَ السمان. ثم ساق له حديثاً في أمر فاطمة بالتسبيح لما شكت مجل يديها، وَصَلَهُ أزهرُ وخولف فيه، فكان ماذا؟!"، قال ابن حجر: "ثقة"، توفي سنة ٢٠٣هـ.(١)

– معاذ بن معاذ العَنْبرِيُّ، أبو المثنى البصري، روى عن: شعبة، وعبد الله بن عون، وروى عنه: أحمد ابن حنبل، وابنه عبيد الله بن معاذ، متفق على توثيقه، توفي سنة ١٩٦هـ.(٢)

– خالد بن الحارث الهُجَيْمِي، أبو عثمان البصري، روى عن: شعبة، وعبد الله بن عون، وروى عنه: إسحاق بن راهويه، وعبيد الله بن عمر القواريري، متفق على توثيقه، توفي سنة ١٨٦هـ.(٣)

– أشهل بن حاتم الجُمَحِيُّ مولاهم، أبو عمرو وقيل أبو حاتم البصري، روى عن: عبد الله بن عون، وعبد الله بن لهيعة، وروى عنه: عبد الله بن منير المروزي، ومحمد بن المثنى، قال ابن حجر: "صدوق، يخطئ"، توفي سنة ٢٠٨هـ.(٤)

الدراسة:

تتفق النصوص النقدية على إعلال الرواية الموصولة بالرواية المرسلة الموجودة في كتاب أزهر، وتختلف في بيان صفة الإرسال، فابن المديني يخبر بأن في كتاب أزهر: عن ابن عون عن محمد عن علي ﷺ، في حين أن البخاري يذكر أن في كتاب أزهر: عن ابن عون عن محمد عن عبيدة

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٣١٥/٢ ترجمة:١١٨٧، تهذيب الكمال ٣٢٣/٢ ترجمة:٣٠٧، ميزان الاعتدال ١٧٢/١ ترجمة:٦٩٦، تهذيب التهذيب ١٠٤/١، تقريب التهذيب ص:١٣٦ ترجمة:٣٠٧.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٢٤٨/٨ ترجمة:١١٣٢، تهذيب الكمال ١٣٢/٢٨ ترجمة:٦٠٣٦، تهذيب التهذيب ١٠٠/٤، تقريب التهذيب ص:٥٦٥ ترجمة:٦٧٤٠.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٣٢٥/٣ ترجمة:١٤٦٠، تهذيب الكمال ٣٥/٨ ترجمة:١٥٩٨، تهذيب التهذيب ٥١٥/١، تقريب التهذيب ص:٢٢٣ ترجمة:١٦١٩.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٢٤٧/٢ ترجمة:١٣١٩، تهذيب الكمال ٢٩٩/٣ ترجمة:٥٣٤، تهذيب التهذيب ١٨٢/١، تقريب التهذيب ص:١٥٢ ترجمة:٥٣٤.

عن النبي ﷺ[1]، ومثله البزار.

ومما يرجح به الرواية المرسلة رواية ثقتين ثبتين معاذ، وخالد والصدوق أشهل، مقابل رواية ثقة وهو أزهر، خالف هؤلاء، وخالف ما في كتابه، فاجتمعت قرينتان تدلان على أن المحفوظ عن ابن عون الراويةُ الموقوفة، قال الدارقطني في الرواية المرسلة-بعد ذكر الاختلاف على ابن عون-: "وهو المحفوظ عن ابن عون".[2]

والحديث معروف من طريق الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عن علي رضي الله عنه، ومخرج في الصحيحين.[3]

نتيجة الدراسة:

يتضح مما تقدم ترجيح النقاد لما في كتاب الراوي، ويتضح أيضاً مطابقةُ روايةِ الأكثر لما في كتاب الراوي، وباجتماع هاتين القرينتين ترجحت هذه الرواية على الأخرى، وعُدت هي المحفوظة عن الراوي.

(١) يلحظ أن البخاري اختصر الإسناد فلم يذكر ابن سيرين، ولا يُفهم من كلامه أن الإرسال في موضعين، بين ابن عون، وعبيدة، بإسقاط ابن سيرين، وبين عبيدة، ورسول الله ﷺ، بدون ذكر علي رضي الله عنه، فمن عادة النقاد أنهم يحذفون من وسط الإسناد بعد المدار بعضَ رواته؛ لكون السياق دالاً عليهم، من باب الاختصار. ينظر: مهارات جمع الطرق، أ.د. إبراهيم اللاحم ص٥٩٥ و٥٩٨.

(٢) العلل ٢٩/٤ مسألة:٤١٧، وينظر: الضعفاء ١/ ٣٨١ مسألة: ٦١٨، مقارنة المرويات ١٧٧/١.

(٣) ينظر: البخاري حديث:٣٧٠٥، ٥٣٦١، ٦٣١٨، ومسلم حديث: ٢٧٢٧.

الحديث رقم (٧):

قال البخاري – في التاريخ الكبير ١٩٠/٧ ترجمة: ٨٤٥–: "قال محمد بن بشار حدثنا أبو داود – وفي التاريخ الأوسط ٤٣٩/٣ –: حدثني محمد بن بشار عن أبي داود، عن شعبة، عن سعيد بن قطن، أنه سمع أبا زيد الأنصاري، عن النبي ﷺ أنه قال: ((من لم يرحم صغيرنا فليس منا))".

النص النقدي:

قال البخاري– في الموضعين السابقين–: نظر أبو داود في كتابه فلم يجده.

التخريج:

هذا الحديث يرويه شعبة واختلف عليه، على وجهين:

الأول: عن شعبة، عن سعيد بن قطن، عن أبي زيد الأنصاري مرفوعاً.

الثاني: عن شعبة، عن قطن، عن أبي يزيد الأنصاري بلغه أن الرسول ﷺ.

الوجه الأول:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ١٩٠/٧ ترجمة:٨٤٥، وفي التاريخ الأوسط ٤٣٩/٣ حديث:٩٥٧، وابن عدي في الكامل ٢٦٢/٥ حديث:٧٧٦٢ و ٧٧٦٣، وابن المظفَّر في جزء حديث شعبة ص ٥٩ حديث: ٥٩، والدارقطني في المؤتلف والمختلف [١] ١٩٠٢/٤، وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ١٣٥/١، من طريق الطيالسي عن شعبة به، مع اختلاف يسير بينهم في لفظه، وبعضهم زاد: ((ويوقر كبيرنا)).

الوجه الثاني:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ١٩٠/٧ ترجمة:٨٤٥، وفي التاريخ الأوسط ٤٣٩/٣ حديث:٩٥٧، – ومن طريقه ابن عدي في الكامل ٢٦١/٥ حديث:٧٧٦١ –، من طريق

(١) جاء في المطبوع زيادة جملة "حدثنا مالك" بعد قوله: حدثنا أبو داود. والظاهر أنها مقحمة، حيث علَّق الدارقطنيُّ الإسنادَ نفسه قبل هذا بلا ذكر هذه الزيادة، ولا يوجد في شيوخ الطيالسي من اسمه مالك فيما وقفت عليه.

سهل بن حماد أبي عتاب الدلال عن شعبة به.

*** تابعه غندر، والأسود بن عامر شاذان عن شعبة.**

ذكر متابعة غندر ابنُ أبي حاتم عن أبيه في العلل ٥٥٣/٥ مسألة:٢١٧٦، ولم أقف على من أخرجها.

وذكر متابعة الأسود بن عامر شاذان ابنُ عدي في الكامل ٢٦٢/٥، ولم أقف على من أخرجها.

دراسة رجال الإسناد:

– شعبة بن الحجاج بن الورد، العَتَكِيُّ(١) مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، إمام، حافظ، ثبت، حجة، توفي سنة ١٦٠ هـ.(٢)

– محمد بن جعفر الهُذَليُّ، مولاهم، أبو عبد الله البصري، غندر، صاحب كتاب، متفق على توثيقه في شعبة، قال ابن حجر: "ثقة، صحيح الكتاب"، توفي ١٩٣هـ.(٣)

– سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي، البصري، متفق على توثيقه، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، غلِط في أحاديث" توفي سنة ٢٠٤ هـ.(٤)

– سهل بن حماد العَنْقَزيُّ(٥)، أبو عَتَّاب الدَّلَّال، روى عن: شعبة، وقرَّة بن خالد، وروى عنه: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، وحجاج بن الشاعر، قال أحمد: "لا بأس به"، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: "صالح الحديث، شيخ"، ووثقه البزار والعجلي، وقال ابن حجر: "صدوق"،

---

(١) العَتكي: نسبة إلى عَتيك وهو بطن من الأزد. ينظر: الأنساب ٣٨٧/٨.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٣٦٩/٤ ترجمة:١٦٠٩، تهذيب الكمال ٤٧٩/١٢ ترجمة:٢٧٣٩، الكاشف ٤٨٥/١ ترجمة:٢٢٧٨، تهذيب التهذيب ١٦٦/٢، تقريب التهذيب ص:٣٠٠ ترجمة:٢٧٩٠.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٢٢١/٧ ترجمة:١٢٢٣، تهذيب الكمال ٥/٢٥ ترجمة:٥١٢٠، تهذيب التهذيب ٥٣١/٣، تقريب التهذيب ص:٥٠٢ ترجمة:٥٧٨٧.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ١١١/٤ ترجمة:٤٩١، تهذيب الكمال ٤٠١/١١ ترجمة:٢٥٠٧، تهذيب التهذيب ٩٠/٢، تقريب التهذيب ص:٢٨٤ ترجمة:٢٥٥٠.

(٥) العنقزي: نسبة إلى العنقز، وهو المِرْزَنْجوش، ويقال: الريحان. ينظر: الأنساب للسمعاني ٨١/٩. والمرزنجوش هو البردقوش.

توفي ٢٠٨هـ.(١)

– الأسود بن عامر، أبو عبد الرحمن، لقبه شاذان، روى عن: شريك بن عبد الله، وشعبة، وروى عنه: عباس الدوري، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، متفق على توثيقه، توفي ٢٠٨هـ.(٢)

الدراسة:

يذكر الإمام البخاري أن الطيالسي بعد أن روى هذا الحديث نظر في كتابه فلم يجد ما حَدَّثَ بِه، يشير إلى وهَم الطيالسي، وأنه حدث من حفظه فأخطأ، وظاهر كلام البخاري أن الطيالسي لم يجد في كتابه هذا الحديث مطلقاً سواء الرواية الموصولة أو الرواية المرسلة.

ولم يُتابَع الطيالسي على روايته هذه، قال الدارقطني: "تفرد به أبو داود عن شعبة عنه(٣) متصلاً، وغيره يرويه عن شعبة، عن قطن بن كعب، عن أبي يزيد المديني مرسلاً عن النبي ﷺ"(٤)، وخالف الطيالسيَّ –كما تقدم– غندرٌ، والأسودُ بن عامر، وهما ثقتان، وسهلُ بنُ حماد، وهو صدوق.

وتتابع عدد من النقاد والحفاظ على إعلال رواية الطيالسي الموصولة، وترجيح الرواية المرسلة، كالبخاري، وأبي حاتم، والدارقطني.(٥)

وذكر ابنُ رجب في "شرح علل الترمذي" الطيالسيَّ فيمن ذكر من الثقات الذين لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون، ويحدثون من كتبهم فيضبطون، وضرب بروايته هذه مثالاً على ذلك.(٦)

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١٩٦/٤ ترجمة:٨٤٥، تهذيب الكمال ١٧٩/١٢ ترجمة:٢٦٠٨، تهذيب التهذيب ١٢٢/٢، تقريب التهذيب ص:٢٩١ ترجمة: ٢٦٥٤.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٢٩٤/٢ ترجمة:١٠٧٩، تهذيب الكمال ٢٢٦/٣ ترجمة:٥٠٣، تهذيب التهذيب ١٧٢/١، تقريب التهذيب ص:١٥٠ ترجمة:٥٠٣.

(٣) أي: عن سعيد بن قطن.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد ٢١١/٢ حديث:٤٧٣٢.

(٥) ينظر: التاريخ الكبير ١٩٠/٧ ترجمة: ٨٤٥، التاريخ الأوسط ٤٣٩/٣، علل ابن أبي حاتم ٥٣٣/٥ مسألة:٢١٧٦، المؤتلف والمختلف للدارقطني ١٩٠٢/٤، وينظر أيضاً: الكامل لابن عدي ٢٦٢/٥.

(٦) ينظر: شرح العلل ٥٨٤/٢ و٥٩٦.

نتيجة الدراسة:

دلَّ عدمُ وجودِ ما حدَّث به الطاليســيُّ في كتابه، وتفرده بذلك، مع مخالفته لرواية الأكثر على خطئه.

كان كتاب الراوي مرجعاً للراوي نفســه للتأكد مما حدث به، وكان عدم وجود الرواية فيه قرينة ضُمتْ للقرائن الأخرى فأكدت الحكم بالوهْم في الحديث وأن مصدر الوهْم الراوي نفسه لا شيخه ولا أحد من تلامذته.

الحديث رقم (٨):

قال ابن أبي شيبة – في المصنف ٢/٤١٣ حديث:٢٤٥٥-: "حدثنا وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم وعيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب: ((أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه، ثم لا يرفعهما حتى يفرغ))".

النص النقدي:

قال الإمام أحمد: "قال ابن عيينة: نظرتُ في كتاب ابن أبي ليلى، فإذا هو يرويه عن يزيد بن أبي زياد"(١)، وذكر الإمام أحمد أيضاً عن محمد بن عبد الله بن نمير(٢) أنه قال: "نظرتُ في كتاب ابنِ أبي ليلى فإذا هو يرويه عن يزيد بن أبي زياد"، قال عبد الله بن الإمام أحمد: "وكان أبي يذكر حديثَ الحكمِ وعيسى، يقول: إنما هو حديث يزيد بن أبي زياد، كما رآه ابنُ نميرٍ في كتاب ابن أبي ليلى، قال أبي: ابن أبي ليلى كان سيئ الحفظ".(٣)

وقال الإمام البخاري: "وإنما روى ابن أبي ليلى هذا من حفظه، فأما من حدث عن ابن أبي ليلى من كتابه، فإنما حدث عن ابن أبي ليلى عن يزيد".(٤)

التخريج:

هذا الحديث يرويه ابن أبي ليلى واختلف عليه، على ثلاثة أوجه:

الأول: ابن أبي ليلى، عن الحكم وعيسى أو عن أحدهما، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء.

الثاني: ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن البراء.

الثالث: ابن أبي ليلى، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء.

---

(١) شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي ٥/١٤٧١.

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن نُمير الهمْداني، أبو عبد الرحمن الكوفي، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، فاضل"، توفي سنة ٢٣٤هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٦٠٥٣.

(٣) العلل ومعرفة الرجال – رواية عبد الله– ١/ ٣٦٨ مسألة:٧٠٨.

(٤) جزء رفع اليدين في الصلاة ص ٨٩.

الوجه الأول:

أخرجه ابن أبي شـــيبة ٤١٣/٢ حديث:٢٤٥٥، وأحمد في العلل ومعرفة الرجال- رواية عبد الله- ١/ ٣٦٨ مســألة:٧٠٨، وأبو داود[١] ٣٣٧/١ حديث:٧٥٢، وأبو يعلى ٢٤٨/٣ حديث:١٦٨٩، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٢٤/١ حديث:١٣٤٨من طريق وكيع.

والطحاوي في شـــرح معاني الآثار ٢٢٤/١ حديث:١٣٤٧ من طريق خالد بن عبد الله الطحان[٢]

والروياني في مسنده ٢٤٠/١ حديث:٣٤٨ من طريق زياد البكائي.[٣]

ثلاثتهم (وكيع، وخالد، وزياد) عن ابن أبي ليلى، - أما وكيع فقال: عن الحكم وعيســـى، وأما خالد وزياد فقالا: عن عيسى وحده، - عن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

الوجه الثاني:

أخرجه أبو بكر الضـــبي وكيع في أخبار القضـــاة ٦٥٠/٤، والخطيب البغدادي في تاريخه ٢٥٤/١٤ ترجمة:٦٧٠٥ من طريق عافية بن يزيد عن ابن أبي ليلى به.

الوجه الثالث:

أخرجه ابن الأعرابي في معجمه ٣١٢/١ حديث:٥٩٩ من طريق عيســـى بن المختار بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

---

(١) وقع عند أبي داود: عن عيسى عن الحكم.

(٢) اختلف خالد الطحان في هذا الحديث، فمرة يرويه عن ابن أبي ليلى كما هو هنا، ومرة يرويه عن يزيد بن أبي زياد، والذي يظهر أن الوجهين كليهما ثابتان عنه؛ حيث يروي الوجه الأول: إبراهيمُ بن ســـليمان بن أبي داود عن عمرو بن عون – وكلاهما ثقتان- عن خالد، أخرجه الطحاوي في شـــرح مشـــكل الحديث ٢٢٤/١، حديث ١٣٤٧، ويروي الوجه الثاني: حفص بن عمر الحوضـي وسـعيد بن منصـور – وكلاهما ثقتان - عن خالد أخرجه يعقوب بن سـفيان في المعرفة ٨٠/٣، وإسحاق بن شاهين - وهو ثقة أيضاً - أخرجه الدارقطني في سننه ٥١/٢ حديث:١١٣١.

(٣) اختلف زياد في هذا الحديث فمرة يرويه عن ابن أبي ليلى كما هو هنا، ومرة يرويه عن يزيد بن أبي زياد، وكلا الوجهين يرويهما عنه أبو الأشـــعث، أحمد بن المقدام العجلي، وهو صـــدوق، والذي يظهر أن الوجهين كليهما ثابتان عنه، ينظر: مسند الروياني ٢٤٠/١ حديث:٣٤٧.

والدارقطني في سننه ٥١/٢ حديث:١١٣٢ –ومن طريقه الخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج في النقل ٤٠٠/١، وابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف ٢/ حديث:٤٧٣– من طريق علي بن عاصم.

كلاهما (عيسى، وعلي) عن ابن أبي ليلى به.

الجميع يرويه باختلاف يسير في بعض ألفاظه عن بعضهم البعض.

دراسة رجال الإسناد:

- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو عبد الرحمن الكوفي، قاضي الكوفة، روى عن: أخيه عيسى، والحكم بن عتيبة، روى عنه: وكيع، وعيسى بن المختار، أغلب النقاد على تضعيفه من جهة سوء حفظه، توفي ١٤٨هـ.(١)
- وكيع بن الجراح الرُّؤاسي(٢)، أبو سفيان الكوفي، أمام، حافظ، ثبت، حجة، توفي سنة ١٩٦هـ.(٣)
- خالد بن عبد الله الطحان، أبو الهيثم الواسطي، روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وخالد الحذاء، وروى عنه: إسحاق بن شاهين، وعمرو بن عون، متفق على توثيقه، توفي ١٨٢هـ.(٤)
- زياد بن عبد الله البَكَّائيُّ، أبو محمد الكوفي، روى عن: حميد الطويل، ويزيد بن أبي زياد، وروى عنه: عمرو بن زُرارة، وسهل بن عثمان، الأغلب على تضعيفه، قال ابن حجر:

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٣٢٢/٧ ترجمة:١٧٣٩، تهذيب الكمال ٦٢٢/٢٥ ترجمة:٥٤٠٦، تهذيب التهذيب ٦٢٧/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٦٠٨١.

(٢) الرؤاسي: بضم الراء وفتح الواو المهموزة، نسبة إلى رؤاس وهو الحارث بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ابن قيس عيلان. ينظر: الأنساب ١٧٤/٦، واللباب ٤٠/٢.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٢١٩/١، ٣٧/٩ ترجمة:١٦٨، تهذيب الكمال ٤٦٢/٣٠ ترجمة:٦٦٩٥، تهذيب التهذيب ٣١١/٤، تقريب التهذيب ترجمة:٧٤١٤.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٣٤٠/٣ ترجمة:١٥٣٦، تهذيب الكمال ٩٩/٨ ترجمة:١٦٢٥، تهذيب التهذيب ٥٢٣/١، تقريب التهذيب ترجمة:١٦٤٧.

"صدوق"، توفي ١٨٣هـ.(١)

- عافية بن يزيد، الأوْدي، الكوفي، روى عن: سليمان الهاشمي، والأعمش، وروى عنه: أسد بن موسى، وعبد الله بن داود الخريبي، الأغلب على توثيقه، قال ابن حجر: "صدوق، تكلموا فيه بسبب القضاء"، توفي بعد ١٦٠هـ.(٢)
- عيسى بن المختار بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، روى عن: طلحة بن مصرف، وعم جده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وروى عنه: ابن عمه بكر بن عبد الرحمن بن عبد الله، متفق على توثيقه، قال ابن سعد: "وكان قد سمع مصنف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى"، قال ابن حجر: "ثقة".(٣)
- علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، التيمي، مولاهم، أبو الحسن، روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، ويزيد بن أبي زياد، وروى عنه: عبد الله بن محمد بن أيوب المُخَرِّمي، وعبد بن حميد، قال أحمد: "يكتب حديثه، أخطأ؛ يُترك خطأه ويُكتب صوابه، قد أخطأ غيره"، وقال: "ما صح من حديث علي بن عاصم، فلا بأس به"، وقال ابن معين: "ليس بثقة"، وقال: "ليس بشيء، ولا يحتج به"، وقال: "ليس ممن يكتب حديثه"، وقال: "كذاب، ليس بشيء"، وقال ابن المديني: "كثير الغلط، وكان إذا غلط فرُدَّ عليه لم يرجع"، وقال البخاري: "ليس بالقوي عندهم"، وقال أبو حاتم: "لين الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به"، وقال النسائي: "متروك الحديث"، والذي يظهر من حال علي أنه لا يتعمد الكذب إنما يخطئ، وعابوا عليه عدم رجوعه عن الخطأ، قال الإمام أحمد: "كان يغلط ويخطئ، وكان فيه لجاج، ولم يكن متهمًا بالكذب"، قال ابن حجر: "صدوق، يخطئ، ويُصِرُّ"،

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٥٣٧/٣ ترجمة:٢٤٢٥، تهذيب الكمال ٤٨٥/٩ ترجمة:٢٠٥٣، تهذيب التهذيب ٦٤٩/١، تقريب التهذيب ترجمة:٢٠٨٥.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٥/١٤ ترجمة:٣٠٣٣، تهذيب التهذيب ٢٦١/٢، تقريب التهذيب ترجمة:٣٠٨٤.

(٣) ينظر: الطبقات الكبير ٥٠٠/٨ ترجمة:٣٤٨٥، تهذيب الكمال ٢٧/٢٣ ترجمة:٤٦٥٣، تهذيب التهذيب ٣٦٧/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٥٣٢٢.

توفي ٢٠١هـ.[١]

الدراسة:

يُعل الإمام أحمد روايةَ ابنِ أبي ليلى للحديث عن الحكم وعيسى بما في كتاب ابن أبي ليلى نفسه، حيث يوجد الحديث في كتابه "عن يزيد بن أبي زياد"، والكتاب أحفظ، ويضيف الإمام أحمد – مبيناً سبب الوقوع في الوهْم – أن ابن أبي ليلى كان سيئ الحفظ. فلما حدث من حفظه وقع في الوهْم، وهو ما أشار إليه الإمام البخاري، وأضاف أن من حدث عن ابن أبي ليلى من كتابه جاء به على الصواب، قال أبو داود – عقب روايته لهذا الحديث-: "هذا الحديث ليس بصحيح"[٢]، ومثله يقال في الوجه الثاني لمخالفته الكتاب وتفرد عافية به.

فالحديث حديث يزيد بن أبي زياد رواه عنه جمع من الرواة[٣]، وهو من وجهه الراجح ضعيف، حَكَمَ بضعفه جمع من النقاد لضعف يزيد[٤]، وقد اختلف في متنه على يزيد، وجرى كلام طويل بين أهل العلم حوله، ليس هذا موضع بسطه.[٥]

---

(١) ينظر: العلل ومعرفة الرجال –رواية عبد الله – ١٥٦/١ مسألة:٧٠، الضعفاء الصغير ص ٨٦ ترجمة: ٢٥٤، الجرح والتعديل ١٩٨/٦ ترجمة:١٠٩٢، تاريخ بغداد ٤٠٧/١٣ ترجمة:٦٣٠١، تهذيب الكمال ٥٠٤/٢٠ ترجمة:٤٠٩٤، تهذيب التهذيب ١٧٣/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٤٧٥٨.

(٢) السنن ٣٣٧/١ حديث:٧٥٢.

(٣) ينظر: مسند الشافعي – رواية سنجر-٢٥٥/١ حديث:١٩٨، المصنف لعبد الرزاق ١٦٥/٢ حديث:٢٥٥٠ و٢٥٥١، المسند للحميدي ٥٧٣/١ حديث:٧٤١، المصنف لابن أبي شيبة ٤٠٦/٢ حديث:٢٤٢٦، المسند للإمام أحمد ٤٤١/٣٠ حديث:١٨٤٨٧ و٦١٤/٣٠ حديث:١٨٦٧٤ و٦٢٤/٣٠ حديث:١٨٦٩٢، جزء رفع اليدين للبخاري ص ٨٨ حديث: ٧٦، والسنن لأبي داود ٣٣٦/١ حديث:٧٤٩ و٧٥٠، والمعرفة والتاريخ ٧٩/٣-٨٠، شرح معاني الآثار ١٩٦/١ حديث:١١٦٥، المسندلأبي يعلى ٢١٨/٣ حديث:١٦٥٨ و٢٤٨/٣ حديث:١٦٩٠ و١٦٩١ و١٦٩٢ و٢٥٥/٣ حديث: ١٧٠١، سنن الدارقطني ٤٨/٢ حديث: ١١٢٦ و١١٢٧ و١١٢٩ ٥١/٢ حديث:١١٣١ ، والفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي ٣٩٤/١-٤٠٠، والسنن الكبير للبيهقي ٤٩١/٣ حديث: ٢٥٦٤ و٢٥٦٦ ، وأخرجه غيرهم والجميع يروونه من طرق عن يزيد بن أبي زياد.

(٤) هو: يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم، أبو عبد الله الكوفي، قال ابن حجر: "ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن"، توفي سنة ١٣٦هـ. تقريب التهذيب ترجمة: ٧٧١٧.

(٥) ينظر: جزء رفع اليدين ص ٨٨ حديث: ٧٦، معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٨٠ -٨١، الضعفاء الكبير للعقيلي ٣١٦/٥ رقم:٥٤٠٩، شرح معاني الآثار ٢٢٤/١، والمجروحين لابن حبان ٤٥١/٢، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ١٣٦/٢، ونصب الراية ٤٠٢/١، تهذيب السنن لابن القيم ٣٨٠/١.

نتيجة الدراسة:

اجتمع في إعلال الرواية محل الدراســـة عدة قرائن: مخالفتها الرواية الموجودة في الكتاب، وأن رواية الكتاب هي المشـــتهرة فالحديث يعرف بيزيد كما تقدم، وهاتان القرينتان تدلان على أن رواية الحديث عن الحكم وعيســـى خطأ، وكون ابن أبي ليلى معروفاً بســـوء الحفظ، ورواة هذا الوجه عنه وكيعاً وخالدَ الطحان، وهما ثقتان، وتابعهما زياد، وهو صـــدوق، فهاتان القرينتان تدلان على أن الوهْم والخطأ كان من ابن أبي ليلى.

الحديث رقم (٩):

قال عبدُ بن حُميد – في المنتخب من مسـنده ١٨٨/٢ حديث:١١٢٣-: "حدثنا محمد بن عُبيد، حدثنا مِسْعَرٌ، عن يزيدَ الفقيرِ، عن جابرِ بن عبد الله ﷺ قال: أتت النبي ﷺ بَواكٍ(١)، فقال: ((اللهم اسـقنا غيثاً مُغيثاً(٢)، مَريئاً(٣)، مَرِيعاً(٤)، عاجلاً غيرَ آجلٍ، نافعاً غيرَ ضارٍ))، فأطبقت عليهم(٥)".

النص النقدي:

قال عبد الله بن أحمد: "... فحَدثتُ بهذا الحديث أبي، فقال أبي: أعطانا محمدُ بن عبيد كتابَه عن مِسْعَر، فنسخناه، ولم يكن هذا الحديث فيه، ليس هذا بشيء، ... وحدثناه يعلى أخو محمد، قال: حدثنا مِسْعَر عن يزيد الفقير مرسلاً، ولم يقل بواكي، خالَفه. كأنه أنكره من حديث محمد بن عبيد".(٦)

التخريج:

هذا الحديث يُروى عن مِسْعَر بن كدام، واختلف عليه من وجهين:

الأول: مِسْعَر بن كدام، عن يزيد الفقير، عن جابر ﷺ، عن النبي ﷺ.

الثاني: مِسْعَر بن كدام، عن يزيد الفقير، عن النبي ﷺ.

الوجه الأول:

أخرجه عبد بن حميد في المنتخب من مسنده ١٨٨/٢ حديث:١١٢٣، وأبو داود ٤٨١/١ حديث:١١٦٩، -ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد ٤٣٣/٢٣ حديث:٤٣٧٢-، وابن أبي الدنيا في المطر والرعد والبرق ص ٨٢ حديث:٤٤، وعبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال

---

(١) بواك جمع باكية.

(٢) مغيثاً: يغيث الخلق فيرويهم ويشبعهم. ينظر: الزاهر لأبي منصور الأزهري ص ٢٠٦.

(٣) مريئاً: لا وباء فيه. ينظر: المرجع السابق ص ٢٠٦.

(٤) مريعاً: مُخْصِباً نَّاجِعاً. ينظر: النهاية لابن الأثير ٣٢٠/٤.

(٥) فأطبقت عليهم: غطتهم. ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس ٤٣٩/٣.

(٦) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٣٤٦ رقم:٥٥٣٠ و٥٥٣١ ، بتصرف يسير.

٣٤٦/٣ رقم:٥٥٣٠، وابن خزيمة في صحيحه ٦٩٠/١ حديث:١٤١٦، وأبو عوانة في مستخرجه ١٢٣/٢ حديث:٢٥٢٧، والطبراني في الدعاء ١٧٨٦/٣ حديث:٢١٩٧، والحاكم ١١٩/٢ حديث:١٢٢٢، - وعنه البيهقي في الدعوات الكبير ١٧٦/٢ حديث:٤٤٧، وفي السنن الكبرى ١٠٠/٧ حديث:٦٥١١-، والخطيب في تاريخه ١٨٨/٢، من طرق عن محمد بن عبيد.

***وتابع محمدَ بن عبيد جعفرُ بن عون.**

ذكره الدارقطني في العلل ٣٩١/١٣ مسألة:٣٢٨٤، وفي الأفراد -كما في أطرافه- ٣٢٤/١ حديث:١٧٥٦، وعزاه إلى البزار وابن أبي داود، ولم أقف عليه عند البزار.

كلاهما (محمد، وجعفر) عن مِسْعَر به مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه.

الوجه الثاني:

ذكر الإمام أحمد -كما في العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله ٣٤٦/٣ رقم:٥٥٣٠- أن يعلى بن عبيد حدثهم بهذا الحديث عن مِسْعَر عن يزيد الفقير مرسلاً، ولم أقف على من أخرجه.

***وتابع يعلى أحمدُ بن بشير.**

ذكره الدارقطني في الأفراد -كما في أطرافه- ٣٢٤/١ حديث:١٧٥٦ ولم أقف على من أخرجه.

دراسة رجال الإسناد:

- مِسْعَر بن كدام الهلالي، أبو سلمة الكوفي، متفق على توثيقه وإتقانه، توفي سنة ١٥٣هـ.(١)
- محمد بن عُبيد بن أبي أمية الطنافسي، أبو عبد الله الكوفي، الأحدب، روى عن: عبيد الله بن عمر العمري، ومِسْعَر بن كدام، وروى عنه: إسحاق بن نصر، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف، متفق على توثيقه، وعابوا عليه عدم رجوعه عن الخطأ، قال الإمام أحمد: "كان

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٣٦٨/٨ ترجمة:١٦٨٥، تهذيب الكمال ٤٦١/٢٧ ترجمة:٥٩٠٦، تهذيب التهذيب ٦٠/٤، تقريب التهذيب ترجمة:٦٦٠٥.

رجلاً صدوقاً، وكان يعلى أثبت منه"، وقال: "كان محمد يخطئ ولا يرجع عن خطئه"، قال ابن حجر: "ثقة، يحفظ"، توفي سنة ٢٠٤هـ.(١)

- جعفر بن عون المخزومي، أبو عون الكوفي، روى عن: سفيان الثوري، وهشام بن عروة، وروى عنه: إسحاق بن راهويه، وإسحاق بن منصور، متفق على توثيقه، قال ابن حجر: "صدوق"، توفي سنة ٢٠٦هـ.(٢)
- يعلى بن عُبيد الطنافسي، أبو يوسف الكوفي، روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وروى عنه: محمد بن نمير، ومحمد بن مقاتل، متفق على توثيقه، وهو أحفظ من أخيه محمد، سئل يحيى بن معين عن: ولد عبيد الطنافسي، عمر، ومحمد، ويعلى؟ فقال: "كانوا ثقات، وأثبتهم يعلى بن عبيد"، وقال أحمد: "يعلى أصحُّ حديثاً من محمد، وأحفظُ"، وقال أبو حاتم: "صدوق، كان أثبتَ أولادِ أبيه"، توفي سنة ٢٠٩هـ.(٣)
- أحمد بن بشير القرشي المخزومي، أبو بكر الكوفي، مولى عمرو بن حريث، روى عن: مجالد بن سعيد، وهاشم بن هاشم الزهري، وروى عنه: سلم بن جنادة، ومحمد بن سلام البَيكندي، الأغلب على أنه صدوق، واختلط على عثمان بن سعيد الدارمي بأحمد بن بشير البغدادي الذي يروي عن عطاء بن المبارك، فقال: "متروك"، قال الخطيب البغدادي: "ليس أحمد بن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو بن حريث الكوفيَّ، ذاك بغداديٌّ ...، وأما أحمد بن بشير الكوفي فليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد بروايتها، وقد كان موصوفاً بالصدق"، قال ابن حجر: "صدوق، له أوهام"، توفي سنة ١٩٧هـ.(٤)

الدراسة:

ينكر الإمام أحمد على محمد بن عبيد حديثه عن مِسْعَر، ويستدل لذلك بأنه وقف على

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١٠/٨ ترجمة:٤٠، تهذيب الكمال ٥٤/٢٦ ترجمة:٥٤٤٠، تهذيب التهذيب ٦٣٩/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٦١١٤.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٤٨٥/٢ ترجمة:١٩٨١، تهذيب الكمال ٧٠/٥ ترجمة:٩٤٨، تهذيب التهذيب ٣٠٩/١، تقريب التهذيب ترجمة:٩٤٨.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٣٠٥/٩ ترجمة:١٣١٢، تهذيب الكمال ٣٨٩/٣٢ ترجمة:٧١١٥، تهذيب التهذيب ٤٥٠/٤، تقريب التهذيب ترجمة:٧٨٤٤.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٤٢/٢ ترجمة:١٤، تاريخ بغداد ٧٦/٥ ترجمة: ١٩٢٢، تهذيب الكمال ٣٧٣/١ ترجمة:١٤، تهذيب التهذيب ١٧/١، تقريب التهذيب ترجمة:١٣.

كتاب محمد عن مِسْعَر، ونسخه، وليس فيه هذا الحديث، وبأن يعلى بنَ عبيد – وهو أحفظ من أخيه – خالفه فأرسله عن يزيد الفقير، ويعقب عبد الله على كلام أبيه بقوله: "كأنه أنكره من حديث محمد بن عبيد"، يشير إلى أن العهدة في رواية الحديث على محمد لا على الرواة عنه.

وظاهر قول أحمد: "ولم يكن هذا الحديث فيه –أي في كتاب محمد– ليس هذا بشيء"، نفي كونه في كتاب محمد عن مسعر مطلقاً، لا نفي وصله للحديث فقط، ومفهومه أن محمداً وهم في روايته للحديث، وذِكْرُه للرواية المرسلة من طريق يعلى ترجيح لها، وإثبات لوقوع محمد في المخالفة في أمرين في وصل الحديث، وفي زيادة كلمة "بواكي"، وهو ما يؤيد الحكم على محمد بالوهْم وعلى حديثه بالنكارة، وصوَّب الروايةَ المرسلة أيضاً الدارقطنيُّ بعدما ذكر الخلاف على مِسْعَر، قال في الرواية المرسلة: "وهو أشبه بالصواب".(١)

وذهب جماعة من أهل الحديث إلى تصحيح الحديث، قال الحاكم: "هذا حديث صحيح، على شرط الصحيحين ولم يخرجاه"(٢)، وقال النووي: "وروينا في سنن أبي داود بإسناد صحيح، على شرط مسلم"(٣)، والحديث لا يرتقي إلى شرط الصحيحين، ولا شرط مسلم لما تقدم، فكأنهما وقفا على ظاهر سنده وخفي عليهما قول أحمد أو لم يرياه علة مؤثرة، قال ابن حجر: "وجرى النووي في الأذكار على ظاهره، فقال: صحيح على شرط مسلم".(٤)

نتيجة الدراسة:

يستدل الإمام أحمد بعدم وجود الحديث في كتاب محمد عن مسعر على أن محمداً أخطأ، إضافة إلى ما احتف بهذه المسألة من قرائن أخرى، كوجود الحديث من وجه آخر برواية من هو أحفظ من راوي الطريق المسؤول عنه.

ويشير التخريج إلى اشتهار الوجه المرجوح ووجوده في عدد من الكتب المسندة بخلاف الوجه الراجح، ولعل ذلك يرجع إلى أن ظاهر رواية محمد بن عبيد الاتصال، وثقة رجال إسناده، أو

(١) العلل ٣٩١/١٣ مسألة:٣٢٨٤.
(٢) المستدرك ١١٩/٢ حديث:١٢٢٢.
(٣) الأذكار ص ٣٤٥ حديث:٥٥٢.
(٤) التلخيص الحبير ١١٣٦/٣ حديث:٢٢٩٢.

لأنه من الغرائب، أو غير ذلك من الأسباب، لكن هذا الظاهر واشتهار الرواية لم يصرفا الإمام أحمد ولا الدارقطني عن إعلالها؛ لأنه لا تلازم بين شـــهرة الحديث والصـــحة، ولأن الغالب في مخالفة الراوي كتابَه ومخالفةِ روايةَ الأوثق الوهْمُ. فكان هذان الأخيران هما المؤثرين في الحكم عندهما فيما يظهر لي.

ومما تجدر مناقشـــته قول الدكتور وصـــي الله بن محمد عباس – المعتني بطبعة العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله – حيث قال: "وتعليل الإمام أنه ليس في كتاب محمد بن عبيد عن مسـعر، لا يوجب فيما يظهر لنا تضـعيف الرواية، فإن الثقة قد يروي الحديث عن حفظه وهو ضـابط له، ولم يدخله في كتابه لسـبب من الأسـباب، منها تأخر سماعه عن باقي مسـموعات الشيخ"(١) فإن هذا الاحتمال الذي ذكره الدكتور وصيُّ الله لا يخفى على الإمام أحمد وأمثاله من النقاد، ومع ذلك لم يلتفتوا إليه في مثل هذا الحال لما قام مقابله من القرائن، منها أن الأصل وجود أحاديث محمد عن مسعر في كتاب محمد عن مسعر وجاء هذا الحديث بخلاف الأصل، وما ذكره الدكتور حفظه الله احتمالٌ لا يُسَـــوِّغُ الانتقال عن الأصـــل وما جرت به عادتهم، خصـــوصـــاً مع المخالفة، ومن القرائن ما تقدم من مخالفة يعلى لهذه الرواية ويعلى أحفظ من أخيه، ومنها ما عُرف عن محمد – مع ثقته- من وقوعه في بعض الخطأ، يضـــاف إلى ذلك أن هذا التعليل صـادر من إمام من أئمة الحفظ والنقد ممن أدرك شـيئاً من عصـور الرواية، وله من البصـر والنظر والاطلاع على خفايا هذا العلم ما لا يتسـنى للمتأخر الوقوف عليه، وقد وافقه إمام آخر من أئمة النقد وهو الدارقطني.

(١) حاشية ٣/ ٣٤٧.

الحديث رقم (١٠):

قال الإمام أحمد – في مسنده ٧/٧٤ حديث:٣٩٦٣–: "حدثنا أزهر بن سعد، أخبرنا ابن عون، عن إبراهيم، عن عَبيدة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، قال: ((خير الناس أقراني الذين يلوني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم))، قال: ولا أدري أقال في الثالثة، أو في الرابعة: ((ثم يَخْلُفُ بعدهم خَلْفٌ تسبق شهادةُ أحدهم يمينَه، ويمينُه شهادتَه))".

النص النقدي:

قال أبو حفص عمرو بن علي الفلاس(١): "قلت ليحيى(٢): حدثنا أزهر، عن ابن عون، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله، قال: قال النبي ﷺ: ((خير الناس قرني))، قال لي محمد(٣): ليس فيه "عن عبد الله" إنما هو "عن عبيدة"، قلت: أسمعتَه من ابن عون؟ قال: لا، حدثني به سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله، قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((خير الناس قرني))، قال: قلت له: فأزهر، عن ابن عون، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله؟ فقال لي: ليس في حديث أزهر "عن عبد الله"، قال: قلت له: أسمعته منه؟ قال: لا، ولكن رأيت أزهرَ يحدث به من كتابه لا يزيد "عن عبيدة"، ليس فيه "عن عبد الله"، قال: فأتيت أزهر فاختلفت إليه أياماً، فأخرج إليَّ كتابه فإذا فيه: "عن إبراهيم، عن عبيدة"، كما قال يحيى"(٤)، وفي رواية قال عمرو بن علي: "فاختلفت إلى أزهر قريباً من شهرين للنظر فيه، فنظر في كتابه، ثم خرج، فقال: لم أجده إلا عن عبيدة، عن النبي ﷺ"(٥) وسئل الدارقطني عن حديث عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: "خير الناس قرني..."؟

فذكر طرق الحديث وقال في رواية ابن عون: "ورواه ابن عون، عن إبراهيم، فأسنده أزهر بن سعد، عن ابن عون متصلاً، وأرسله حماد بن زيد، عن ابن عون، وقال يحيى القطان: أملاه أزهر

---

(١) هو: عمرو بن علي بن بحر الباهلي، أبو حفص البصري، الفلَّاس، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ"، توفي سنة ٢٤٩هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٥٠٨١.

(٢) هو: يحيى بن سعيد القطان.

(٣) كذا في "الضعفاء" والسياق يدل على أنه: يحيى، وكذلك أتى في المصدرين الآخرين.

(٤) الضعفاء للعقيلي ١/٣٨٢ رقم:٦٢١.

(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٤١-٤٢، ومن طريقه أخرجها الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي ٢/٣٤ حديث:١١٣٠.

على ابني محمد من كتابه ليس فيه عبد الله. والمرسل عن ابن عون أصح".(١)

التخريج:

هذا الحديث يرويه عبد الله بن عون، واختلف عليه، على وجهين:

الأول: عن ابن عون، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن عبيدة السلماني، عبد الله بن مسعود ﷺ، عن النبي ﷺ.

الثاني: عن ابن عون، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن عبيدة السلماني، عن النبي ﷺ.

الوجه الأول:

أخرجه الإمام أحمد ٧٤/٧ حديث:٣٩٦٣، ومسلم في صحيحه ١٨٥/٧ حديث:٢٥٤٤، وابن أبي عاصم في السنة ٦٢٨/٢ حديث:١٤٦٧، والبزار ١٨٥/٥ حديث:١٧٨٢، والنسائي في الكبرى ٤٤٤/٥ حديث:٥٩٨٨، والشاشي في مسنده ٢٢٢/٢ حديث:٧٩٣، وابن الأعرابي في معجمه ٩١/١ حديث:١٣٤ و٩٩٣/٣ حديث:٢١١٦، والحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٤١ - ومن طريقه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي ٣٤/٢ حديث:١١٣٠-، والبيهقي في السنن الكبير ٤٧٧/٢٠ حديث:٢٠٦٣٢، وابن عبد البر في الاستيعاب ١٢/١، والخطيب البغدادي في تاريخه ٥١٣/١٣ ترجمة: ٦٣٨٦، وبنت أبي نصر في العمدة من الفوائد والآثار الصحاح والغرائب في مشيخة شهدة ص ٣٦ حديث:٧ جميعهم من طرق عن أزهر، عن ابن عون به، ويرويه أحمد عنه مباشرة، وبعضهم اختصر متنه.

الوجه الثاني:

يرويه حماد بن زيد عن ابن عون به، ذكره الدارقطني في علله ١٨٦/٥ مسألة: ٨١٠، ولم أقف على من أخرجه.

---

(١) ١٨٦/٥ مسألة: ٨١٠.

دراسة رجال الإسناد:

- عبد الله بن عون بن أرطبان المزني مولاهم، أبو عون البصـــري، روى عن: إبراهيم النخعي، ومحمد بن سيرين، وروى عنه: أزهر السمان، وحماد بن زيد، تقدمت ترجمته.(١)
- حماد بن زيد بن درهم الجَهضَمي مولاهم، أبو إسماعيل البصري، من أئمة الحديث والحفظ، توفي ١٩٧هـ.(٢)
- أزهر بن سـعد السَّـمَّان الباهلي مولاهم، أبو بكر البصـري، روى عن: سـليمان التيمي، وعبد الله بن عون، وروى عنه: الحســن بن علي الحلواني، وعلي ابن المديني، تقدمت ترجمته.(٣)

الدراسة:

يبين يحي بن سعيد القطان أن الرواية الصحيحة لأزهر عن ابن عون لهذا الحديث مرسلةٌ، ليس فيها ذكر عبد الله بن مسـعود ﷺ، ويسـتدل لذلك بأنه رأى أزهرَ يحدث به من كتابه مرسـلاً، ثم يخبر الفلاسُ أنه بعد ذلك رأى بنفسه كتاب أزهر فإذا الرواية كما قال يحي، وعليه فيكون أزهر وقع في الوهْم حين حدث به من حفظه فأسنده.

ولم يُتَابع أزهر في إسناده لهذا الحديث عن ابن عون، قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن ابن عون، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله إلا أزهر"(٤)، فاجتمع في الرواية المسـندة تفرْدُ راويها ومخالفتُه ما في كتابه، وخالف أزهرَ حمادُ بن زيد عن ابن عون فأرسـله عن عَبيدة وفاقاً لما في كتاب أزهر، ولاجتماع هاتين القرينتين قال الدارقطني: "والمرسـل عن ابن عون أصح".(٥)

والحديث مخرج في صحيح البخاري من طريق الأعمش، وفيه وفي صحيح مسلم عن منصور

---

(١) ينظر ترجمته: ص٨٧.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ١٣٧/٣، تهذيب الكمال ٢٣٩/٧ ترجمة: ١٤٨١، تهذيب التهذيب ٤٨٠/١، تقريب التهذيب ترجمة:١٤٩٨.

(٣) ينظر: ص٨٧.

(٤) مسند البزار ١٨٥/٥ حديث:١٧٨٢.

(٥) العلل ١٨٦/٥ مسألة: ٨١٠.

بن المعتمر كليهما عن إبراهيم النخعي عن عبيدة عن ابن مسعود ﷺ مرفوعاً.(١)

نتيجة الدراسة:

أتى الإعلال بالكتاب في هذا النص مرتين: الأولى حين استدل يحيى بما حدث به أزهر من كتابه، والثانية حين رجع الفلاس إلى كتاب أزهر.

ثبت أن أزهر حدث به من كتابه مرسلاً، لكن لم أقف على من أخرج هذه الرواية إلا ما ذكره الدارقطني، ويرجع عدم اشتهار هذه الرواية إلى أن الحديث له طرق صحيحة مرفوعاً أغنت عن الرواية المرسلة.

ويلحظ أن الرواية المشتهرة عن أزهر هي الرواية المعلة، وذلك راجع والله أعلم إلى أنها متصلة في ظاهرها، أو لغرابتها كون الرواية المعروفة عن ابن عون هي المرسلة.

(١) ينظر مثلا: صحيح البخاري حديث:٢٦٥٢، ٦٤٢٩، وصحيح مسلم حديث:٢٥٣٣.

الحديث رقم (١١):

قال الترمذي – في جامعه ١٣٤/٦ حديث: ٣٨٠٠ –: "حدثنا أبو مُصعب المديني، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((أبشر يا عمار، تقتلك الفئة الباغية))".

النص النقدي:

قال يحي بن معين: "الدَّراوردي، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه: أن النبي ﷺ قال لعمار: ((تقتلك فئة باغية))، لم يوجد في كتاب الدَّراورديِّ، وأخبرني من سمع كتاب العلاء – يعني: من الدَّراوردي-إنما كانت صحيفة[١] ليس هذا فيها، وكانت قصةً واحدةً: قال رسول الله ﷺ، والدَّراورديُّ حِفْظه ليس بشيء، كتابه أصحُّ".[٢]

التخريج:

أخرجه الترمذي ١٣٤/٦ حديث: ٣٨٠٠ –ومن طريقه ابن الاثير في أُسد الغابة ٦٣٠/٣– ، وابن المقرئ في معجمه ص٧٧ حديث: ١٦٠، وأبو الفضل في حديث الزهري ص٦١٩ حديث: ٦٧٣، وابن عساكر في تاريخه[٣] ٤٢٨/٤٣، من طريق أبي مصعب عن الدراوردي، والترمذيُّ يرويه عن أبي مصعب مباشرة.

***وتابع الدراورديَّ عبد الله بن جعفر أبو علي ابن المديني**

أخرجه البزار ٨٥/١٥ حديث: ٨٣٣٧، وأبو يعلى في مسنده ٤٠٣/١١ حديث: ٦٥٢٤ – ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه ٤١١/٤٣–، وابن عدي في الكامل ٤٩٢/٦ حديث: ١٠٢٢٩، والخطيب في تلخيص المتشابه ٢٦١/١، من طرق عن عبد الله بن جعفر وعند أبي يعلى وابن عدي قصة.

---

(١) الصحيفة: "ما تشتمل على حديث فأكثر، ينتظمها إسناد واحد". معرفة النسخ والصحف الحديثية للشيخ د.بكر بن عبد الله أبو زيد ص٢٣.

(٢) من كلام يحي بن معين في الرجال – رواية أبي خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان الدقاق– ٤٠٦/٢ مسألة: ٣٦٢.

(٣) سقط من إسناد ابن عساكر جملة "عن أبيه".

دراسة رجال الإسناد:

- العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقيُّ، أبو شِبل المدني، روى عن: عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وأبيه عبد الرحمن، وروى عنه: الدراوردي، ومالك بن أنس، قال أحمد: "ثقة، لم أسمع أحداً ذكره بسوء"، وقال الترمذي: "ثقة عند أهل الحديث"، وقال أبو حاتم: "صالح"، وقال: "روى عنه الثقات ، وأنا أنكر من حديثه أشياء"، وقال النسائى: "ليس به بأس"، وقال ابن حبان: "وكان متقناً، ربما وهم"، وذكره في الثقات، واختلفت فيه أقوال يحيى بن معين فقال مرة: "ليس بذاك، لم يزل الناس يتوقّون حديثه"، وقال: "ليس حديثه بحجة"، وعندما وَثَّقَ داودَ بن حصين سئل: العلاء بن عبد الرحمن يقاربه؟ قال: "لا، هو صالح الحديث"، وسئل عن: العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، كيف حديثهما؟ فقال: "ليس به بأس"، ولعله في أعلى درجات الصدوق، قال ابن حجر: "صدوق، ربما وهم"، وتوفي سنة ١٣٢هـ.(١)
- عبد العزيز بن محمد الدراوردي، أبو محمد المدني، روى عن: ثور بن زيد الدِّيليِّ، والعلاء بن عبد الرحمن، وروى عنه: إبراهيم بن حمزة الزبيري، وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، وتقدمت ترجمته.(٢)
- عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم، أبو جعفر المديني، والد علي ابن المديني، روى عن: ثور بن زيد الدِّيليِّ، والعلاء بن عبد الرحمن، وروى عنه: أحمد بن المِقدام، وإسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، متفق على ضعفه، توفي ١٧٨هـ.(٣)

الدراسة:

يعل الإمام يحيى بن معين حديث الدراوردي هذا بأنه غير موجود في كتابه عن العلاء، وأن هذا الكتاب إنما كان صحيفة واحدة، ولم يكن فيها أحاديث متعددة "إنما كانت قصة واحدة"

---

(١) ينظر: تاريخ ابن معين – الدارمي- ١٢٣٠، التاريخ الكبير ٥٠٨/٦ ترجمة: ٣١٤١، الجرح والتعديل ٣٥٧/٦ ترجمة: ١٩٧٤، الضعفاء للعقيلي ٤٣٢/٤ ترجمة: ٤٥٣٤، الثقات ٢٤٧/٥، مشاهير علماء الأمصار ص ١٣١ ترجمة: ٥٨٥، تهذيب الكمال ٥٢٠/٢٢ ترجمة: ٤٥٧٧، تهذيب التهذيب ٣٤٥/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٥٢٤٧.

(٢) ينظر: ص٧٤.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٢٢/٥ ترجمة:١٠٢، تهذيب الكمال ٣٧٩/١٤ ترجمة:٣٢٠٦، تهذيب التهذيب ٣١٥/٢، تقريب التهذيب ترجمة:٣٢٥٥.

فمن السهل حصر ومعرفة ما فيها.

وهذا يدل على أن الدراوردي حدث به من حفظه، وقد عرف من حاله أنه يخطئ إذا حدث من حفظه، ولهذا أردف ابن معين بقوله: "والدَّراوردي حفظه ليس بشيء، كتابه أصح"، إشارةً إلى مدخل الوهْم على الدراوردي، وهو تحديثه من حفظه.

ومما يدل على أن الدراوردي وهم فيه، أن الحديث لا يعرف إلا من طريق عبد الله بن جعفر عن العلاء فقط، قال البزار – عقب إخراجه للحديث من طريق عبد الله بن جعفر–: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن العلاء إلا عبد الله بن جعفر".(١)

والحديث عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ لا يصح، لا من طريق الدراوردي ولا من طريق عبد الله بن جعفر لضعفه، وتفرده به، قال البزار: "ولا نعلم يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه"(٢)، قال ابن عدي: "وعامة حديثه –أي: عبد الله بن جعفر– عمن يروي عنهم لا يتابعه أحد عليه"(٣)، وقال – عقب إخراجه لعدد من أحاديث عبد الله بن جعفر عن العلاء–: "وهذه الأحاديث عن العلاء غير محفوظة، يحدث بها عبد الله بن جعفر عن العلاء"(٤).

والحديث يروى من طرق أخرى صحيحة بعضها في صحيح مسلم، قال الترمذي –عقب إخراجه للحديث–: "وفي الباب عن أم سلمة، وعبد الله بن عمرو، وأبي اليسر، وحذيفة، وهذا حديث حسنٌ صحيحٌ، غريبٌ من حديث العلاء بن عبد الرحمن".(٥)

نتيجة الدراسة:

كانت معرفة عدم وجود الحديث في كتاب الدراوردي عن العلاء قرينةً أكدت وقوع الدراوردي في الوهْم.

---

(١) مسنده ٨٥/١٥ حديث: ٨٣٣٧.

(٢) مسنده ٨٥/١٥ حديث: ٨٣٣٧.

(٣) الكامل ٤٩٦/٦.

(٤) الكامل ٤٩٢/٦.

(٥) الجامع ١٣٤/٦ حديث: ٣٨٠٠.

الحديث رقم (١٢):

قال أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر – في جزئه برواية الأنطاكي حديث:٢–: "حدثنا مخلد بن مالك السَّلْمَسِيْني، حدثنا عطاف بن خالد، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ أقاد[١] من خدش".

النص النقدي:

قال ابن عدي: "سمعت ابن أبي معشر يقول: كتبنا عن مخلد بن مالك كتابَ عطاف قديماً، ولم يكن فيه هذا الحديث. كأن ابن أبي معشر أومأ إليَّ أنْ لُقِّنَ مخلدٌ هذا الحديثَ".[٢]

التخريج:

أخرجه أبو عروبة الحراني في جزئه أبي عروبة – رواية الأنطاكي– ص حديث:٢.

وابن حبان في المجروحين ١٨٦/٢، وابن عدي ٥٤١/٨ حديث: ١٣٨١٧، وأبو الفتح الأزدي في ذكر اسم كل صحابي ممن لا أخ له يوافق اسمه ص ١٨٧ حديث:٣٤٩، وتمام الرازي في فوائده ٢٩٤/٢ حديث:١٧٨٦، والسِّلَفي في الطيوريات ٩/١ حديث:٥ عن أبي عروبة به، وتمام والسلفي يرويانه بواسطة عن أبي عروبة به.

وتابع أبا عروبة سعيدُ بن عثمان الحراني، أخرجه ابن عدي ٥٤١/٨ حديث: ١٣٨١٧.

دراسة رجال الإسناد:

- مخلد بن مالك بن شيبان القرشي، أبو محمد الحَرَّاني السَّلَمْسِيني[٣]، روى عن: إسماعيل بن عياش، وعطاف بن خالد المخزومي، وروى عنه: إبراهيم بن يوسف الهسنجاني، وأبو عروبة الحسين بن محمد، قال أبو زرعة: "لا بأس به"، وقال أبو حاتم: "شيخ"، وذكره

(١) قال ابن الأثير: "القَوَد: القِصاص، وقَتْل القاتل بدل القتيل. وقد أَقَدْتُه به أُقِيدُه إقادةً، واستقدت الحاكم: سألته أن يقيدني، واقتدت منه أقتاد". النهاية ١١٩/٤ مادة: قود.

(٢) الكامل ٥٤٢/٨ رقم:١٣٨١٨.

(٣) حرَّان مدينة بين الرَّها والرَّقة، وسَلَمْسِين قرية بالقرب منها. معجم البلدان ٢٣٥/٢ و٢٤٠/٣.

ابن حبان في الثقات، قال ابن حجر: "لا بأس به"، توفي سنة ٢٤٢هـ.(١)

- الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السُّلمي، أبو عروبة الحراني، روى عن: مخلد بن مالك، ومحمد بن بشار، وروى عنه: ابن حبان، وابن عدي، وقال: "كان عارفاً بالرجال والحديث"، وقال أبو أحمد الحاكم: "وكان من أثبت من أدركناه، وأحسنهم حفظاً، يرجع إلى حسن المعرفة بالحديث، والفقه، والكلام"، قال الخليلي: "ثقة حافظ"، توفي سنة ٣١٨ هـ.(٢)
- سعيد بن عثمان الحراني، لم أقف على ترجمة له، وجاء في "برنامج جوامع الكلم" أنه أبو عثمان الوراق، مجهول أهـ، وسعيد بن عثمان الوراق ذكره الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله في كتابه تراجم رجال الدارقطني الذين لم يترجم لهم في التقريب ولا في رجال الحاكم، وقال: "لم نجده"(٣).

الدراسة:

يخبر أبو عروبة أن هذا الحديث ليس موجوداً في كتاب مخلد عن عطاف حين كتب عن مخلد حديثه عن عطاف قديماً، والكتاب أحفظ، ويشير ابن أبي معشر إلى سبب وقوع مخلد في الوهْم وهو قَبوله التلقين.

ولم يتابع مخلد عليه، قال السِّلَفي: "تفرد به مخلد بن مالك"(٤)، فالحديث من أوهام مخلد ولا يصح، قال ابن حبان: "وليس هذا من حديث ابن عمر، ولا من حديث نافع". (٥)

نتيجة الدراسة:

تبين من النص النقدي أن مخلداً حدث بما ليس في كتابه، وأنه ربما لُقّن هذا الحديث، وتبيَّن من التخريج أن مخلداً تفرد به، وهو في طبقة متأخرة نسبيّاً، وتقدَّم أنه في درجة الصدوق،

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٣٤٩/٨ ترجمة:١٦٠١، الثقات ١٨٦/٩ ترجمة:١٥٩١٢، تهذيب الكمال ٣٤٢/٢٧ ترجمة: ٥٨٤٢، تهذيب التهذيب ٤٢/٤، تقريب التهذيب ترجمة: ٦٥٣٩.

(٢) الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث ٤٥٨/١ ترجمة:١٨٩، سير أعلام النبلاء ٥١٠/١٤ ترجمة:٢٨٥.

(٣) ينظر: ص٢٣٩ من الكتاب المذكور.

(٤) الطيوريات ١٠/١.

(٥) المجروحين ١٨٦/٢.

والحديث عن نافع عن ابن عمر، ومثل هذا لو صـــح لحمله الناس عن نافع لأهمية متنه ومعناه، وعلى هذا فيعد مثل هذا التفرد غير محتمل.

الحديث رقم (١٣):

قال البزار – في مسنده ٢٨٤/١٤ حديث: ٧٨٨٦ –: "حدثنا أحمد بن منصور، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: ((الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة))".

النص النقدي:

قال أبو عثمان سعيد بن عمرو البرذعي(١): "سألتُ محمدَ بن يحيى – يعني الذُّهْلِيَّ- عن حديث الزُهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: ((الخيل معقود))؟ -كان في كتابي عنه – فلم يقرأه علي، وقال: لم يكن هذا في أصل عبد الرزاق".(٢)

التخريج:

أخرجه البراز ٢٨٤/١٤ حديث:٧٨٨٦، وأبو يعلى في مسنده ٤٠٨/١٠ حديث:٦١٠٤، وابن فيل في جزئه ص ١١٣ حديث:٨٨، وأبو عوانة في المستخرج ٤٤٦/٤ حديث:٧٢٧٦، وابن حبان في صحيحه ٥٣٠/١٠ حديث:٤٦٧٥، والطبراني في الأوسط ٢٦٠/٣ حديث:٣٠٨٨، وابن المقرئ في معجمه ص ٣٣٤ حديث:١١٤٠، والبيهقي في السنن الكبير ٢٢١/١٣ حديث:١٣٠٢٣جميعهم من طرق عن عبد الرزاق به، وبعضهم بزيادة: ((ومثل المنفق عليها كالمتكفف بالصدقة)).

دراسة رجال الإسناد:

- عبد الرزاق بن همام الحِمْيري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، أحد أئمة الحديث الثقات المكثرين، انتقد بأنه كان يحدث من حفظه فيغلط، أما إن حدث من كتابه فيضبط، قال ابن حبان: "كان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه"(٣)، وقال الدارقطني: "عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب"، وعمي آخر عمره فحدث من حفظه فوقعت له مناكير، قال الإمام أحمد: "عبد الرزاق لا يُعْبَأ بحديثِ مَن سمع منه وقد ذهب بصره،

(١) تنظر ترجمته: ص٣٣.

(٢) الضعفاء لأبي زرعة الرازي وأجوبته على أسئلة البرذعي ٧٤٨/٢، وتحرفت "أبي هريرة" إلى "إبراهيم".

(٣) الثقات لابن حبان ٨/ ٤١٢.

كان يُلَقَّنُ أحاديثَ باطلةً"، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، مصنف، شهير، عمي في آخر عمره فتغير"، توفي سنة ٢١١هـ(١).

الدراسة:

سأل البرذعيُّ الذهْليَّ أن يحدثه بهذا الحديث – وكان البرذعيُّ قد نسخه من كتاب الذهليِّ – فامتنع الذهليُّ عن التحديث به؛ لأنه لم يكن في أصل عبد الرزاق؛ أي أن عبد الرزاق حدثه به من حفظه، وقد عُرف حالُ عبد الرزاق إن حدث من حفظه أنه قد يخطئ.

وقد ذكر الإمام أحمد أن الذهلي قدِمَ قدمتين على عبد الرزاق، فقال: "قَدِم على عبد الرزاق مرتين، إحداهما بعدما عَمِيَ"(٢)، فلعل هذا الحديث من الأحاديث التي تحملها عنه في القدمة الثانية.

والحديث تفرد به عبد الرزاق عن معمر، قال البزار: "وهذا الحديث لا نحفظه من حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، إلا من حديث عبد الرزاق عن معمر"(٣)، وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الزهري، إلا معمر، تفرد به عبد الرزاق"(٤)، وهذا يقوي القول بوهم عبد الرزاق فيه، فالحديث من هذا الطريق لا يصح.

وسئل الدارقطني عن: حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: ((الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، ومثل المنفق على الخيل كالمتكفف بالصدقة))، فقال: "يرويه الزهري، واختلف عنه، فرواه معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة(٥)، ورواه إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن سهل بن الحنظلية مرسلاً(٦)، وقال إسحاق بن يحي العوصي: عن

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٣٨/٦ ترجمة ٢٠٤، تهذيب الكمال ٥٢/١٨ ترجمة: ٣٤١٥، شرح علل الترمذي لابن رجب ٥٧٧/٢ و٥٨٦، تهذيب التهذيب ٥٧٢/٢، تقريب التهذيب ترجمة:٤٠٦٤.

(٢) شرح علل الترمذي ٥٧٩/٢.

(٣) مسند البزار ٢٨٥/١٤.

(٤) الأوسط ٢٦٠/٣ حديث:٣٠٨٨.

(٥) وهو الحديث محل الدراسة.

(٦) أخرجه أبو عوانة ٤٤٨/٤ حديث:٧٢٨٧، وفيه: "عن ابن شهاب عمن حدثه عن سهل ...".

الزهري، بلغنا أن رسول الله ﷺ قال. والمرسل أصح".(١)

وقد أخرج مسلم والترمذي والنسائي هذا الحديثَ من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مطولاً(٢)، وهو في الصحيحين وغيرهما بألفاظ متقاربة وبعضهم يرويه مطولاً من حديث أنس بن مالك(٣)، وابن عمر(٤)، وعروة البارقي(٥)، وجرير البجلي(٦)، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

نتيجة الدراسة:

تبين بالنص النقدي أن الحديث ليس في أصل عبد الرزاق، ويفهم منه أنه حدث به من حفظه، وهذا مظنة الخطأ لما عُرف من حاله، وتبين بالتخريج أن عبد الرزاق تفرد به عن أصحاب معمر، وهو ما يقوي القول بأن الوهْم فيه من عبد الرزاق.

---

(١) العلل ٢٥٣/٩ المسألة: ١٧٤٢.

(٢) ينظر: مسلم ٧١/٣ حديث:٩٨٧، الترمذي ٢٧٣/٣ حديث:١٦٣٦، النسائي ١٤٨/٦ حديث: ٣٥٨٨، وفي الكبرى ٣١٢/٤ حديث:٤٣٨٧.

(٣) ينظر: البخاري ٢٠٨/٤ حديث:٣٦٤٥، ومسلم ٣٢/٦ حديث:١٨٧٤، والنسائي ١٥٥/٦ حديث:٣٥٩٧.

(٤) ينظر: البخاري ٢٨/٤ حديث:٢٨٤٩، ومسلم ٣١/٦ حديث:١٨٧١، والنسائي ١٥٦/٦ حديث:٣٥٩٩.

(٥) ينظر: البخاري ٢٨/٤ حديث:٢٨٥٠، مسلم ٣٢/٦ حديث: ١٨٧٣، والنسائي ١٥٦/٦ حديث:٣٦٠٠.

(٦) ينظر: مسلم ٣١/٦ حديث: ١٨٧٢، والنسائي ١٥٦/٦ حديث:٣٥٩٨.

الحديث رقم (١٤):

قال أبو داود – في السنن ٣/١٠٣ حديث:٢٧٠١–: "حدثنا إبراهيم بن حمزة الزُّبَيْرِيُّ، قال: حدثنا أنس بن عياض، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: ((أنَّ جيشاً غنموا في زمان رسول الله ﷺ طعاماً وعسلاً فلم يؤخذ منهم الخُمُس))".

النص النقدي:

قال عباس الدُّوْرِي(١): "سمعت يحيى يقول – في حديث أبي ضَمرة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن جيشاً غنموا طعاماً – قال يحيى: قرأه عليَّ أبو ضَمرة من أصل كتابه: عن نافع، مرسل".(٢)

التخريج:

هذا الحديث يرويه عبيد الله بن عمر بن حفص، واختلف عليه من وجهين:

الأول: عبيد الله، عن نافع مرسلاً.

الثاني: عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

الوجه الأول:

أخرجه ابن وهب في مسنده ص٥٧ حديث:٧ – ومن طريقه البيهقي في الكبير ١٨/٢٠١ حديث:١٨٠٥٣– عن عثمان بن الحكم الجذامي.

*** تابعه شعيب بن إسحاق، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي في وجه عنهما.**

أخرجه ابن المفسر في جزء حديث عبيد الله بن عمر(٣) ورقة: ٢٠ حديث:٩٤ من طريق شعيب.

وذكر الدارقطني متابعة الدراوردي في العلل ١٢/٣٢٧ مسألة:٢٧٦٠، ولم أقف على من

---

(١) ينظر ترجمته: ص٢٨.

(٢) تاريخ ابن معين –رواية الدوري–١/١٢٨ مسألة:٧٧٠.

(٣) مخطوطة حديث عبيد الله بن عمر برواية أبي سعيد عمرو بن أبي زرعة، عن سليمان بن عبدالرحمن، عن شعيب بن إسحاق عنه، لعبدالله بن محمد بن عبدالله، المعروف بابن المفسر، توفي ٣٦٥هـ.

أخرجها.

ثلاثتهم (عثمان، وشعيب، والدراوردي) عن عبيد الله به.

الوجه الثاني:

أخرجه أبو داود ١٠٣/٣ حديث:٢٧٠١، والبزار ١٥٣/١٢ حديث:٥٧٤٩، والطبراني في الأوسط ٢٧٤/١ حديث:٨٩٤، و٢٧٥/٥ حديث:٥٣٠١، وفي الكبير ٣٦٩/١٢ حديث:١٣٣٧٢، وأبو طاهر المخلِّص في المخلصيات ٤٠١/٣ حديث:٢٧٩٤، والبيهقي في الكبير ٢٠١/١٨ حديث:١٨٠٥٢ من طرق عن أنس بن عياض.

*** تابعه شعيب بن إسحاق، والدراوردي في وجه عنهما.**

أخرجه ابن حبان في صحيحه ١٥٦/١١ حديث:٤٨٢٥ من طريق شعيب.

وذكر الدارقطني متابعة الدراوردي في العلل ٣٢٧/١٢ مسألة:٢٧٦٠، ولم أقف على من أخرجها.

ثلاثتهم (أنس، وشعيب، والدراوردي) عن عبيد الله بن عمر.

*** تابعه أيوب السختياني**

أخرجه البخاري ٩٥/٤ حديث:٣١٥٤، وسعيد بن منصور في سننه ٣١٧/٢ حديث:٢٧٣٥، وابن أبي شيبة في المصنف ٩١/١٨ حديث:٣٤٠٢٦، والطحاوي في شرح المشكل ٧٦/٩ حديث:٣٤٥٥ من طرق عن حماد بن زيد عن أيوب.

كلاهما (عبيد الله، وأيوب) عن نافع به، ولفظ أيوب: "كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب، فنأكله ولا نرفعه".

دراسة رجال الإسناد:

- عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عثمان المدني، روى عن: سالم بن عمر، ونافع مولى ابن عمر، وروى عنه: أنس بن عياض، وبشر بن المفضل،

متفق على توثيقه، من أثبت الناس في نافع، توفي سنة ١٤٧هـ.(١)

- أنس بن عياض الليثي، أبو ضَمْرة المدني، روى عن: عبيد الله بن عمر، وشريك بن عبد الله، وروى عنه: إبراهيم بن حمزة الزبيري، وعلي بن محمد النيسابوري، متفق على توثيقه، توفي سنة ٢٠٠هـ.(٢)
- عثمان بن الحكم الجُذامي، المصري، روى عن: عبيد الله بن عمر، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وروى عنه: عبد الله بن وهب، والليث بن عاصم، وثَّقه أحمد بن صالح المصري، وقال ابن يونس: "وكان فقيهاً،...، وكان متديناً"، قال أبو حاتم: "شيخ، ليس بالمتقن"، ولعله إلى مرتبة الصدوق أقرب حيث لم أقف على توثيق له من أئمة الجرح والتعديل المعروفين، ولم أهدر أقوال أهل بلده، قال ابن حجر: "صدوق، له أوهام"، توفي ١٦٣هـ.(٣)
- عبد العزيز بن محمد الدراوردي، أبو محمد المدني، روى عن: عبيد الله بن عمر، والعلاء بن عبد الرحمن، وروى عنه: إبراهيم بن حمزة الزبيري، وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، وتقدمت ترجمته.(٤)
- شعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن القرشي الأموي، أبو محمد الدمشقي، روى عن: عبيد الله بن عمر، والأوزاعي، وروى عنه: إسحاق الفراديسي، ومحمد بن أبي السري العسقلاني، متفق على توثيقه، توفي سنة ١٨٩هـ.(٥)

الدراسة:

يذكر الإمام يحيى بن معين أن أبا ضَمرة قرأ عليهم الحديث -محل الدراسة- من أصله

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٣٢٦/٥ ترجمة:١٥٤٥، تهذيب الكمال ١٢٤/١٩ ترجمة:٣٦٦٨، تهذيب التهذيب ٢٢/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٤٣٢٣.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٢٨٩/٢ ترجمة:١٠٥٥، تهذيب الكمال ٣٤٩/٣ ترجمة:٥٦٧، تهذيب التهذيب ١٩٠/١، تقريب التهذيب ترجمة:٥٦٤.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ١٤٨/٦ ترجمة:٨١٠، تاريخ ابن يونس ٣٣٧/١ ترجمة:٩٢٢، تهذيب الكمال ٣٥٢/١٩ ترجمة:٣٨٠٢، تهذيب التهذيب ٥٨/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٤٤٥٩.

(٤) ينظر: ص٧٤.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل ٣٤١/٤ ترجمة:١٤٩٨، تهذيب الكمال ٥٠١/١٢ ترجمة:٢٧٤٢، تهذيب التهذيب ١٧١/٢، تقريب التهذيب ترجمة:٢٧٩٣.

مرسلاً، بخلاف الرواية المرفوعة عنه.

وخالف أبا ضمرة في رفعه للحديث عثمانُ بن الحكم فرواه مرسلاً عن نافع موافقاً ما في أصل أبي ضمرة، والكتاب أحفظ، فهذا الوجه أقرب للصواب، وقد رجحه الدارقطني – عندما ذكر الاختلافَ على عبيد الله– فقال: "والمرسل أشبه".(١)

أما متابعة شعيب لعثمان على الإرسال فالظاهر أنها لا تثبت؛ لأنَّ في إسنادها عمرَو بنَ عبد الرحمن، أبا سعيد النصري، ولم أقف في ترجمته على توثيق ولا تضعيف(٢)، وما روي عن الدراوردي من وجهين لم أقف على من أخرجهما، كما أن روايته عن عبيد الله بن عمر منكرة كما أشار إلى ذلك الإمام أحمد وصرح به النسائي.(٣)

وعلى ما تقدم يكون أبو ضمرة وهم في رفع الحديث، والرواية الصحيحة عنه الإرسال.

والرواية المرفوعة محفوظة من طريق شعيب عن عبيد الله، وطريق أيوب كلاهما عن نافع.

نتيجة الدراسة:

في هذه الدراسة كان لقرينة مخالفة الراوي ما في كتابه أثر قوي في تضعيف رواية الرفع، إذ لو لم يصل إلينا هذا التعليل بالكتاب لكان ترجيح الوجه المرفوع أقربَ منه إلى الوجه المرسل؛ لأن الترجيح سيكون بين أبي ضمرة راوي الوجه المرفوع وعثمان الجذامي راوي الوجه المرسل، والأول أوثق، ولأن رواية شعيب عن عبد الله المرفوعة ستكون متابعة لرواية أبي ضمرة المرفوعة لو رجحتُها.

---

(١) العلل ٣٢٧/١٢ مسألة:٢٧٦٠.

(٢) ينظر: تاريخ دمشق ٢٤٤/٤٦ ترجمة:٥٣٦٦.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال ١٩٢/١٨-١٩٤.

الحديث رقم (١٥):

قال عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني – في مصنفه ٩/٩٢ حديث:٢١٣٠٤–: "عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ رأى على عمر قميصاً أبيض، فقال: ((أجديد قميصك هذا أم غسيل[١]؟))، قال: بل غسيل، فقال: ((البس جديداً، وعِش حميداً، ومُت شهيداً، ويرزقك الله قرة عين في الدنيا والآخرة))، قال: وإياك يا رسول الله".

النص النقدي:

قال ابن رجب: "قال أحمد – في رواية الأثرم[٢] – في حديث عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ رأى على عمر ثوباً جديداً...، فقال: هذا كان يحدث به من حفظه، ولم يكن في الكتب".[٣]

التخريج:

هذا الحديث يُروى عن عبد الرزاق، من وجهين:

الأول: عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الثاني: عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر.

الوجه الأول:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٩/٩٢ حديث:٢١٣٠٤.

وأخرجه أحمد ٩/٤٤٠ حديث: ٥٦٢٠، وفي فضائل الصحابة ١/٣١٢ حديث:٣٢٢، وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده ٢/٦ حديث:٧١٢، وابن ماجه ٣/٤٩٣ حديث:٣٦٢٤، والترمذي في العلل الكبير ص ٣٧٣ حديث:٦٩٤، وعبد الله بن الإمام أحمد

(١) الغسيل: المغسول. المعجم الوسيط ص٦٥٣ مادة غسل.

(٢) ينظر ترجمته: ص٢٥.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/٥٨٥.

في زياداته على فضائل الصحابة ٣١٣/١ حديث:٣٢٣، والبزار في مسنده ٢٥٣/١٢ حديث:٦٠٠٥، والنسائي في عمل اليوم والليلة ص ٢٧٥ حديث:٣١١ – ومن طريقه ابن السني في عمل اليوم والليلة ص١٣٣ حديث:٢٦٨-، وأبو يعلى في مسنده ٤٠٢/٩ حديث:٥٥٤٥، وابن حبان في صحيحه ٣٢٠/١٥ حديث:٦٨٩٧، والطبراني في الدعاء ٩٨٠/٢ حديث:٣٩٩، وفي الكبير ٢٨٣/١٢ حديث:١٣١٢٧، وأبو الشيخ في الأمثال في الحديث النبوي ص١٥٣ حديث:٢١٥، وأبو نعيم في أخبار أصبهان ١٣٩/١، والبيهقي في الدعوات الكبير ٧٧/٢ حديث:٤٨٥، وابن عبد البر في الاستيعاب ص ١١٥٧، والبغوي في شرح السنة ٤١/١٢ حديث:٣١١٢، وفي الأنوار في شمائل النبي المختار ٥٣٢/٢ حديث:٧٨٦ من طرق عن عبد الرزاق بنحوه، وبعضهم يرويه عنه مباشرة.

وأكثرهم بدون قوله: ((ويرزقك الله قرة عين في الدنيا والآخرة))، قال عمر: وإياك يا رسول الله.

الوجه الثاني:

أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على فضائل الصحابة ٣١٣/١ حديث:٣٢٤، والطبراني في الدعاء ٩٨١/٢ حديث:٤٠٠، والبيهقي في الدعوات الكبير ٧٩/٢ حديث:٤٨٦ من طرق عن عبد الرزاق به.

دراسة رجال الإسناد:

- عبد الرزاق بن همام الحِمْيري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، تقدمت ترجمته.(١)

الدراسة:

يذكر الإمام أحمد أن عبد الرزاق كان يحدث بهذا الحديث من حفظه، ولم يكن في الكتب.

والظاهر أن الإمام أحمد يقصد أنه غير موجود في أصوله، أما تصانيفه فقد تقدم أن عبد الرزاق أخرجه في مصنفه.

وقد جاء في مسائل أبي داود للإمام أحمد أنه قال: "كان يحدث به عبد الرزاق من حفظه،

(١) ينظر: ص١١٥.

فلا أدري هو في كتابه أم لا؟"(١)، فلم يجزم بعدم وجوده في الكتب كما في رواية الأثرم عنه.

والحديث تفرد به عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، كما تقدم في التخريج، وذكر ذلك كلٌ من ابن معين، والبزار، والنسائي (٢)، وليس هو –على هذه الصفة– من حديث الزهري، قاله النسائي(٣)، وقال أبو حاتم: "هذا حديث ليس له أصل من حديث الزهري، ...، وإنما هو معمر، عن الزهري –مرسل– أن النبي ﷺ"(٤)، وقد اضطرب عبد الرزاق فيه، فرواه أيضاً عن الثوري عن عاصم، كما في الوجه الثاني من التخريج.(٥)

فاجتمع في إعلال الحديث:

١- تحديث عبد الرزاق من حفظه، وقد عُرف عنه أنه يهم إن حدث من حفظه.
٢- أن الحديث ليس في أصوله، والكتاب أحفظ.
٣- تفرد عبد الرزاق به عن معمر، وقد تقدم في ترجمة عبد الرزاق أنه يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتب.
٤- أن الحديث لا يعرف عن الزهري على هذه الصفة.
٥- اضطراب عبد الرزاق فيه.

ولهذا حكم يحيى القطان، وابن معين، وأحمد، والبخاري، وأبو حاتم، والنسائي، بنكارة الحديث.(٦)

وكذا الوجه الثاني، حكم بنكارته البخاريُّ، وأبو حاتم، والطبراني.(٧)

---

(١) ينظر: مسائل الإمام أحمد –رواية أبي داود– ص ٤٣٥ مسألة:٢٠٠٤.
(٢) ينظر: الكامل ٣٨٢/٨ رقم:١٣٤٠٤، البحر الزخار ٢٥٣/١٢ حديث:٦٠٠٥، عمل اليوم والليلة ص ٢٧٥ حديث:٣١١، على التوالي.
(٣) عمل اليوم والليلة ص ٢٧٥ حديث:٣١١.
(٤) العلل ٣٣١/٤ مسألة:١٤٦٠
(٥) ينظر: العلل الكبير ص ٣٧٣ حديث:٦٩٤.
(٦) ينظر: عمل اليوم والليلة ص ٢٧٥ حديث:٣١١، والكامل ٤٥٠/٨ رقم:١٢٩٧٠، ومسائل الإمام أحمد –رواية أبي داود– ص ٤٣٥ مسألة:٢٠٠٤، والعلل الكبير ص ٣٧٣ حديث:٦٩٤، العلل ٣٣١/٤ مسألة:١٤٦٠ و٣٤٠/٤ مسألة:١٤٧٠، على التوالي.
(٧) ينظر: العلل الكبير ص ٣٧٣ حديث:٦٩٤، العلل ٣٣١/٤ مسألة:١٤٦٠ و٣٤٠/٤ مسألة:١٤٧٠، كتاب الدعاء ٩٨٠/٢ حديث:٣٩٩، على التوالي.

وهذا الحديث يُعرف من طريق أبي الأشـــهب[1] مرســـلاً عن النبي ﷺ أنه رأى على عمر ثوباً ... الحديث[2]، قال الإمام أحمد: "وكان حديث أبي الأشـهب عنده – يعني عبد الرزاق– عن سفيان، وكان يغلط فيه يقول: عن عاصم بن عبيد الله، عن أبي الأشهب"[3]، وهذا أيضاً مما يؤيد اضطرب عبد الرزاق فيه.

نتيجة الدراسة:

جاء النص النقدي بقرينة من القرائن المشعرة بالوقوع في الوهْم في الحديث؛ وهي عدم وجود الحديث في أصـــول الراوي، ودل التخريج على تفرد الراوي بالحديث والتفرد أمارة على العلة، وتبين أيضاً أن الراوي اضطرب في الحديث.

(١) أبو الأشـــهب هو: زياد بن زاذان النخعي مولاهم، الكوفي، يلقب بالأعور، ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٥٦/٣ ترجمة:١١٩٩، والجرح والتعديل ٥٣٢/٣ ترجمة:٢٤٠٣، والثقات ٢٥٤/٤ وفيه: "ابن أبي زاذان".

(٢) أخرجه سفيان بن يعقوب في المعرفة ٢٣٧/٣، والبخاري في التاريخ الأوسط ٣٧٢/٣ من طريق سفيان الثوري، وابنُ سعد في الطبقات ٣٠٥/٣ عن ابن عيينة، كلاهما عن إسماعيل بن أبي خالد، وابنُ سـعد ٣٠٥/٣، وابن أبي شـيبة في مصـنفه ٥٧٢/١٢ حديث:٢٥٥٩٧ و٣٦٠/١٥ حديث:٣٠٣٧٤، وفي مسـنده٤٣٦/٢ حديث:٩٨٦ عن عبد الله بن إدريس، كلاهما (إسماعيل، وابن إدريس)، عن أبي الأشـــهب به. وفي طريق عبد الله بن إدريس زيادة "عن رجل من مُزينة أن النبي ﷺ".

(٣) ينظر: مسائل الإمام أحمد –رواية أبي داود– ص ٤٣٥ مسألة:٢٠٠٤.

الحديث رقم (١٦):

قال الإمام أحمد – في مسنده ٣٦٧/٧ حديث:٤٣٥٣ –: "حدثنا أبو سعيد، حدثنا حمَّاد بن سَلَمة، عن علي بن زيد، عن أبي رافع، عن ابن مسعود: ((أن رسول ﷺ ليلة الجن خَطَّ حوله، فكان يجيءُ أحدهم مثل سواد النخل، وقال لي: لا تبرح مكانك، فأقْرَأهم كتابَ الله عز وجل، فلمَّا رأى الزُّطَّ[1]، قال: كأنهم هؤلاء، وقال النبي ﷺ: أمعك ماء؟ قلتُ: لا، قال: أمعك نبيذ؟ قلت: نعم، فتوضأ به))".

النص النقدي:

سئل الدارقطني عن: حديث أبي رافع، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ في الوضوء بالنبيذ؟. فقال: "يرويه أبو سعيد مولى بني هاشم، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي رافع، عن ابن مسعود، وتابعه عبد العزيز بن أبي رزمة.

ولا يثبت هذا الحديث؛ لأنه ليس في كتب حماد بن سلمة، المصنفات، وعلي بن زيد ضعيف، وأبو رافع لا يثبت سماعه من ابن مسعود، ...، والصحيح ما روي عن ابن مسعود أنه لم يشهد مع النبي ﷺ ليلة الجن"[2]، وفي السنن له قال: "وليس هذا الحديث في مصنفات حماد بن سلمة".[3]

التخريج:

أخرجه أحمد ٣٦٧/٧ حديث:٤٣٥٣، وأبو يعلى في معجم شيوخه ص ٨٠ حديث:٢٧، وابن شاهين في ناسخ القرآن ص٩١ حديث:٩٥، والدارقطني في سننه ١٣٠/١ حديث:٢٤٧ – ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٤١/١ حديث:٣٤ – و٢٤٨، والجُوْرقَاني في الأباطيل والمناكير ٣٢٧/١ حديث:٣٠٨، وابن الجوزي في العلل المتناهية ٣٥٧/١ حديث:٥٨٨، من طرق عن أبي سعيد عن حماد بن سلمة به ولم يذكر أغلبُهم القصة.

---

(١) الزُّط: جنس من السودان والهنود. النهاية ٣٠٢/٢ مادة (زطا).

(٢) العلل ٣٤٥/٥-٣٤٧ مسألة:٩٤٠.

(٣) ١٣١/١ حديث:٢٤٨.

***وتابع أبا سعيد عن حماد عبد العزيز بن أبي رِزْمَة، وحفصُ بن عمر أبو عمر الحوضي.**

أخرج متابعة عبد العزيز الدارقطنيُّ في سننه ١/١٣١ حديث:٢٤٩.

وأخرج متابعه أبي عمر الحوضي الطحاويُّ في شرح معاني الآثار ١/٩٥ حديث:٦٠٧.

دراسة رجال الإسناد:

- حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري، أحد الأئمة الأعلام، ذهب جماعة من النقاد إلى توثيقه مطلقاً، كابن مهدي، والعجلي، وابن حبان، وذهب آخرون إلى التفصيل في حديثه، كيحيى القطان، وابن معين، وابن المديني، وأحمد، ويعقوب بن شيبة، قال يحيى بن معين: "من سمع حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع من حماد بن سلمة نُسَخاً فهو صحيح"(١)، قال المعلمي: "يعني أن الخطأ كان يعرض له عندما يحول من أصوله إلى مصنفاته التي يجمع فيها من هنا وهنا، فأما النسخ فصحاح"(٢)، وقد أثنى أحمد وأبو حاتم وابن رجب على حماد في روايته عن علي بن جدعان شيخه في هذا الإسناد (٣)، وقال ابن رجب: "وفصل القول في رواياته أنه من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين لزمهم كثابت وعلي بن زيد، ويضطرب في بعضهم الذين لم يكثر ملازمتهم كقتادة وأيوب وغيرهما"(٤)، أما من جهة الرواة عنه فأثبت أصحاب حماد يحيى القطان وعفان بن مسلم وابن مهدي وابن المبارك وعبد الوهاب الثقفي كما جاء عن يحيى بن سعيد(٥)، وابن المديني(٦)، والنسائي(٧)، قال ابن حجر: "ثقة، عابد،...، وتغير حفظه بأخرة"، توفي سنة ١٦٧ هـ.(٨)

---

(١) تهذيب الكمال ٣/ ٢٦٣.

(٢) التنكيل ١/٤٠٣.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٧/ ٤٤٥، الجرح والتعديل ٣/١٤١، شرح العلل ١/٦٢١، ٢/٧٨١.

(٤) شرح العلل ١/١٢٨.

(٥) العلل –رواية عبد الله– ٣/٣٣ مسألة: ٤٠٤٢، وفي شرح العلل لابن رجب نسبه لابن معين ٢/٥١٧.

(٦) الكامل ٣/٣٧٩.

(٧) شرح العلل لابن رجب ٢/٥١٧.

(٨) ينظر: الجرح والتعديل٣/١٤٠ ترجمة:٦٢٣، تهذيب الكمال ٧/٢٥٣ ترجمة:١٤٨٢، تهذيب التهذيب١/٤٨١، تقريب التهذيب ترجمة:١٤٩٩، وينظر: تحقيق القول في حديث حماد بن سلمة للشيخ عبد الله السعد http://www.alssad.com/publish/article_419.shtml

- عبد الرحمن بن عبد الله بن عُبيد، أبو سعيد البصري، نزيل مكة، مولى بني هاشم، يلقب بجَرْدَقَة، روى عن: حماد بن سلمة، وصخر بن جويرية، وروى عنه: أحمد بن حنبل، وهارون بن الأشعث، وثقه ابن معين، والطبراني، والبغوي، والدارقطني، وقال أبو حاتم: "ما كان به بأس"، واختلف فيه قول أحمد، فقال مرة: "ثقة"(١)، وقال أبو حاتم: "كان أحمد يرضاه"، وقال عبد الله بن أحمد: "سمعتُ أَبي يقول- وذكر أبا سعيد مولى بني هاشم، فأثنى عليه - وقال: كان مُتَهارِماً جدّاً(٢) - يعني في الحديث -"(٣)، وقال ابن هانئ: "وسَمِعتُهُ - أي: أحمد- يقول: ... كان كثير الخطأ"(٤)، ، ولعل تضعيف أحمد له تضعيف نسبي، ولا يحطه عن مرتبة الصدوق بحال جمعاً بين كلامه وكلام من وثقه، قال ابن حجر: "صدوق، ربما أخطأ"، توفي سنة ١٩٧هـ.(٥)
- عبد العزيز بن أبي رِزمة اليشكري مولاهم، أبو محمد المروزي، روى عن: حماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، وروى عنه: ابنه محمد، محمد بن مزاحم، قال ابن سعد وابن قانع: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات، ولعل قول الدارقطني: "ليس هو بالقوي"، إنزال له عن أعلى مراتب الثقة ولا يخرج منها، قال ابن حجر: "ثقة"، توفي ٢٠٦هـ.(٦)
- حفص بن عمر بن الحارث، أبو عمر الحوضي، متفق على ثقته وإتقانه، توفي سنة ٢٢٥هـ(٧)

الدراسة:

يذكر الدارقطني فيما يذكر من القرائن الدالة على ضعف الحديث عدمَ وجوده في مصنفات

---

(١) الجرح والتعديل٥/٢٥٤ ترجمة:١٢٠٥.

(٢) جاء في تاج العروس: "تهارم الرجل: أرى من نفسه أنه هرم وليس به" ٨٩/٣٤ مادة هرم.

(٣) العلل -رواية عبد الله- ٢٠٣/٢ مسألة:٢٠١٣.

(٤) الضعفاء للعقيلي ٣٢٠/٣.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل٥/٢٥٤ ترجمة:١٢٠٥، سؤالات السلمي للدارقطني ص٢٥٦ رقم:٢٧٩، تهذيب الكمال ٢١٧/١٧ ترجمة:٣٨٧١، تهذيب التهذيب٢/٥٢٣، تقريب التهذيب ترجمة:٣٩١٨.

(٦) ينظر: الطبقات ٣٨٠/٩ ترجمة:٤٤٨٧، الجرح والتعديل ٢٩٣/٥ ترجمة:١٨٢٢، الثقات ٣٩٥/٩، سنن الدارقطني ١٣١/١، تهذيب الكمال ١٣٢/١٨ ترجمة:٣٤٤٥، تهذيب التهذيب ٥٨٤/٢، تقريب التهذيب ترجمة:٤٠٩٤.

(٧) ينظر: الجرح والتعديل ١٨٢/٣ ترجمة:٧٨٦، تهذيب الكمال ٢٦/٧ ترجمة:١٣٩٧، تهذيب التهذيب ٤٥٣/١، تقريب التهذيب ترجمة:١٤١٢.

شيخ أبي سعيد في هذا الحديث، وهو حماد بن سلمة؛ إذ لو كان من صحيح حديث حماد لكان في الغالب موجوداً في مصنفاته.

وجاء عن أبي زرعة وأبي حاتم ما يدل على أن الحمل فيه على حماد حيث تفرد به عن علي بن زيد، قال ابن أبي حاتم: "وسألتُ أبي وأبا زُرعة عن حديث ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ؟ فقالا: هذا حديث ليس بقوي؛ لأنه لم يروه غير أبي فزارة، عن أبي زيد، وحماد بن سلمة عن علي بن زيد، عن أبي رافع، عن ابن مسعود، وعلي بن زيد ليس بقوي، ...".(١)

كذلك تَتَابُعُ ثلاثةِ رواة في روايته عن حماد وهم: أبو سعيد مولى بني هاشم، وعبد العزيز بن أبي رِزمة، وأبو عمر الحوضي يدل على أن الحمل فيه على حماد، ويعتذر له رحمه الله بأنه كان واسع الرواية، وكان يحدث من حفظه فيقع في الوهْم، وذلك مغتفر في كثرة ما روى، قال الذهبي: "كان يعتمد على حفظه، فربما وهم"(٢)، وقال: "كان بحراً من بحور العلم، وله أوهام في سعة ما روى، وهو صدوق، حجة - إن شاء الله -"(٣).

واعترض عدد من أهل الحديث على الاستدلال بعدم وجود الحديث في مصنفات حماد على عدم ثبوته، فقال مغلطاي: "وفي قوله – أي الدارقطني- أيضاً: وليس هذا الحديث من مصنفات حماد؛ نظرٌ؛ لأن المصنف الكبير لا يذكر في جميعه جميع روايته، إمّا بعدم استحضاره له، أو لكونه لم يرتضه(٤)، وقد يحتمل أن يكون ذكره في مصنف لم يره الدارقطني، وذلك مأخوذ من قوله: "مصنفاته" بغير آلة الحصر لـمَّا نظر وحكاه غالباً"(٥) وكذا ذكر ابن التركماني أنه لا يلزم من كونه ليس في مصنفات حماد أن يكون ضعيفاً (٦).

والذي يظهر لي أن الدارقطني أراد دفع الاحتجاج بالحديث بمجموع ما ذكر لا بأحدها منفرداً، ويضاف إلى ما ذكره الدارقطنيُّ أنه لم يروه عن حماد أحد من المقدمين في الرواية عنه كيحيى القطان، وعفان بن مسلم، وابن مهدي، وابن المبارك، وعبد الوهاب الثقفي.

---

(١) العلل ١/٥٤٩ مسألة:٩٩.

(٢) تاريخ الإسلام ٤/ ٣٤٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٤٦.

(٤) في المطبوع: "لم يرفضه".

(٥) شرح سنن ابن ماجه ١/٢٢١.

(٦) ينظر: الجوهر النقي بحاشية سنن البيهقي ١/٩.

وذكر جمع من النقاد منهم أبو زرعة، وأبو حاتم، والبيهقي، وابن الجوزي أنه لا يصحّ في شهود ابن مسعود ﷺ مع النبي ﷺ ليلةَ الجن شيء[1]، والصحيح ما روي عن علقمة عن ابن مسعود ﷺ أنه لم يشهد مع الرسول ﷺ ليلة الجن.[2]

نتيجة الدراسة:

استعمل الدارقطني كتاب شيخ الراوي في إعلال الحديث، واتضح من التخريج أنه لم يروه عن حماد أحد من أصحابه المتثبتين فيه، وأن أحاديث شهود ابن مسعود ﷺ مع رسول الله ﷺ ليلة الجن معارضة بما في صحيح مسلم أنه لم يشهدها.

(١) ينظر: العلل ٥٥٠/١ مسألة:٩٩، السنن الكبرى للبيهقي ٣١/١، ومعرفة السنن له ٢٣٧/١ رقم:٥١٦، التحقيق لابن الجوزي ٤٤/١، والعلل المتناهية له ٣٥٩/١.

(٢) صحيح مسلم حديث:٤٥٠.

الحديث رقم (١٧):

روى يحيى بن سليمان البزَّاز أبو أبي حَصين، عن حُدَيْج، عن أبي إسحاق، عن الأغَرِّ، عن أبي هريرة، وأبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: ((الإيمان كلمات ...)).

النص النقدي:

سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث فأجاب: "هذا خطأ، وإنما هو: ((ألا إنما هو كلمات: سبحان الله، والحمد لله، ...))، ورواه جماعةٌ كثيرة، عن حُدَيجٍ هكذا"، وقال: "وسمعت أبي يقول: قال لنا أبو حَصين: رأيت في كتاب أبي هذا الحديث، فقال رسول الله ﷺ: ((الا ...))، وقد تأكَّلَ ما بعده، فجاء الرازيون فلقنوه: الإيمان كلمات، وإنما موضعُهُ موضعٌ دارسٌ قد تأكَّلَ".(١)

التخريج:

لم أقف على من أخرجه من رواية حديج بن معاوية عن أبي إسحاق.

دراسة رجال الإسناد:

- يحيى بن سليمان البزَّاز، لم أقف على ترجمة له.

الدراسة:

يستدل أبو حاتم على خطأ يحيى بن سليمان بمخالفته رواية الجماعة عن حديج، وينقل عن ابن الراوي أنه رأى في كتاب أبيه موضع هذا الخطأ من الحديث وقد انمحى، وأن أباه تلقن الخطأ.

نتيجة الدراسة:

كان دور كتاب الراوي في هذا النص النقدي بيان مدخل الوهْم على الراوي.

---

(١) العلل ٥/٢٥٣ مسألة: ١٩٥٨ و١٩٥٩.

المبحث الثاني: الإعلال بكتاب شيخ الراوي

الحديث رقم (١٨):

قال الدارمي – في مسنده ١٠٠٩/٢ حديث:١٦٦١-: "أخبرنا الحكم بن موسى، حدثنا يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود الخَولاني، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن مع عمرو بن حزم: ((بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد النبي إلى شُرَحْبِيْل بن عبد كُلالٍ، والحارث بن عبد كُلالٍ، ونعيم بن عبد كُلالٍ ..))" الحديثَ.

النص النقدي:

قال أبو داود: "حدثنا أبو هُبَيْرَةَ(١) قال: قرأتُه في أصل يحيى بن حمزة: حدثني سليمان بن أرقم"(٢)، وقال أبو الحسن الهروي(٣): "هو في أصل يحيى بن حمزة: عن سليمان بن أرقم(٤)، وإنما غَلِطَ عليه الحكمُ بن موسى، فقال: عن سليمان بن داود"(٥)، وقال أبو عبد الله بن منده(٦): "ورأيت في كتاب يحيى بن حمزة – بخطه –: عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، وهو الصواب"، وقال صالح بن محمد جزرة(٧): "حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْم(٨) قال: نظرتُ في أصل كتاب يحيى بن حمزة حديثَ الصدقات لعمرو بن حزم؛ فإذا هو: عن سليمان بن أرقم، فقال لي دحيم: ها هو ذا عند ولد يحيى بن حمزة يحب أن ينظر فيه؟(٩)، قال: قلت: لا، يكفيني أن تحدثني به أنت"، وأخبر صالحُ بنُ محمد أن مسلم بن الحجاج كتب هذه الحكاية عنه.(١٠)

---

(١) ينظر ترجمته: صخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة..

(٢) المراسيل ص٣٣٥ حديث:٢٤٧، وينظر: سؤالات الآجري لأبي داود ص٢٣٩ رقم:١٥٨١.

(٣) ينظر ترجمته: ص٤٠.

(٤) تصحفت في المطبوع أرقم إلى رافع.

(٥) تاريخ دمشق ٣٠٩/٢٢.

(٦) ينظر ترجمته: ص٤٠.

(٧) ينظر ترجمته: ص٥٣.

(٨) هو: عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني مولاهم، أبو سعيد الدمشقي، يلقب بدُحيم، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، متقن"، توفي سنة ٢٤٥هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٣٧٩٣.

(٩) كذا في المطبوع، وله وجه، أو لعله: تحب أن تنظر فيه.

(١٠) تاريخ دمشق ٣١٠/٢٢.

التخريج:

هذا الحديث يرويه يحيى بن حمزة، واختلف عليه، على وجهين:

الأول: يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده.

الثاني: يحيى بن حمزة، عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده.

الوجه الأول:

أخرجه الدارمي في مسنده ١٠٠٩/٢ حديث:١٦٦١، و١٠١٣/٢ حديث:١٦٦٨، و١٠١٧/٢ حديث:١٦٧٥، و١٤٥٥/٣ حديث:٢٣١٢، و١٥١٨/٣ حديث:٢٣٩٧، ١٥٢٠/٣ حديث:٢٣٩٩، و١٥٣٠/٣ حديث:٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، و١٥٣٤/٣ حديث:٢٤١٦، و١٥٣٥/٣ حديث:٢٤١٨، و١٥٣٦/٣ حديث:٢٤٢٠، وأبو داود في المراسيل ص ٣٣٦ حديث:٢٤٧، وابن أبي خيثمة في تاريخه (السِّفر الثاني) ٣٦٦/١ رقم:١٣٠٣، و٦٨٥/٢ حديث:٢٨٥٤، وعثمان بن سعيد الدارمي في النقض على المَرِيْسِي ص٣٤٩ حديث:١٧٥، وابن أبي عاصم في الدِّيات ص ٣٠٠ حديث:١٤٢، وص ٣١٣ حديث:١٤٨، ومحمد بن نصر المرْوَزي في السنة ص١٧٨ حديث:٢٤٤، والنسائي ٤٣٢/٧ حديث:٤٨٩٧، وفي الكبرى ٣٧٣/٦ حديث:٧٠٢٩، وأبو القاسم البغوي في مسائل الإمام أحمد ص ٧٢ رقم: ٧٤، وص ٧٧ حديث: ١٠٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٤/٢ حديث:٣٠٧٠، و٣٥/٢ حديث:٣٠٨٤، و٣٧٤/٤ حديث:٧٣٦٧، والعقيلي في الضعفاء ٥٠٣/٢ حديث:٢٢٠٣، وابن حبان في صحيحه ٥٠١/١٤ حديث:٦٥٥٩، والطبراني في الأحاديث الطِّوال ص ١٣٣ حديث:٥٧، وابن عَدي في الكامل ٢٩٢/٥ حديث:٧٥٨١، ٧٥٨٢، ٧٥٨٣، ٧٥٨٥، ٧٥٨٦، والدارقطني في سننه ٢١٩/١ حديث:٤٣٩، و٣٤٧/٣ حديث:٢٧٢٣، - ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٧٢/٦ حديث:١٤٢٠-، والحاكم في المستدرك ٢٥٧/٢ حديث:١٤٦٣، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣٧٩/١ حديث:٥٧١، ٥٧٢، وأبو نعيم في معجم الصحابة ١٨٣/١ حديث:٦٧٥،

و٨١١/٢ حديث:٢١٣٣، و١٤٧٠/٣ حديث:٣٧٢٦[١]، والبيهقي في شعب الإيمان ٤٤٦/٣ حديث:٩٣٥، وفي السنن الكبرى ٢٦٣/١ حديث:٤١٢، و٤٠٦/٢ حديث:١٤٩٣، و٣١/٨ حديث:٧٣٣٦، و٦٣/٨ حديث:٧٣٧٣، و١١٧/٨ حديث:٧٤٦٤، و١٢٦/٨ حديث:٧٤٨٣، و١٣٦/٨ حديث:٧٥٠٠، و٢٨٢/٩ حديث:٨٨٤١، و١٦٣/١٦ حديث:١٥٩٨٣، و١٧٤/١٦ حديث:١٦٠٠٤، و٣٠٣/١٦ حديث:١٦٢٣٥، و٣٢٦/١٦ حديث:١٦٢٧٣، و٣٤٩/١٦ حديث:١٦٣٢٥، و٣٥٠/١٦ حديث:١٦٣٢٧، و٣٧٠/١٦ حديث: ١٦٣٨٣، و٣٧٧/١٦ حديث:١٦٣٩٨، وفي الخلافيات ٥٠١/١ حديث:٢٩٧، وابن عبد البر في التمهيد ٣٣٩/١٧، و٣٩٧/١٧، وفي الاستذكار ٨/٢٥ حديث:٣٦٥٨٨، والخطيب البغدادي في تاريخه ١٢٩/٩ ترجمة:٤٢٩١، وابن عساكر في تاريخه ٣٠٤/٢٢، ٣٠٥ ترجمة:٢٦٦٩، و٤٨١/٤٥ ترجمة:٥٣٢٦ من طرق عن الحكم بن موسى.

وذكر ابن عدي نقلا عن أبي القاسم البغوي، وابنُ عبد الهادي، والذهبيُّ في الميزان، وغيرُهم أن أحمد أخرجه في مسنده عن الحكم[٢]، وقد سقط مسند عمرو بن حزم من النسخ المطبوعة من المسند.

***وتابع الحكمَ بنَ موسى أحمدُ بنُ سليمان.**

ذكره البخاري في التاريخ الكبير ١٠/٤.

كلاهما (الحكم، وأحمد بن سليمان) عن يحيى بن حمزة به، وبعضهم يرويه عن الحكم مباشرة.

الوجه الثاني:

أخرجه أبو داود في المراسيل ص ٣٣٥ حديث:٢٤٧ -وعنه الآجري في سؤالاته له ص٢٣٩ رقم:١٥٨١- من طريق محمد بن بكار بن بلال وجامع بن بكار بن بلال، والنسائيُّ ٤٣٥/٧ حديث:٤٨٩٨، وفي الكبرى ٣٧٤/٦ حديث:٧٠٣٠ من طريق محمد بن بكار بن بلال فقط.

---

(١) جاء في هذين الموضعين: سليمان بن أبي داود بدلاً من سليمان بن داود.

(٢) ينظر: الكامل ٢٩٢/٥، وتنقيح التحقيق ٢٢٧/١، وميزان الاعتدال ٢٠٠/٢.

كلاهما (محمد، وجامع) عن يحيى بن حمزة به.

***وتابع يحيى بنَ حمزة العباسُ بنُ الفضل الأنصاري عن سليمان بن أرقم.**

ذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة ١٩٨٢/٤.

وأغلب هؤلاء المخرجين -في الوجهين- اختصر متن الحديث أو قطَّعه في كتابه بما يناسب التراجم، وبعضهم ساقه بتمامه.

دراسة رجال الإسناد:

- يحيى بن حمزة بن واقد، أبو عبد الرحمن الدمشقي، قاضي دمشق، روى عن: الأوزاعي، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وروى عنه: عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي، وهشام بن عمار، متفق على توثيقه، توفي سنة ١٨٣ هـ.(١)
- الحكم بن موسى بن أبي زهير، أبو صالح القنطري، روى عن: شعيب بن إسحاق، وعبد الله بن المبارك، وروى عنه: البخاري تعليقاً، ومسلم، متفق على توثيقه، توفي سنة ٢٣٢ هـ.(٢)
- أحمد بن سليمان ابن أبي الطيب، أبو سليمان المروزي، روى عن: إبراهيم بن سعد الزهري، وإسماعيل بن مجالد، وروى عنه: البخاري، أبو زرعة الرازي، قال ابن حجر: "صدوق، حافظ، له أغلاط ضعفه بسببها أبو حاتم، وما له في البخاري سوى حديث واحد متابعة"، توفي في حدود ٢٣٠هـ.(٣)
- جامع بن بكار بن بلال العاملي، أبو عبد الرحمن الدمشقي، روى عن: أبيه بكار بن بلال، ويحيى بن حمزة، وروى عنه: هارون بن محمد بن بكار، والهيثم بن مروان، قال ابن حجر: "صدوق"، توفي سنة ٢٠٩ هـ.(٤)

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١٣٦/٩ ترجمة:٥٨٠، تهذيب الكمال ٢٧٨/٣١ ترجمة:٦٨١٦، تهذيب التهذيب ٣٤٩/٤، تقريب التهذيب ترجمة:٧٥٣٦.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ١٢٨/٣ ترجمة:٥٨٤، تهذيب الكمال ١٣٦/٧ ترجمة:١٤٤٦، تهذيب التهذيب ٤٦٩/١، تقريب التهذيب ترجمة:١٤٦٢.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٥٢/٢ ترجمة:٥٨، تهذيب الكمال ٣٥٧/١ ترجمة:٥٢، تهذيب التهذيب ٢٩/١، تقريب التهذيب ترجمة:٥١.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال ٤٨٣/٤ ترجمة:٨٨٧، تهذيب التهذيب ٢٨٧/١، تقريب التهذيب ترجمة:٨٨٦.

- محمد بن بكار بن بلال العاملي، أبو عبد الله الدمشقي، روى عن: سعيد بن بشير، يحيى بن حمزة، وروى عنه: هارون بن محمد بن بكار، والهيثم بن مروان، قال ابن حجر: "صدوق"، توفي سنة ٢١٦ هـ.(١)

الدراسة:

يخبر عدد من الرواة أنهم رأوا حديث عمرو بن حزم – في كتابة الرسول ﷺ إلى اليمن– في أصل يحيى بن حمزة: عن سليمان بن أرقم.

واستدل هؤلاء الرواة واستدلَّ جمعٌ من النقاد بعدهم بهذه القرينة على وَهْمِ الحكم بن موسى في روايته الحديثَ عن يحيى، عن سليمان بن داود، وخالفه جامع، ومحمد ابنا بكار، روياه عن يحيى، عن ابن أرقم كما في أصل يحيى بن حمزة.

سئل يحيى بن معين عن: حديث الصدقات الذي كان يحدث به الحكم بن موسى، عن يحيى، عن سليمان بن داود؟ فقال: "لا يصح هذا الحديث"(٢)، وقال أبو داود: "والذي قال سليمان بن داود وَهِمَ فيه، ...، وَهِمَ فيه الحكمُ"(٣)، وقال أبو زرعة الدمشقي: "فحُدِّثتُ أنه وُجد في كتاب يحيى بن حمزة الحديثَ: عن سليمان بن أرقم عن الزهري، ولكنَّ الحكم بن موسى لم يضبطه"(٤)، وقال الذهبي: "ترجَّح أن الحكم بن موسى وَهِمَ، ولا بُدَّ"، وقال: "وللحَكم حديثان منكران" وذكر منهما حديث الصدقات(٥)، فالحديث لا يثبت عن سليمان بن داود، وقال النسائي — في رواية من قال سليمان بن أرقم–: "وهذا أشبه بالصواب".(٦)

أما ما ذكره البخاري من متابعة أحمد بن سليمان للحكم، فلم أقف عليها، وقد قال الخطيب البغدادي: "وأما حديث عمرو بن حزم فلا أعلم أحداً تابع عليه الحكم بن

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٢١١/٧ ترجمة:١١٧٣، تهذيب الكمال ٥٢٣/٢٤ ترجمة:٥٠٨٩، تهذيب التهذيب ٥٢١/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٥٧٥٧.

(٢) ينظر: الكامل لابن عدي ٢٥٢/٥.

(٣) المراسيل ص٣٣٦.

(٤) تاريخ أبي زرعة ٤٥٥/٢.

(٥) ينظر: ميزان الاعتدال ٢٠٢/٢، و٥٨٠/١.

(٦) السنن الكبرى ٣٧٤/٦.

موسى"[1]، وقال فضيلة أ.د. محمد التركي: "ولم أر من ذكر رواية أحمد بن سليمان هذا، مع كثرة من تكلم في هذا الحديث، ونص أكثرهم على تفرد الحكم، وخطأه فيه، ...، وعليه فأنا في شك من ثبوت هذه المتابعة، وأخشى أن يكون وهم الإمام البخاري في تسمية الحكم، أو وقع خطأ في النقل عنه أو تصحيف".[2]

وذهب عدد من أهل الحديث إلى ثبوت الحديث عن سليمان بن داود، منهم ابن عَدي وخطَّأَ ما ذُكر مِن أنه وُجد في أصل يحيى بن حمزة: عن سليمان بن أرقم، وأن الحكم لم يضبطه، فقال: "والحكم بن موسى قد ضبط ذلك، وسليمان بن داود الخَولاني صحيح كما ذكره الحكم، وقد رواه عنه غير يحيى بن حمزة إلا أنه مجهول"، وقال: "وأما حديث الصدقات فله أصل في بعض رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عمرو بن حزم، فأفسد إسناده، وحديث سليمان بن داود مجود الإسناد"[3]، لكنه لم يذكر من رواه عن سليمان بن داود غير يحيى، ولا وجَه تخطئته لمن استدل على وهم الحكم فيه بمخالفته ما في أصل يحيى.

وذهب الحاكم أيضاً إلى تصحيح الحديث؛ لأن له شاهداً، ولأن سليمان بن داود معدل، وساق بإسناده إلى عبد الرحمن بن أبي حاتم أنه قال:"سمعت أبي – وسئل عن حديث عمرو بن حزم في كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه له في الصدقات؟- فقال: سليمان بن داود الخولاني عندنا ممن لا بأس به"، قال أبو محمد بن أبي حاتم: "وسمعت أبا زرعة يقول ذلك"[4]، ومثله البيهقي حيث قال: "وقد أثنى على سليمان بن داود الخولانى هذا أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وجماعة من الحفاظ، ورأوا هذا الحديث الذي رواه في

---

(١) تاريخ بغداد ١٢٩/٩.

(٢) تحقيق تخريج مسألة (أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن بصدقات الغنم)، صفحة على الشبكة ، رابط الموضوع: http://www.alukah.net/sharia/0/86911/#ixzz3lX5OgSB9

(٣) ينظر: الكامل ٢٥٤/٥-٢٥٦.

(٤) المستدرك ٢٦٠/٢، وفي علل ابن أبي حاتم قال عبد الرحمن: "وسألت أبي عن: حديث رواه يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن بصدقات الغنم، قلت له: من سليمان هذا؟ قال أبي: مِن الناس مَن يقول: سليمان بن أرقم، قال أبي: وقد كان قَدِمَ يحيى بنُ حمزة العراقَ، فيرون أن الأرقم لقب وأن الاسم داود، ومنهم من يقول: سليمان بن داود الدمشقي، شيخ ليحيى بن حمزة، لا بأس به، فلا أدري أيهما هو، وما أظن أنه هذا الدمشقي، ويقال: إنهم أصابوا هذا الحديث بالعراق من حديث سليمان بن أرقم". العلل ٦١٩/٢ مسألة ٦٤٤، وهو في الجرح والتعديل ١١٠/٤ مختصراً.

الصدقات موصولَ الإسناد حسناً"(١)، وقد تقدم كلام أبي زرعة، وأبي حاتم، أما عثمان بن سعيد الدارمي فقد سأل يحيى بنَ معين عن: سليمان بن داود الذى يروي حديث الزهري في الصدقات، من هو؟ فقال: "ليس بشيء". قال عثمان بن سعيد: "أرجو أنه ليس كما قال يحيى، وقد روى عنه يحيى بن حمزة أحاديث حساناً كأنها مستقيمة"(٢)، والكلام في ثبوت الحديث عن سليمان بن داود، ويبعد أن يكون ثابتاً عنه لما تقدم، قال الدارقطني: "ولا يثبت عنه —يعني: سليمان بن داود– هذا الحديث".(٣)

وقد تابع يحيى في روايته عن ابن أرقم العباسُ بن الفضل بن عمرو الأنصاري، وهو متروك(٤)، والحديث من وجهه الراجح فيه سليمان بن أرقم، وهو ضعيف(٥)، قال أبو داود: "أُسند هذا ولا يصح"(٦)، وقال الذهبي: "رجحنا أنه ابن أرقم، فالحديث إذاً ضعيف الإسناد".(٧)

أما أصل الحديث وإن كان وِجادةً إلا أنه اشتهر اشتهاراً استغنى به عن الإسناد، قال يعقوب بن سفيان: "ولا أعلم في جميع الكتب كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم، ...، كان أصحاب النبي ﷺ والتابعون يرجعون إليه"(٨)، وقال محمد بن يحيى الذهلي: "وهو عندنا ثابت محفوظ إن شاء الله تعالى، غير أنه كتاب غير مسموع عمن فوق الزهري"(٩)، وقال ابن عبد البر: "كتاب عمرو بن حزم هذا كتاب مشهور عند أهل العلم، معروف ما فيه عند أهل العمل معرفة يستغنى بشهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول"(١٠)، وقال ابن حجر: "وقد صحح الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمة، لا من حيث الإسناد، بل من حيث

---

(١) السنن الكبرى ٣٥/٨، وينظر كلام أبي حاتم وأبي زرعة في المستدرك ٢٦٠/٢.

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي ١٢٣/١ مسألة: ٣٨٦. وفي بعض المصادر التي نقلت كلام الدارمي: "كلها مستقيمة" بدلاً من "كأنها مستقيمة".

(٣) البدر المنير لابن الملقن ٣٤٥/٢٠.

(٤) تقريب التهذيب ترجمة:٣١٨٣.

(٥) تقريب التهذيب ترجمة:٢٥٣٢.

(٦) المراسيل ص ٣٣٥.

(٧) ميزان الاعتدال ٢٠٢/٢.

(٨) المعرفة والتاريخ ٢١٦/٢.

(٩) الضعفاء للعقيلي ٥٠٤/٢.

(١٠) التمهيد ٣٣٨/١٧.

الشهرة"(١)، وعلى ثبوت أصل الحديث يحمل كلام أحمد، حين سئل عن: حديث عمرو بن حزم في الصدقات، صحيح هو؟ فقال: "أرجو أن يكون صحيحاً".(٢)

نتيجة الدراسة:

تتفق النصوص النقدية المتقدمة على أن الحديث في كتاب يحيى بن حمزة: عن سليمان بن أرقم، ورواه صدوقان على هذا الوجه، فمن أخذ بهاتين القرينتين ضعف الحديث، ومن ذهب إلى ثبوت الحديث إما أنه لم يطلع على أنه غير موجود في كتاب شيخ الراوي، وإما أنه رأى هذه القرينة غير مؤثرة ومال إلى إمكان ثبوته، وإما أنه قصر نظره على درجة سليمان بن داود ولم ينظر إلى ثبوته من عدمه عمن فوقه، قال ابن حجر: "أما سليمان بن داود الخولاني فلا ريب في أنه صدوق، لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة أن الحكم بن موسى غلِط في اسم والد سليمان، فقال: سليمان بن داود، وإنما هو سليمان بن أرقم، فمن أخذ بهذا ضعف الحديث، ولا سيما مع قول من قال: إنه قرأه كذلك في أصل يحيى بن حمزة".(٣)

ويلحظ اشتهار الوجه المرجوح حيث خرجه جمع من المصنفين، إما لكونه ثابتاً عندهم، وإما لثبوت أصله، وإما لغرابته.

والذي يظهر لي أن الاطلاع على ما في كتاب يحيى بن حمزة – مع تقدم وفاته ١٨٣هـ- كان متأخراً نوعاً ما عن عصر أئمة النقد، حيث كانت وفيات مَن اطلعوا على ما في كتاب يحيى ما بين ٢٤٥ إلى ٣٨٧هـ، وربما كان السبب في ذلك أن يحيى كان من سكان دمشق.

ويلحظ قول صالح بن محمد أن مسلم بن الحجاج كتب هذه الحكاية عنه، وفيها إشارة إلى اعتناء النقاد والأئمة بتدوين هذا النوع من علوم الحديث، وفيه أهمية هذه القرينة.

---

(١) التلخيص الحبير ٢٦١٥/٥.

(٢) مسائل الإمام أحمد لأبي القاسم البغوي ص ٥٤ مسألة:٣٨، وص٧١ مسألة:٧٣.

(٣) تهذيب التهذيب ٩٢/٢.

الحديث رقم (١٩):

قال الإمام الشافعي – في السنن المأثورة ٣٧٤/١ حديث: ٣٠٧ –: "عن يحيى بن حسان، عن الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة: ((أن رسول الله ﷺ كان يُقَبِّل وهو صائم))".

النص النقدي:

قال أبو جعفر الطحاوي(١): "ليس هذا الحديث في أصل الليث عن يحيى بن سعيد، وإنما حدث به عنه يحيى بنُ حسان، وعبد الغفار بن داود".(٢)

التخريج:

هذا الحديث يُروى عن الليث بن سعد، واختلف عليه على وجهين:

الأول: عن الليث عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة مرفوعاً.

الثاني: عن الليث عن يحيى بن سعيد عن عائشة.

الوجه الأول:

أخرجه الشافعي في السنن المأثورة ٣٧٤/١ حديث: ٣٠٧ – ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار ٢٧٨/٦ حديث: ٨٧٢٦–، والبزار ٢٣٨/١٨ حديث: ٢٦٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٩٢/٢ حديث: ٣٣٨٧، وابن أبي حاتم في العلل ١٤١/٣ مسألة: ٧٦٢، والمحاملي في أماليه –رواية ابن مهدي الفارسي– ص ٥٨ حديث: ٨٩، وابن حبان في صحيحه ٣١١/٨ حديث: ٣٥٤١ من طرق عن يحيى بن حسان.

*** تابعه عبد الغفار بن داود**

أخرجه أبو طاهر المخلِّص في المخلصيات ٣٤٥/١ حديث: ٥٦٩، و١٧٦/٢ حديث:

---

(١) هو: العلامة أحمد بن محمد بن سلامة الحَجْري الأزدي، أبو جعفر الطحاوي، نسبة إلى قرية طحا من أعمال مصر، أحد أئمة المذهب الحنفي، محدث، فقيه، صاحب تصانيف، توفي سنة ٣٢١هـ. سير أعلام النبلاء ٢٧/١٥ ترجمة: ١٥.

(٢) معرفة السنن والآثار ٢٧٨/٦ حديث: ٨٧٢٧.

١٣١٠ من طريق إسحاق بن الحسن بن الحسين الطحان عن عبد الغفار بن داود كلاهما (يحي، وعبدالغفار) عن الليث به.

الثاني: عن الليث عن يحيى بن سعيد عن عائشة.

أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ١٤١/٣ مسألة: ٧٦٢ من طريق يحي بن عبد الله بن بكير عن الليث به.

دراسة رجال الإسناد:

- الليث بن سعد الفَهْميُّ، أبو الحارث المِصري، تقدمت ترجمته.(١)
- يحي بن حسان بن حيان البكري، أبو زكريا البصري ثم التِّنِّيْسي، روى عن: سليمان بن بلال، وقريش بن حيان، وروى عنه: الشافعي، سعيد بن أسد بن موسى، متفق على توثيقه، توفي سنة ٢٠٨هـ.(٢)
- عبد الغفار بن داود بن مِهران البكري، أبو صالح الحرَّاني، سكن مصر، روى عن: الليث بن سعد، ويعقوب بن عبد الرحمن القاريِّ، وروى عنه: البخاري، ومحمد بن يحي الذهلي، متفق على توثيقه، توفي سنة ٢٢٤هـ.(٣)
- يحي بن عبد الله بن بُكير المخزومي القرشي، أبو زكريا المصري، وقد ينسب إلى جده، روى عن: مالك، والليث بن سعد، وروى عنه: البخاري، وأبو زرعة الرازي، وثقه يعقوب بن سفيان، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: "كان جارَ الليثِ بن سعد، وهو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد"، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به، كان يفهم هذا الشأن"، وقال النسائي: "ضعيف"، وقال: "ليس بثقة"، قال الذهبي – معقباً على كلام أبي حاتم-: "قلت: قد احتج به صاحبا الصحيحين، وكان غزيرَ العلم عارفاً بالحديث وأيامِ الناس،

---

(١) ينظر: ص٧٨.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ١٣٥/٩ ترجمة:٥٧٤، تهذيب الكمال ٢٦٦/٣١ ترجمة:٦٨٠٩، تهذيب التهذيب ٣٤٨/٤، تقريب التهذيب ترجمة:٧٥٢٩.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٥٤/٦ ترجمة:٢٨٩، تاريخ ابن يونس ١٣١/٢ ترجمة:٣٤٠، الثقات ٤٢١/٨، تهذيب الكمال ٢٢٥/١٨ ترجمة:٣٤٨٦، تهذيب التهذيب ٥٩٨/٢، تقريب التهذيب ترجمة:٤١٣٦.

بصيراً بالفتوى"(١)، وقال: "وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى ضعفه، وقال مرة: ليس بثقة. وهذا جرح مردود، فقد احتج به الشيخان، وما علمت له حديثاً منكراً حتى أُورِدَه"(٢)، وقال مسلمة بن قاسم: "تُكلِّم فيه لأن سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب"، فالراجح أنه ثقة، وهو في الليث أوثق، قال ابن حجر: "ثقة في الليث"، توفي ٢٣١هـ.(٣)

- إسحاق بن الحسن بن الحسين الطحان، أبو يعقوب المصري، مولى بنى هاشم، روى عن: سعيد بن الحكم المصري، وعبد الله بن صالح، وروى عنه: أبو جعفر الطحاوي، قال العَيني: "أحد مشايخ أبي جعفر الطحاوي الذين روى عنهم وكتب وحدث،... ذكره ابن يونس في العلماء المصريين، وقال: توفى سنة اثنتين وستين ومائتين".(٤)

الدراسة:

يُعِلُّ الطحاوي هذا الحديث بهذا الإسناد بأنه لا يوجد في أصل الليث عن يحيى بن سعيد، وإنما وقع ذلك في رواية يحيى بن حسان وعبد الغفار بن داود عن الليث.

ولم يذكر الطحاوي الوجه الذي عليه الحديث في أصل الليث، وهل يقصد أنه في أصل الليث مرسل عنه عن عمرة بدون ذكر يحيى بن سعيد؟ أم يقصد أنه لا يوجد هذا الحديث بهذا الإسناد في أصل الليث مطلقاً، وإنما اختصر الطحاوي الإسناد بذكر يحيى بن سعيد فقط؟ أم أنه وهم في بيان ما عليه الحديث في أصل الليث؟.

وقد تقدم في التخريج أنَّ ابن بكير يرويه عن الليث، عن يحيى بن سعيد مرسلاً عن عائشة، بدون ذكر عمرة، وهذا الوجه صححه أبو حاتم وأبو زرعة وخَطَّآ رواية يحيى بن حسان، قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن: حديث رواه يحيى بن حسان، عن الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم؟ فقالا: هذا

---

(١) تاريخ الإسلام ٩٦٣/٥ ترجمة:٤٩٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦١٤ ترجمة:٢١٠.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ١٦٥/٩ ترجمة:٦٨٢، المعرفة والتاريخ ٣٤٧/١، تهذيب الكمال ٤٠١/٣١ ترجمة:٦٨٥٨، تهذيب التهذيب ٣٦٨/٤، تقريب التهذيب ترجمة:٧٥٨٠.

(٤) مغاني الأخيار ٤٩/١ ترجمة: ٨٧. ولم أقف عليه في تاريخ ابن يونس ولا عند غيره.

خطأ؛ إنما هو: الليث، عن يحيى بن سعيد؛ أنه بلغه عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقبلها. وهو الصحيح"(١)، وزاد في موضع آخر: "فجعل أبو زرعة حديثَ ابن بكير علةً لحديث يحيى بن حسان"(٢)، أما متابعة عبد الغفار ليحيى فلا تثبت؛ لأنها من رواية إسحاق بن الحسن الطحان عنه، ولم أقف له على توثيق، وقد تقدم في دراسة رجال الإسناد أن ابن بكير مقدم في مالك، لذا رجح أبو حاتم وأبو زرعة روايته على رواية يحي بن حسان.(٣)

وعلى ترجيح الوجه الذي يرويه ابن بكير يظهر هنا تعارض بين ما ذكره الطحاوي وما ذكره أبو زرعة وأبو حاتم؛ لأنهما اثبتا ذكر يحيى بن سعيد في الإسناد، والطحاوي ينفيه، والذي يظهر لي أنه وقع خطأ في كلام الطحاوي لا أدري ما مَرَدُّه، وإنما مراده أن الرواية في أصل الليث بدون ذكر عمرة، كما ذكر أبو زرعة وأبو حاتم.

والحديث يرويه الليث من طرق أخرى من حديث عائشة منها: عن عقيل الأيلي، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها (٤)، وفيه اختلاف على عقيل، ويروى عن الليث، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها(٥)، ولا يثبت لضعف بعض رواته، ويرويه الليث أيضاً من حديث أم سلمة رضي الله عنها(٦)، وقد عرف أن الليث رحمه الله واسع الرواية.

والحديث مخرج في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها من غير طريق الليث (٧)، ويروى عن غيرها.

---

(١) العلل ٨٦/٣ مسألة: ٧١٠.

(٢) العلل ١٤١/٢ مسألة: ٧٦٢.

(٣) ينظر: مقارنة المرويات ١٧٠/١.

(٤) أخرجه أحمد ٥٤/٤٣ حديث:٢٥٨٦٧، والنسائي في الكبرى ٢٩٥/٣حديث:٣٠٤٥، والطحاوي في شرح معاني الآثار٩١/٢ حديث: ٣٣٨٥ من طرق عن الليث به.

(٥) أخرجه ابن الظاهري في مشيخة ابن البخاري ١٣٩٠/٢ حديث: ٨١٤ من طريق أبي بكر محمد بن عمر بن علي بن خلف الوراق –وهو ضعيف–، عن عبد الله بن سليمان بن الأشعث أبو بكر السجستاني، عن عيسى بن حماد، عن الليث به بنحوه.

(٦) أخرجه الشافعي في السنن المأثورة ٣٧٤/١ حديث: ٣٠٦، وأحمد ٣٠١/٤٤ حديث:٢٦٧٠٧، والنسائي في الكبرى ٢٩٩/٣ حديث:٣٠٥٨، والطحاوي في شرح معاني الآثار٩٠/٢ حديث:٣٣٧٢، والطبراني في الأوسط ١٠٩/٨ حديث:٨١١٨، وفي الكبير٣٤٦/٢٣ حديث:٨٠٦.

(٧) ينظر مثلاً: البخاري ٣٠/٣ حديث: ١٩٢٧، ومسلم ١٣٤/٣ حديث: ١١٠٦.

نتيجة الدراسة:

النص النقدي يعلّ الحديث محل الدراسة بأنه خلاف ما عليه في أصل الراوي، والكتاب أحفظ، والتخريج يبين أن في الحديث اختلافاً، وكان المرجِّحُ فيه النظرَ في أصحاب الراوي المقدمين فيه، وهذا يظهر اتساقاً بين القرينتين.

الحديث رقم (٢٠):

قال ابن خزيمة في صحيحه ١٢١٩/٢ حديث:٢٥٥٥: "حدثنا محمد بن أسلم، حدثنا قَبيصةُ بنُ عُقبة، حدثنا الليث، عن عُقَيل، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: ((عليكم بالدُّلْجَة[1]، فإنَّ الأرض تُطوى بالليل))، حدثنا حميد بن الربيع الخزاز وأبو بشر، قالا: ثنا رُوَيْمُ بنُ يزيد المقرئ، عن الليث بن سعد: بمثله".

النص النقدي:

جاء في العلل لابن أبي حاتم أنَّ أحمدَ بنَ سَلَمة النيسابوريَّ[2] ذاكَرَ الإمامَ مسلماً بحديث قَبِيصةَ بنِ عقبة، عن الليث، عن عُقَيل، عنِ الزّهري، عنْ أنسٍ قال: قال رسول الله ﷺ: "عليكم بالدُّلْجَةِ؛ فإنّ الأرْض تُطْوى بِاللّيْلِ" الحديثَ، فقال الإمام مسلم: "أخرج إليَّ عبد الملك بن شعيب بن الليث كتابَ جدِّهِ، فرأيت في كتاب الليث على ما رواه قتيبة".[3]

التخريج:

هذا الحديث يُروى عن الليث بن سعد، واختلف عليه على وجهين:

الأول: عن الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن أنس ﷺ مرفوعاً.

الثاني: عن الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً.

الوجه الأول:

أخرجه الترمذي في العلل الكبير ص ٣٧٣ حديث:٦٤٤، والبزار ١٨/١٣ حديث:٦٣١٥، وأبو يعلى في مسنده ٣٠٤/٦ حديث:٣٦١٨ وفي معجمه ص ١٤٥ حديث:١٥٩، وابن خزيمة ١٢١٩/٢ حديث:٢٥٥٥، والطحاوي في شرح مشكل الحديث ١٠٦/١ حديث:١١٣، وابن الأعرابي في معجمه ص ١٦٤ حديث:٢٧٧، والحاكم في المستدرك

(١) الدلجة: سير الليل. النهاية ١٢٩/٢ مادة: دلج.

(٢) هو: أبو الفضل البزاز المعدَّل، قال الخطيب البغدادي: "أحد الحفاظ المتقنين، رافق مسلماً بن الحجاج في رحلته إلى قتيبة بن سعيد، وفي رحلته الثانية إلى البصرة"، توفي سنة ٢٨٦هـ. ينظر: تاريخ بغداد ٥/ ٣٠٢ ترجمة: ٢١٤٢، وقال الذهبي: "الحافظ، الحجة، العدل، المأمون، المجود". السير ١٣/ ٣٧٣ ترجمة: ١٧٤.

(٣) ينظر: العلل ٦٨٤/٥ مسألة: ٢٢٥٦.

٣٦٥/٢ حديث:١٦٤٧، وعبد الملك ابن بشران في أماليه ٢٧٥/١ حديث:٦٣١، والبيهقي في الكبرى ٥٤١/١٠ حديث:١٠٤٣٨، والخطيب البغدادي في تاريخه ٤٢٦/٩ ترجمة:٤٤٨٩، وأبو عبد الله الدقاق في جزء إملاء في رؤية الله ص٢٧٥ حديث:٦٣١، والضياء في المختارة ١٩٤/٧و١٩٥ من طريق رُويم بن يزيد اللخمي، عن الليث به، وفي رواية الترمذي والبزار وأبي يعلى والطحاوي والبيهقي والخطيب زيادة في متنه.

وأخرجه ابن خزيمة ١٢١٩/٢ حديث:٢٥٥٥، والحاكم في المستدرك ٣٦٥/٢ حديث:١٦٤٧، وأبو نعيم في الحلية ٢٥٠/٩، وابن عبد البر في التمهيد ١٥٩/٢٤ من طريق قبيصة، عن الليث به، تفرد به محمد بن أسلم الطوسي، عن قبيصة.

الوجه الثاني:

أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الحديث ١٠٦/١ حديث:١١٤ من طريق عبد الله بن صالح عن الليث به بزيادة في متنه.

ورواه قتيبة بن سعيد عن الليث به، ذكرها ابن أبي حاتم في العلل ٦٨٤/٥ مسألة:٢٢٥٦ عن أحمد بن سلمة، ولم أقف على من أخرجها.

دراسة رجال الإسناد:

- الليث بن سعد الفَهْميُّ، أبو الحارث المِصري، تقدمت ترجمته.(١)
- رُوَيْمُ بنُ يزيد، أبو الحسن القارئ، روى عن: أبي المنذر سلَّام بن المنذر، واللَّيث بن سعد، وعنه: علي ابن المديني، ومحمد بن أبي عَتّاب الأَعْيَن، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ"، وقال البزار والخطيب البغدادي والذهبي: "ثقة"، توفي سنة ٢١١هـ. (٢)
- قَبِيصةُ بنُ عُقْبَةَ السُّوائيُّ، أبو عامر الكوفيُّ، روى عن: سفيان الثوري، وعبد العزيز الماجشون، وروى عنه: البخاري، وعبد الله بن محمد بن أبي شيبة، قال الذهبي: "حافظ،

(١) ينظر: ص٧٨.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٥٢٣/٣ ترجمة: ٢٣٦٥، الثقات ٢٤٥/٨، البحر الزخار ١٣/ ١٨، تاريخ بغداد ٤٢٦/٩ ترجمة: ٤٤٨٩، تاريخ الإسلام ٣١٣/٥ ترجمة:١٣٠.

عابد"، وقال ابن حجر: "صدوق، ربما خالف"، توفي سنة ٢١٥هـ.(١)

- عبد الله بن صالح، أبو صالح المصري، كاتب الليث، تقدمت ترجمته.(٢)
- قُتَيْبَةُ بن سعيد، أبو رجاء البَغْلانيُّ(٣) البَلْخيُّ، روى عن: الليث بن سعد، ومالك بن أنس، وروى عنه: البخاري، ومسلم، متفق على توثيقه، توفي سنة ٢٤٠هـ.(٤)

الدراسة:

يُذاكَر الإمامُ مسلمٌ برواية قبيصةَ عن الليث الموصولةِ لهذا الحديث، فيخبر أنه رأى الحديثَ في كتاب الليث كما رواه قتيبة عن الليث، وهي الرواية المرسلة.

ومضمون إخبار مسلم ترجيحُ الرواية التي في كتاب الليث؛ وذلك لاجتماع قرينتين، الأولى: كونها في كتاب الراوي، والكتاب أحفظ، ولأن قتيبة أوثق حالاً من قبيصة، وكلتا القرينتين ترجح أن الرواية المرسلة هي الرواية الصحيحة عن الليث.

وقد تابع قتيبةَ عبد الله بنُ صالح أيضاً، وقد استغرب عدد من الأئمة رواية قبيصة، ولم يعرفوها كالبخاري وأبي زرعة (٥)، وإنما اشتُهرت الرواية المرفوعة من طريق رويم كما اتضح ذلك في التخريج، قال البخاري: "وإنما ذَكَرَ فيه (عن أنس) رويمُ بن يزيد"، وقال البزار: "لا نعلم أحداً رواه عن الليث عن عقيل، عن الزهري، عن أنس إلا رويم"(٦)، وهي مع اشتهارها غير محفوظة؛ لمخالفتها كتاب شيخ الراوي الليث ومخالفتها رواية الأوثق، قال الدارقطني- بعد ذكره روايةَ رويم ومتابعةَ قبيصةَ له-: "والمحفوظ عن ليث، عن عقيل، عن الزهري، مرسلاً".(٧)

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١٢٦/٧ ترجمة:٧٢٣، تهذيب الكمال ٤٨١/٢٣ ترجمة: ٤٨٤٣، الكاشف ٢/ ١٣٣، تهذيب التهذيب ٤٢٦/٣، تقريب التهذيب ص: ٤٨٣ ترجمة:٥٥١٣.

(٢) ينظر: ص٧٩.

(٣) بَغْلان: بلدة بنواحي بلخ، وبلخ اليوم تعد من أجلِّ مدن أفغانستان. ينظر: معجم البلدان ٤٦٨/١، وبلدان الخلافة الشرقية، لكى لسترنج ص٤٦٤.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ١٤٠/٧ ترجمة: ٧٨٤، تهذيب الكمال ٥٢٣/٢٣ ترجمة: ٤٨٥٢، تهذيب التهذيب ٤٣١/٣، تقريب التهذيب ص٤٨٤ ترجمة: ٥٥٢٢.

(٥) ينظر: العلل الكبير ص ٣٧٣ حديث: ٦٤٤، والعلل لابن أبي حاتم ٦٨٤/٥ مسألة: ٢٢٥٦.

(٦) مسند البزار ١٨/١٣ حديث: ٦٣١٥.

(٧) ينظر: العلل للدارقطني ١٩١/١٢ مسألة:٢٦٠٤، الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، لطارق عوض الله ص ٣٠٥.

والحديث يروى عن أنس ﷺ من طريق آخر، يرويه خالد بن يزيد العتكي، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أنس ﷺ مرفوعاً(١)، ولا يصح، فالربيع بن أنس البكري وإن كان صدوقاً (٢) إلا أن ابن حبان قال فيه: "كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا فيما وافق الثقات، ولا يجوز الاعتبار بروايته إلا فيما لم يخالف الاثبات"(٣)، وقد تفرد برواية الحديث عن أنس ﷺ، وقال ابن حبان أيضاً: "الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه؛ لأن في أحاديثه عنه اضطراباً كثيراً"(٤)، وحديثه هذا من رواية أبي جعفر(٥)، وقد تفرد به أبو جعفر عن الربيع، وتفرد به خالد العتكي(٦) عن أبي جعفر، فتفرُّدُ هؤلاء الثلاثة في طبقات الأسناد مما يوهن هذا الطريق.

نتيجة الدراسة:

يتضح بالنظر في النص النقدي والتخريج مطابقةُ روايةِ الأوثقِ وهو قتيبة لما في كتاب الشيخ، وباجتماع هاتين القرينتين ترجحت هذه الرواية على الأخرى، وعُدت هي المحفوظة عن الراوي.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٤٥/٣ حديث:٢٥٧١، والبزار ١٣٠/١٣ حديث:٦٥٢١، أبو طاهر المخلِّص في المخلصيات ٣٨٧/٣ حديث:٢٧٦٤، والحاكم في المستدرك ١٤٢/٢ حديث:٢٥٦٧، والبيهقي في الكبرى ٥٤٠/١٠ حديث:١٠٤٣٧ من طريق خالد بن يزيد العتكي به، وفي رواية البزار والمخلصيات زيادة في متنه.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٤٥٤/٣ ترجمة:٢٠٥٤، الثقات ٢٢٨/٤، تهذيب الكمال ٦٠/٩ ترجمة:١٨٥٣، الكاشف ٣٩١/١ ترجمة:١٥٢٤، تهذيب التهذيب ٥٨٩/١، تقريب التهذيب ص:٢٤١ ترجمة:١٨٨٢.

(٣) المجروحين ١٠١/١ ترجمة:٧٠٢.

(٤) الثقات ٢٢٨/٤.

(٥) هو: عيسى بن أبي عيسى، أبو جعفر الرازي، قال ابن حجر: "صدوق، سيئ الحفظ"، توفي سنة ١٦٠ هـ. ينظر: تقريب التقريب ترجمة:٨٠١٩.

(٦) قال ابن حجر: "صدوق، يهم". ينظر: تقريب التقريب ترجمة: ١٦٩٢.

الحديث رقم (٢١):

قال الحميدي –في مسنده ٢٣٣/١ حديث:١٤٧–: "حدثنا سفيان، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان بن بلال، عن عمار، قال: ((رأيت رسول الله ﷺ يخلل لحيته))".

النص النقدي:

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه ابن عيينة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان بن بلال، عن عمار، عن النبي ﷺ، في تخليل اللحية؟ قال أبي: لم يحدث بهذا أحدٌ سوى ابنِ عيينة، عن ابن أبي عروبة، قلتُ: هو صحيح؟ قال: لو كان صحيحاً لكان في مصنفات ابن أبي عروبة، ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث الخبر، وهذا أيضا مما يوهِّنُهُ".(١)

التخريج:

أخرجه الحميدي في مسنده ٢٣٣/١ حديث:١٤٧ – ومن طريقه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ ٦٩٧/٢، والحاكم في المستدرك ٣٥٨/١ حديث:٥٣٥، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ٣٠١/١ حديث:٧١٦–.

وابن ماجه ١/ ٣٣٦ حديث:٤٣٣، والترمذي في جامعه ٨٠/١ حديث:٣٠، والحاكم في المستدرك ٣٥٨/١ حديث:٥٣٥ من طريق محمد بن أبي عمر العدني.

والطبراني في الأوسط ٣٧/٣ حديث:٢٣٩٥، وأبو نعيم في الحلية ٣١٧/٧ من طريق إبراهيم بن بشار.

جميعهم (الحميدي، ومحمد بن أبي عمر العدني، وإبراهيم بن بشار) عن سفيان به.

دراسة رجال الإسناد:

- سعيد بن أبي عروبة العدوي مولاهم، أبو النضر البصري، متفق على توثيقه، واختلط عام ١٤٥هـ، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، له تصانيف، كثير التدليس واختلط، وكان أثبت

(١) ينظر: العلل مسألة ٦٠.

الناس في قتادة"، وقال: "وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام"؛ أي: استحكام اختلاطه، توفي ١٥٦هـ.(١)

- سفيان بن عيينة الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، ثقة، حافظ، إمام، حجة، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير حفظه بأَخَرة، وكان ربما دلَّس لكن عن الثقات"، توفي سنة ١٩٨هـ.(٢)

الدراسة:

يذكر أبو حاتم أن سفيان تفرد بالحديث عن ابن أبي عروبة، ولعدم وجود الحديث في مصنفات ابن أبي عروبة يحكم بامتناع أن يكون صحيحاً، ويضيف أن سفيان لم يصرح بالسماع وهذا مما يضعف الحديث.

وقد تبين بالتخريج تفردُ سفيان به عن سعيد، قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد، تفرد به سفيان".(٣)

فاجتمع في توهين هذه الرواية، تفردُ سفيان بها، وعدمُ وجودها في مصنفات سعيد، وأضاف أبو حاتم إلى هاتين القرينتين عدمَ تصريح سفيان بالسماع، قال ابن القيم: "يريد بذلك أنه لعله دلسه"(٤)، وقال ابن حجر: "لم يسمعه ابن عيينة من سعيد"(٥)، ولعل ابن حجر استنبطه من كلام أبي حاتم، وأومأ ابن المديني إلى تدليس قتادة فيه فقال: "إن قتادة لم يسمع هذا الحديث إلا من عبد الكريم"(٦)، وسيأتي الكلام على رواية عبد الكريم ابن أبي المخارق.

ومن مجموع ما سبق يترجح القول بأن الحديث من هذا الوجه منكر، قال البخاري: "ولا

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٦٥/٤ ترجمة:٢٧٦، تهذيب الكمال ٥/١١ ترجمة:٢٣٢٧، تهذيب التهذيب ٣٣/٢، تقريب التهذيب ترجمة:٢٣٦٥.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٢٢٥/٤ ترجمة:٩٧٣، تهذيب الكمال ١٧٧/١١ ترجمة: ٢٤١٣، تهذيب التهذيب ٥٩/٢، تقريب التهذيب ترجمة: ٢٤٥١.

(٣) المعجم الأوسط ٣٧/٣ حديث: ٢٣٩٥.

(٤) تهذيب السنن ٢٣٤/١.

(٥) تلخيص الحبير ٢٢٣/١.

(٦) ينظر: الإمام في معرفة أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد ٤٩١/١، وإتحاف المهرة ٧٢٠/١١.

يصح حديث سعيد"[1]، والإمام أحمد أنكر الحديث لكن جعل العهدة فيه على الحميدي أو من هو دونه، فقد سئل عن الحديث؟ فقال: "إما أن يكون الحميدي اختلط، وإما أن يكون من حدث عنه خلط"[2]. لكن لعل الإمام أحمد لم تبلغه متابعة محمد بن أبي عمر العدني، وإبراهيم بن بشار، قال ابن القيم: "ولكن متابعة ابن أبي عمر له ترفع هذه العهدة".[3]

والحديث صححه الحاكم[4]، واعترض عليه ابن حجر فقال: "قوله – أي الحاكم-: إنه صحيح، غير صحيح بل هو معلول، وقد ضعفه الجمهور".[5]

أما ابن دقيق العيد فقال -معقباً على قول أبي حاتم: "لو كان صحيحاً لكان في مصنفات ابن أبي عروبة"-قال: " أما كونه ليس في كتب ابن أبي عروبة فليس بالعلة القوية بانفراده، ولكن لعله يضمه إلى ما يقع لسفيان من تدليس أحياناً مع كونه لم يذكر السماع"[6]، نعم، هي قرينة انضمت لغيرها من القرائن فرجحت جانب تضعيف الحديث.

والحديث يرويه سفيان أيضاً من وجه آخر عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن حسان، عن عمار[7]، وهي رواية الأكثر عن سفيان، وبها أعل الإمام أحمد روايةَ سفيان عن سعيد، فعن مهنا[8] أنه قال: " قلت لأحمد: حدَّثوني عن الحميدي، عن سفيان بن عيينة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان بن بلال، عن عمار ﷺ أن النبي ﷺ كان إذا توضأ خلل لحيته، قال أبو عبد الله: إمَّا أن يكون الحميدي اختلط، وإمّا أن يكون الذي حدّث عنه خلط، قلت: كيف؟ فحدَّثني أحمدُ قال: حدثنا سفيان، عن عبد الكريم، عن حسان بن بلال،

---

(١) التاريخ الكبير ٣/٣١ الترجمة:١٢٨.

(٢) ينظر: الإمام في معرفة أحاديث الأحكام ١/٤٩١، وتهذيب سنن أبي داود لابن القيم ١/٢٣٤.

(٣) تهذيب سنن أبي داود ١/٢٣٤.

(٤) المستدرك ١/٣٥٨ حديث:٥٣٥.

(٥) ينظر: إتحاف المهرة ١١/٧٢٠، وتلخيص الحبير ١/٢٢٣.

(٦) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام ١/٤٩١.

(٧) ينظر: مسند الطيالسي ٢/٣٦ حديث:٦٨٠، ومسند الحميدي ١/٢٣٣ حديث:١٤٦، والقاسم بن سلام في الطهور ص:١٧٤ حديث:٣٢٥، وابن أبي شيبة في مصنفه ١/٢٧٥ حديث:٩٨و٣٧٦١٢، وفي مسنده ١/٢٨٨ حديث:٤٣٣، والسنن لابن ماجه ١/ ٣٣٦ حديث:٤٣٣، والمعرفة والتاريخ ٢/٦٩٦، وجامع الترمذي ١/٨٠ حديث:٢٩، ومسند أبي يعلى ٣/١٨٠ حديث:١٦٠٤، والمستدرك ١/٣٥٨ حديث:٥٣٥، ومعرفة السنن والآثار ١/٣٠١ حديث:٧١٥.

(٨) تقدمت ترجمته: ص٥٩.

عن عمار، ...، بهذا الحديث"[1]، وهي معلة بعبد الكريم لضعفه[2]، وبالانقطاع بينه وبين حسان، ذكره ابنُ عيينة –فيما نقله عنه الإمام أحمد– والبخاريُّ.[3]

نتيجة الدراسة:

كان لمعرفة أبي حاتم بعدم وجود الحديث في مصنفات سعيد – شيخ سفيان في هذا الحديث– حصولُ قرينةٍ في جانب تضعيف الحديث انضمت لقرينة تفرد سفيان عن سعيد، وقرينةِ عدم تصريح سفيان بالسماع، فرجح جانب التضعيف على جانب التصحيح المعتمد على كون سفيان من الأئمة الحفاظ المكثرين وأنه يقبل منه التفرد.

(١) ينظر: الإمام في معرفة أحاديث الأحكام ٤٩١/١.

(٢) ينظر: تقريب التهذيب ترجمة:٤١٥٦.

(٣) ينظر: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ٤٥٥/١ مسألة:١٠٣٥، وجامع الترمذي ٨٠/١ حديث:٢٩، والتاريخ الكبير ٣١/٣ ترجمة:١٢٨.

الحديث رقم (٢٢):

قال ابن أبي شيبة –في مصنفه ٤٥٨/٣ حديث:٤٥٤٨–: "حدثنا أبو أسامة قال: حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: ((أن رسول ﷺ صلى بالناس ركعتين فسها فسلَّم، فقال له رجل –يقال له ذو اليدين–: نَقَصَتِ الصلاة؟ فقال: لا، فصلى ركعتين أُخراوَين، ثم سلم، ثم سجد سجدتين، ثم سلَّم))".

النص النقدي:

قال أبو بكر المَرُّوذِيُّ(١): "وقال – أي الإمام أحمد– في حديث عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، في مثل قصة ذي اليدين، فقال: كان –يعني أبا أسامة– يقول: عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة(٢)، ثم يقول: عن عبيد الله، نافع، عن ابن عمر مثله، وقال: قال يحيى بن سعيد: إنما هو في كتاب عبيد الله مرسل، وما ينبغي إلا كما قال يحيى، وأنكره".(٣) وفي رواية الأثرم قال: "زعموا أن يحيى بن سعيد قال: إنما هو عبيد الله عن نافع، مرسل".(٤)

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٤٥٨/٣ حديث:٤٥٤٨ – ومن طريقه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٤٤/١ حديث:٢٥٧٨، وفي أحكام القرآن ٢٢٦/١ حديث:٤٣٣–.

وأحمد في مسنده ١٦/٩ حديث:٤٩٥٠.

ومسلم في التمييز ص ٤٣ حديث:٤٧ من طريق أبي كريب.

---

(١) هو: أحمد بن محمد الحجاج، صاحب الإمام أحمد، قال الخطيب البغدادي: "وهو المقدم من أصحاب أحمد لورعه وفضله، وكان أحمد يأنس به وينبسط إليه، ...، وقد روى عنه مسائل كثيرة، وأسند عنه أحاديث صالحة"، توفي ٢٧٥هـ. ينظر: تاريخ بغداد ١٠٤/٦ ترجمة:٢٥٨٧.

(٢) لم أقف على من أخرجه من طريق أبي أسامة عن هشام، وإنما أخرجه مثلاً أبو داود ٤٢٩/١ حديث:١٠١١ من طريق حماد بن زيد، والترمذيُّ ٤١٩/١ حديث:٣٩٤ من طريق هشيم بن بشير، كلاهما عن هشام بن حسان به بنحوه.

(٣) ينظر: العلل ومعرفة الرجال – رواية المروذي– ص ١٤٧ مسألة: ٢٦٢.

(٤) ينظر: تنقيح التحقيق ٣٠٨/٢.

وابن ماجه في سننه ٢/٥٤ حديث: ١١٨٥ عن علي بن محمد بن إسحاق الكوفي، وأبي كريب محمد بن العلاء، وأحمد بن سنان القطان.

وأبو داود في سننه ١/٤٣١ حديث: ١٠١٧ عن أحمد بن محمد بن ثابت، وأبي كريب.

والبزار في مسنده ١٢/١٠٥ حديث: ٥٦٠٩ عن عبد الله بن سعيد، وبشر بن خالد.

وابن خزيمة في صحيحة ٢/٢٢٤ حديث:١٠٣٤ من طريق أبي كريب، وبشر بن خالد.

والدارقطني من طريق أحمد بن سنان، كما ذكر ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ٢/٣٠٧ حديث:٩٠٥.

والبيهقي في السنن الكبرى ٤/٥٨١ حديث:٣٩٦٨، وفي معرفة السنن والآثار ٣/٣٠٤ حديث:٤٦٦٧ من طريق أبي كريب، وفيه ٣/٣٠٣ حديث:٤٦٦٥ و٤٦٦٦ من طريق الشافعي، وعبد الله بن أبي شيبة.

جميعهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وعلي بن محمد بن إسحاق، وأبو كريب، وأحمد بن سنان، وأحمد بن محمد، وعبد الله بن سعيد، وبشر بن خالد، والشافعي) عن أبي أسامة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد

- عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي، أبو عثمان المدني، تقدمت ترجمته.(١)
- حماد بن أسامة القرشي مولاهم، أبو أسامة الكوفي، متفق على توثيقه، نسبه ابن سعد إلى التدليس، وأنه يبين تدليسه، ولم أجد من وافقه على ذلك من الأئمة النقاد المتقدمين وحكموا بثقته، وتثبته، وقال ابن حجر: "ثقة، ثبت، ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره"، توفي ٢٢١هـ.(٢)

(١) ينظر: ص١١٩.

(٢) ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد ٨/٥١٧ ترجمة:٣٥٥٥، الجرح والتعديل ٣/١٣٢ ترجمة:٥٩٩، تهذيب الكمال ٧/٢١٧ ترجمة:١٤٧١، تهذيب التهذيب ١/٤٧٧، تقريب التهذيب ترجمة:١٤٨٧.

الدراسة:

ينقل الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد القطان أن الحديث في كتاب عبيد الله بن عمر، عن نافع، مرسل، ويستبعد أحمدُ أن يكون إلا كما أخبر يحيى، وأنكر الحديث.

فرواية أبي أسامة إذاً مخالفة لما في كتاب شيخه، وقد تفرد أبو أسامة بروايته بهذا الإسناد عن عبيد الله، ولم يتابع عليه، كما تقدم في التخريج، وذكر تفرده غيرُ واحد من الأئمة؛ كالإمام أحمد، والبزار، والدارقطني، والبيهقي.(١)

ولو كانت الرواية المرفوعة ثابتةً عن عبيد الله لكان أولى أن تكون المذكورةَ في كتابه، وعدم وجود المتابع لأبي أسامة مما يرجح –مع قرينة مخالفة كتاب الشيخ– كونَ الوهْم منه لا من عبيد الله، إذ لو كان من عبيد الله لكان الغالب أن يُتابَعَ أبو أسامة عليه.

والحديث ضعفه أحمد، وأنكره كما تقدم في النص النقدي(٢)، وقال أبو حاتم: "هذا حديث منكر، أخاف أن يكون أخطأ فيه أبو أسامة"(٣).

ولعل تبيينَ أحمدَ لصفةِ روايةِ أبي أسامة أنه كان يقول: "عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، ثم يقول: عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، مثله"، بيانٌ لوجه دخول الوهْم على حماد؛ أي أنه لما عطف روايةَ عبيد الله على رواية هشام المرفوعةِ سلك برواية عبيد الله الجادة وهي عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر.

وحديث ذي اليدين معروف من حديث أبي هريرة مخرج في الصحيحين وغيرهما.(٤)

نتيجة الدراسة:

تبين بالتخريج تفرد أبي أسامة بالحديث عن عبيد الله، وتبين من النص النقدي أن الحديث في كتاب شيخه على خلاف روايته، فباجتماع هاتين القرينتين ترجح جانب القول بأن الوهْم

---

(١) ينظر: تنقيح التحقيق ٣٠٨/٢، والبحر الزخار ١٠٥/١٢ حديث: ٥٦٠٩، وأطراف الغرائب والأفراد ٥٨٠/١ حديث:٣٣٧٣، والسنن الكبرى ٥٨١/٤ حديث:٣٩٦٨، ومعرفة السنن والآثار ٣٠٤/٣ حديث:٤٦٦٧.

(٢) وينظر: تنقيح التحقيق ٣٠٨/٢.

(٣) ينظر: العلل ١٣٦/٢ مسألة:٢٦٧.

(٤) ينظر مثلاً: صحيح البخاري ١٠٣/١ حديث:٤٨٢، وصحيح مسلم ٨٦/١.

فيه من قبل أبي أسامة.

الحديث رقم (٢٣):

قال ابن حبان– في روضة العقلاء ٨٧٣/٢ حديث:٨٣٨–:"حدثنا محمد بن صالح الطبري، حدثنا عبد الله بن عمران الأصبهاني–بالري–، حدثني يحيى بن ضُرَيْس، حدثنا سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، أنه قال: قال النبي ﷺ: ((أجيبوا الداعي، ولا تردوا الهدية، ولا تضربوا المسلمين))".

النص النقدي:

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه عبد الله بن عمران، عن يحيى – يعني: ابن الضريس – عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله؛ قال: قال: ((أجيبوا الداعي، ولا تردوا الهدية، ولا تضربوا المسلمين))؟ قال أبي: فنظروا في كتب يحيى فلم يصيبوه عن الثوري".(١)

التخريج:

هذا الحديث يروى عن يحيى بن الضريس، واختلف عليه من وجهين:

الأول: عن يحيى، عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود مرفوعاً.

الثاني: عن يحيى، عن قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود مرفوعاً.

الوجه الأول:

أخرجه ابن حبان في روضة العقلاء ٨٧٣/٢ حديث:٨٣٨، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان ٢/ ١٦٠ حديث:١٧٧، وأبو نعيم في الحلية ١٢٨/٧ من طرق عن عبد الله بن عمران عن يحيى بن الضريس.

*** تابعه علي بن قادم.**

أخرجه الدارقطني في العلل ١٠٥/٥ مسألة:٧٥٠ من طريق علي بن قادم.

---

(١) العلل ٦/ ٢١٧ مسألة:٢٤٦٤.

كلاهما (يحيى، وعلي) عن سفيان.

*** تابعه إسرائيل بن يونس السبيعي، وعمر بن عبيد الطنافسي، وقيس بن الربيع**

أخرجه أحمد ٣٨٩/٦ حديث:٣٨٣٨، والبخاري في الأدب المفرد ٨٤/١ حديث:١٥٧، والحارث في مسنده –بواسطة بغية الباحث–٤٧٧/١ حديث:٤٠٧ و٤٠٨، والبزار ١١٥/٥ حديث: ١٦٩٨، والطحاوي في شرح المشكل ٢٩/٨ حديث:٣٠٣١، والشاشي في مسنده ٧٦/٢ حديث:٥٩٠ و٥٩١، والطبراني في الكبير ٢٤٣/١٠ حديث: ١٠٤٤٤، والبيهقي في الشعب ٢٦٥/٧ حديث:٤٩٧٤ من طرق عن إسرائيل.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣١١/١١ حديث:٢٢٤١٨، وفي مسنده ١٦١/١ حديث:٢٢٨ – وعنه أبو يعلى في مسنده ٢٨٤/٩ حديث:٥٤١٢، ومن طريقه ابنُ حبان في صحيحه ٤١٨/١٢ حديث:٥٦٠٣–، والبزار ١١٥/٥ حديث: ١٦٩٧، والشاشي في مسنده ٧٠/٢ حديث:٥٧٩، من طرق عن عمر بن عبيد.

أما متابعة قيس بن الربيع فذكرها الدارقطني في العلل ١٠٥/٥ مسألة:٧٥٠، ولم أقف على من أخرجها.

أربعتهم (سفيان، وإسرائيل، وعمر، وقيس) عن الأعمش به، وبعضهم يرويه بتقديم وتأخير، وبعضهم بلفظ: "واقبلوا الهدية" بدلاً من "ولا تردوا الهدية".

الوجه الثاني:

يرويه محمد بن حميد بن حيان، عن يحيى، ذكره أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان ١٦٠/٢، ولم أقف على من أخرجه.

دراسة رجال الإسناد:

- يحيى بن الضُّرَيْس البَجَلي مولاهم، أبو زكريا الرازي، روى عن: إبراهيم بن طهمان، وسفيان الثوري، وروى عنه: عبد الله بن عمران، ومحمد بن حُميد الرازي، متفق على توثيقه، قال عبد الرحمن بن بشير بن سلمان: "كان صحيح الكتاب، جيد الأخذ"، وقال وكيع: "يحيى بن الضريس من حفاظ الناس، لولا أنه خلَّط في حديثين"، قال الذهبي معلقاً: "لو خلَّط في عشرين حديثاً في سَعَةِ ما روى، لَما عُدَّ إلا ثقةً"، ولعل ما ذكره وكيع هو سبب قول ابن

حجر فيه: "صدوق"، توفي سنة ٢٠٣هـ.(١)

- عبد الله بن عمران بن أبي علي الأسدي مولاهم، أبو محمد الأصبهاني، روى عن: أبي داود الطيالسي، ويحيى بن الضريس، وروى عنه: ابن ماجه، وأبو حاتم، قال أبو حاتم: "صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يُغْرِب"، قال ابن حجر: "صدوق".(٢)
- محمد بن حُميد بن حيان التميمي، أبو عبد الله الرازي، روى عن: أبي داود الطيالسي، ويحيى بن الضريس، وروى عنه: أحمد، والترمذي، محدث، حافظ، وثقه بعض النقاد كابن معين، وأحمد، والبخاري، وحسنوا الرأي فيه في بادئ الأمر ثم بدا لهم منه ما يوجب تركه أو رميه بالكذب، قال البخاري: "حديثه فيه نظر"، وقال النسائي: "ليس بثقة"، ورماه بالكذب مرة، وكذا أبو زرعة، ومحمد بن مسلم ابنُ وارة، وصالح بن محمد الأسدي، وإسحاق بن منصور الكوسجي، ويوسف بن خراش، قال فضلك الرازي: "دخلت على ابن حميد، وهو يركب الأسانيد على المتون"، قال الذهبي: "آفته هذا الفعل، وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متناً"، فالراجح أنه ضعيف، قال ابن حجر: "حافظ، ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه"، توفي ٢٤٨هـ.(٣)

الدراسة:

يذكر أبو حاتم أنهم نظروا – ولم يسم أحداً– في كتب يحيى فلم يصيبوا حديث عبد الله بن عمران هذا: عن يحيى، عن الثوري.

ولو كان الحديث محفوظاً عن يحيى، عن الثوري؛ لكان الغالب أن يكون في كتابه، يضاف إلى هذا تفرد عبد الله بن عمران به، ولو كان محفوظاً عن الثوري لرواه بعض أصحابه، أما متابعة علي بن قادم ليحيى في الرواية عن الثوري فلا تثبت، قال الدارقطني: "وروي عن علي بن قادم،

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١٥٨/٩ ترجمة:٦٥٩، تهذيب الكمال ٣٨٣/٣١ ترجمة:٦٨٤٩، سير أعلام النبلاء ٤٩٩/٩ ترجمة:١٨٩، تهذيب التهذيب ٣٦٥/٤، تقريب التهذيب ترجمة:٧٥٧١.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ١٣٠/٥ ترجمة:٦٠٤، الثقات ٣٥٩/٨، تهذيب الكمال ٣٧٩/١٥ ترجمة:٣٤٦٣، تهذيب التهذيب ٣٩٦/٢، تقريب التهذيب ترجمة:٣٥١١.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٢٣٢/٧ ترجمة:١٢٧٥، تهذيب الكمال ٩٧/٢٥ ترجمة:٥١٦٧، سير أعلام النبلاء ٥٠٣/١١ ترجمة:١٣٧، تهذيب التهذيب ٥٤٦/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٥٨٣٤.

عن الثوري، عن الأعمش، وهو وهم، والصواب عن علي بن قادم، عن إسرائيل".(١)

وكذلك لا يصح الوجه الآخر –وهو: يحيى، عن قيس، عن الأعمش-؛ لأنه من رواية محمد بن حميد، ولا يعتد به لما تقدم في ترجمته، وإن كانت رواية قيس عن الأعمش قد ذكرها الدارقطني كما تقدم في التخريج، ولكن الكلام في رواية ابن حميد عن يحيى لهذا الحديث.

والذي يظهر لي أن الحمل في الحديث على عبد الله بن عمران فإنه صدوق، يغرب، أما يحيى فإنه ثقة.

وقول أبي حاتم: "فنظروا في كتب يحيى فلم يصيبوه عن الثوري"، قد يفهم منه أنهم وجدوا الحديث في كتاب يحيى عن غير الثوري، ويحتمل أن مراده نفي وجود الحديث المسؤول عنه بِغضِّ النظر عما سواه.

والحديث محفوظ من رواية إسرائيل وعمر بن عبيد، وتقدم ذكرها في التخريج.

نتيجة الدراسة:

يشتمل النص النقدي على قرينة تدل على أن الحديث غير محفوظ عن يحيى بن الضريس شيخ عبد الله بن عمران، وهي عدم وجود الحديث في كتاب الشيخ، وتبين بالتخريج أن الحديث تفرد به عبد الله بن عمران عن يحيى، فاتفقت القرينتان على إعلال الحديث، وأن العهدة على عبد الله بن عمران.

(١) العلل ٥/١٠٥ مسألة: ٧٥٠.

الحديث رقم (٢٤):

روى نُعَيم بن حماد –كما في العلل لابن أبي حاتم ٤/٧١ المسألة:١٢٦٤–، عن بَقية، عن بَحير بن سعد، عن خالد بن مَعدان، عن كَثير بن مُرَّة الحضرمي، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ قال: ((لا تؤذي امرأةٌ زوجَها في الدنيا إلا قالتْ زوجتُه من الحُور العِين: لا تؤذينه قاتلكِ اللهُ! فإنما هو عندكِ دَخيلٌ، عسى أنْ يفارقكِ)).

النص النقدي:

قال ابن أبي حاتم: "وسمعتُ أبا زرعة –وذكر الحديثَ الذي رواه نعيم بن حماد، عن بقية، عن بحير بن سعد، خالد بن معدان، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ، قال: ((لا تؤذي امرأة زوجها ...))– قال أبو زرعة: ما أدري مِن أين جاء به نُعيمٌ؟!، أُراه شُبِّهَ على نُعيمٍ، لم يَرو هذا الحديث عن بَحيرٍ غيرُ إسماعيلَ بنِ عيَّاش، إلا أن يكونَ: بقيةُ، عن إسماعيل بن عيَّاش. وذكر أبو زرعة: أن هذا الحديث ليس عندهم بحمص في كتب بقية".(١)

التخريج:

هذا الحديث يرويه نعيم بن حماد، عن بقية عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، كثير بن مرة، عن معاذ بن جبل مرفوعاً:

ذكره ابن أبي حاتم في العلل ٤/٧١ مسألة:١٢٦٤، ولم أقف على من أخرجه.

ويرويه إسماعيل بن عياش، عن بحير بن سعد به:

أخرجه أحمد ٣٦/٤١٧ حديث:٢٢١٠١، وابن ماجه ٢/٣٨٠ حديث:٢٠٤٦، والترمذي ٢/٤٦٤ حديث:١١٧٤، وابن أبي الدنيا في صفة الجنة ص ٢٠٦ حديث:٣٠٧، والسرقسطي في الدلائل في غريب الحديث ١/١٣٥ حديث:٦٣، وابن أبي داود في البعث والنشور ص ١٠٦ حديث:٧٦، والبغوي في معجم الصحابة ٥/٢٧٥ حديث:٢١٠٣، والشاشي في مسنده ٣/٢٧١ حديث:١٣٧٤، وأبو العباس الأصم في مجموع فيه مصنفاته ص ٢٠١

(١) العلل ٤/٧١ المسألة:١٢٦٤.

حديث:٣٩٩، والطبراني في الكبير ١١٣/٢٠ حديث:٢٢٤، وفي مسند الشاميين ١٩٠/٢ حديث:١١٦٦، وأبو نعيم في الحلية ٢٢٠/٥، وفي صفة الجنة ١١٤/١ حديث:٨٦ من طرق عن إسماعيل به.

دراسة رجال الإسناد:

- نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي، أبو عبد الله المروزي، ثم المصري، يعرف بالفارض، روى عن: بقية بن الوليد، وعبد الله بن المبارك، وروى عنه: البخاري مقروناً بغيره، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وثقه ابن معين في موضع، وأحمد، والعجلي، وقال أبو حاتم: "محله الصدق"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ ووهم"، وقال ابن معين في موضع: "ليس في الحديث بشيء، ولكنه صاحب سنة"، وقال مرة: "إنه يروي عن غير الثقات"، وقال: "أنا أعرف الناس به، كان رفيقي بالبصرة ... إلا أنه كان يتوهم الشيء فيخطئ فيه، وأما هو فكان من أهل الصدق"، وقال أبو زرعة الدمشقي: "يصل أحاديثَ يوقفها الناس"، وقال صالح بن محمد الأسدي: "وكان نعيم يحدث من حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها"، وقال النسائي: "ضعيف"، وقال: "ليس بثقة"، وقال: "قد كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة فصار في حد من لا يحتج به"، وقال الدارقطني: "إمام في السنة، كثير الوهْم"، وقال ابن عدي: "وكان أحدَ من يتصلب في السنة، ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامة ما أُنكر عليه هو هذا الذي ذكرتُه، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً"، وقال الذهبي: "وهو مع إمامته منكر الحديث، ... وكان من أوعية العلم، ولا يحتج به"، والذي يتحصل مما سبق أنه إمام مكثر من الرواية، ويحدث من حفظه فيقع في الخطأ والوهْم كثيراً، حتى صار في حد من لا يحتج به عند بعض النقاد، إلا أنَّ أشد ما أُنْكِرَ عليه من حديثِه محصورٌ كما يفهم من كلام ابن عدي المتقدم، وقد ترجم له الإمام المعلمي في التنكيل، ومما قاله فيه: "فلكثرة حديث نعيم عن الثقات، وعن الضعفاء، واعتماده على حفظه، كان ربما اشتبه عليه ما سمعه من بعض الضعفاء بما سمع من بعض الثقات، فيظن أنه سمع الأول بسند الثاني فيرويه كذلك، ولو لم يخطئ وروى كما سمع؛ لتبين أنه إن كان هناك نكارة فالحمل فيها على من فوقه"، وقال: "ومن تدبر ذلك وعلم كثرة حديث نعيم وشيوخه، وأنه كان يحدث من حفظه- وكان قد طالع كتب العلل- جزم بأن نعيماً مظلوم، وأن حقه أن يحتج به ولو انفرد، إلا أنه يجب التوقف عما يُنكر مما ينفرد به، فإن غيره من الثقات المتفق عليهم قد تفردوا وغلطوا، ... أما الاحتجاج به فيما توبع عليه

فواضـــح جدّاً"، والذي يترجح عندي أن ما ينفرد به ولا يكون فيه نكارة هو محل التدقيق والنظر في القرائن، أما ما كان فيه نكارة فيُرَدُّ، وما توبع عليه فيُقبل، قال ابن حجر في التهذيب: «أما نعيم فقد ثبتت عدالته وصـــدقه، ولكن في حديثه أوهام معروفة"، وقال: "صدوق، يخطئ كثيراً، فقيه، عارف بالفرائض"، توفي ٢٢٨هـ.(١)

- بقية بن الوليد الكَلَاعي، أبو يُحْمِد الحمصي، روى عن: بحير بن سعد، وسفيان بن عيينة، وروى عنه: إســحاق بن راهويه، ونعيم بن حماد، تكاد كلمة النقاد تتفق على أنه إذا حدث عن الثقات والمعروفين خصـوصـاً من أهل الشـام وصـرح بالتحديث فثقة ثبت، ويتوقف في حديثه عن المجاهيل وعن غير أهل بلده خصـــوصـــا إذا عنعن، لأنه معروف بالتدليس، قال الذهبي: "وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات"، قال ابن حجر: "صـــدوق، كثير التدليس عن الضعفاء" توفي سنة ١٩٧هـ.(٢)

الدراسة:

يســـتغرب أبو زرعة رواية نعيم عن بقية عن بحير لهذا الحديث، ويظن أنَّ الوهْمَ فيه مِن قِبل نعيم، لأنه لا يُعرف عن بحير إلا من رواية إسماعيل بن عياش، إلا أنْ يكون بقيةُ أخذه عن إسماعيل، فأسقطه ودلسه عن بحير، ثم ذكر أن الحديث ليس موجوداً في حمص – بلد بقية– في كتبه.

يذكر أبو زرعة احتمالين في إعلال الحديث، الأول: أن يكون الوهْمُ فيه من قِبل نعيم، وذكر قرينة تقوي هذا الاحتمال، وهي أن حديث بحير هذا إنما يعرف من طريق إسماعيل، قال الترمذي: "لا نعرفه إلا من هذا الوجه"(٣)، وقد عُرف أن نعيم كثير الوهْم، وانفرد بالحديث عن بقية ولم يتابع عليه، والاحتمال الثاني: أن تكون العُهدة فيه على بقية لما عُرِفَ من تدليسه، بأن يكون الحديث عنده على الوجه المعروف عن إسماعيل، لكن دلسه، ثم ذكر قرينةً تُضعف هذا الاحتمال، وهي أن كتب بقية بحمص خالية من هذا الحديث، إذ لو كان من حديثه لكان في

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٤٦٤/٨ ترجمة:٢١٢٥، الكامل ١٤٠/١٠ ترجمة: ١٩٦٥، تهذيب الكمال ٤٦٦/٢٩ ترجمة:٦٤٥١، تذكرة الحفاظ ٤١٨/٢ ترجمة:٤٢٤، تهذيب التهذيب ٢٣٣/٤، تقريب التهذيب ترجمة:٧١٦٦.

(٢) ينظر: العلل ومعرفة الرجال ٤٧٧/٢ رقم:٣١٤١، و٣٦٦/٢ رقم:٢٦٢٤، الجرح والتعديل ٤٣٤/٢ ترجمة:١٧٢٨، تهذيب الكمال ١٩٢/٤ ترجمة:٧٣٨، تهذيب التهذيب ٢٣٩/١، تقريب التهذيب ترجمة:٧٣٤.

(٣) الجامع ٤٦٤/٢ حديث:١١٧٤.

كتبه في الغالب.

وعلى هذا فالأقرب أن يكون الحديث غير محفوظ من طريق بقية، وأن نعيم وهم فيه، وأن رواية إسماعيل هي المحفوظة، على أن بقية كثير الرواية والإغراب، فالتفرد عنه ليس بمستغرب، لكن ما ذكر من القرائن يرجح الاحتمال الأول.

والحديث من وجهه المحفوظ تفرد به بحير عن خالد بن معدان، قال الدارقطني: "تفرد به بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير الحضرمي"(١)، وقال أبو نعيم: "غريب من حديث خالد، عن كثير، تفرد به بحير"(٢)، وثلاثتهم من الثقات، وقد أخرجه عدد من الأئمة كما تقدم، وقال فيه الترمذي: "هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ورواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين أصلح".(٣)

نتيجة الدراسة:

يُضْعف النصُ النقدي أحدَ الاحتمالات في إعلال الحديث، وهو تدليس بقية له، أما التخريج فيُظهر أن عدداً من الأئمة والمصنفين أخرجوا الحديث من طريق إسماعيل عن بحير، وأن نعيماً خالفهم فرواه عن بقية، وهو ما يشير إلى وهمه، فاتفق النص النقدي والتخريج في رجحان هذا الاحتمال.

(١) أطراف الغرائب والأفراد ١٣٣/٢ حديث:٤٣٥٩.

(٢) الحلية ٢٢٠/٥.

(٣) الجامع ٤٦٤/٢ حديث:١١٧٤.

الحديث رقم (٢٥):

قال البزار – في مسـنده ١٠٢/٧ حديث:٢٦٥٨-: "حدثنا إبراهيم بن عبد الله، قال: أخبرنا الوليد بن صـالح، عن عيسـى بن يونس، عن الأحوص بن حكيم، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير، عن معاذ بن جبل ﷺ:((أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم))".

النص النقدي:

سُئل أبو زرعة عن: حديث رواه مصعب بن سعيد المِصِّيصي، وأحمد بن سليمان بن أبي الطيب كلاهما عن عيسى بن يونس، عن الأحوص بن حكيم، عن أبي الزاهرية، عن جُبير بن نُفير، عن معاذ بن جبل، قال: ((احتجم النبي ﷺ وهو صائم))؟.

فقال أبو زرعة: "هذا خطأ، في كتاب عيسى بن يونس، عن الأحوص بن حكيم، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير: أن النبي ﷺ احتجم ... مرسل".(١)

التخريج:

أخرج الرواية الموصولة البزار في مسنده ١٠٢/٧ حديث:٢٦٥٨ من طريق الوليد بن صالح.

والطبراني في الكبير ٩٣/٢٠ حديث: ١٨٠ من طريق عمار بن كعب.

ورواه مصعب المصيصي، وأحمد بن سليمان بن أبي الطيب، كما ذكر ابن أبي حاتم في العلل ١٤٢/٣ مسألة: ٧٦٥.

كلهم (الوليد، وعمار، ومصعب، وأحمد) عن عيسى بن يونس به.

أما الرواية المرسلة –والتي ذكر أبو زرعة أنها في كتاب عيسى بن يونس– فلم أقف فيما بحثت فيه من المصادر على من خرجها.

دراسة رجال الإسناد:

- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، أبو عمرو الكوفي، روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وهشام بن عروة، وروى عنه: علي بن حجر المروزي، والوليد بن صالح، تقدمت

(١) علل ابن أبي حاتم ١٤٢/٣ مسألة: ٧٦٥، مقارنة المرويات، أ.د. إبراهيم اللاحم ١٨٤/١.

ترجمته.(١)

- الوليد بن صالح الضبي، أبو محمد البغدادي، روى عن: عيسى بن يونس، إسرائيل بن يونس، وروى عنه: البخاري، وإبراهيم الحربي، الأغلب على توثيقه، قال ابن حجر: "ثقة"، توفي بعد المئتين.(٢)
- أحمد بن سليمان بن أبي الطيب، أبو سليمان المروزي، روى عن: إسماعيل بن مجالد، وإسماعيل بن علية، وروى عنه: البخاري تعليقاً، أبو زرعة، وثقه أحمد وأبو زرعة، وضعفه أبو حاتم، قال ابن حجر: "صدوق، حافظ، له أغلاط، ضعفه بسببها أبو حاتم"، توفي حدود ٢٣٠هـ.(٣)
- مصعب بن سعيد، أبو خيثمة المصيصي، روى عن: عبيد الله بن عمر، وعيسى بن يونس، وروى عنه: أبو حاتم، وقال: "وكان صدوقاً"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ربما أخطأ، يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات وبيَّن السماعَ في خبره، لأنه كان مدلساً"، وقال ابن عدي: "يحدث عن الثقات بالمناكير ويصحف عليهم...، والضعف على حديثه بين".(٤)
- عمار بن كعب، لم أقف على ترجمة له.
- الأحوص بن حكيم، أبو عمير الحمصي، روى عن: خالد بن معدان، وأبي الزاهرية، وروى عنه: حماد بن أسامة، وعيسى بن يونس، وثقه يحيى القطان وابن المديني في موضع، وفي موضع قال: "لا يكتب حديثه"، وضعفه ابن معين، وأحمد، والنسائي، وأبو حاتم، وقال الدارقطني: "يعتبر به إذا حدث عن ثقة"، وهو إلى الضعف أقرب، وقال ابن حجر: "ضعيف الحفظ".(٥)

---

(١) ينظر: ص٦١.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٧/٩ ترجمة:٣٠، تهذيب الكمال ٢٨/٣١ ترجمة:٦٧١٠، تهذيب التهذيب ٣١٧/٤، تقريب التهذيب ترجمة:٧٤٢٩.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٥٢/٢ ترجمة:٥٨، تهذيب الكمال ٣٥٧/١ ترجمة:٥٢، تهذيب التهذيب ٢٩/١، تقريب التهذيب ترجمة:٥١.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٣٠٩/٨ ترجمة:١٤٢٨، الثقات ١٧٥/٩، الكامل ٥٨٥/٩ ترجمة:١٨٥٢.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل ٣٢٧/٢ ترجمة:١٢٥٢، تهذيب الكمال ٢٨٩/٢ ترجمة:٢٧٨، تهذيب التهذيب ٩٩/١، تقريب التهذيب ترجمة:٢٩٠.

الدراسة:

يعل أبو زرعة رفع الحديث، بما في كتاب عيسى بن يونس وهي الرواية المرسلة.

وذلك لأن الكتاب أحفظ، وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن معاذ، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا نعلم حدث به عن عيسى بن يونس إلا الوليد بن صالح".(١)

وقد روى أبو أسامة حماد بن أسامة، عن الأحوص بن حكيم، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير، أن معاذاً احتجم وهو صائم.(٢)

وروى سعيد بن محمد الثقفي، عن الأحوص بن حكيم، عن خالد بن معدان، وراشد بن سعد، عن جبير بن نفير، أن رسول الله ﷺ احتجم وسط رأسه.(٣) وليس فيها ذكر الصوم.

والذي يظهر لي أن هذا الاختلاف مرده إلى الأحوص بن حكيم لضعف حفظه، كما تقدم في ترجمته.

وحديث احتجام النبي ﷺ وهو صائم، يروى عن عدد من الصحابة أَمْثَلُها حديث ابن عباس.(٤)

نتيجة الدراسة:

تبين بالتخريج أن الحديث يروى عن عيسى بخلاف ما هو في كتابه، وقدم أبو زرعة الرواية المرسلة الموجودة في كتاب عيسى على الرواية التي يرويها عدد من الرواة؛ لأن الكتاب أحفظ، ولأن الرواة عن الأحوص يرونه إما مرسلاً عن جبير، وإما من فعل معاذ.

---

(١) مسنده ١٠٢/٧ حديث:٢٦٥٨.

(٢) المصنف لابن أبي شيبة ٢١٨/٦ رقم: ٩٤٢٢.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٨٤/١.

(٤) ينظر مثلاً: أحمد ٣٤٨/١ حديث:١٨٤٩، والبخاري ٣٣/٣ حديث: ١٩٣٨، وابن ماجه ٢١٦/٢ حديث:١٧٠٦، وأبو داود ٥٣٧/٢ حديث:٢٣٧٢، والترمذي ١٣٧/٢ حديث:٧٧٥، والنسائي في الكبرى ٣٤٠/٣ حديث:٣٢٠٢، وغيرهم، وبعضهم يزيد: "وهو محرم".

الحديث رقم (٢٦):

قال تَمَّام بن محمد الرازي[١] – في فوائده ٢/ ١٨٢ حديث: ١٤٧٧ –: "حدثنا علي بن الحسن بن إبراهيم بن سعد بن عطاء بن دينار بن سعد الحلبي من حفظه، ثنا أبو علي الحسن بن محمد ابن وجه الفاقعة السَّكُوني، ثنا محمد بن مُصَفَّى، ثنا بقية بن الوليد، ثنا شعبة، ثنا سِمَاك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس: ((أن النبي ﷺ أجاز شهادة أعرابي في رؤية الهلال لصوم شهر رمضان))".

النص النقدي:

قال حمزة بن يوسف السهمي[٢]: "سمعت أبا بكر بنَ المقرئ[٣] يقول: سألتُ أبا عَروبة[٤]، قلتُ: رجل بحِمص يقال له: وجه القانعة، حدَّث بحديث عن ابن المصفى، عن بقية، عن شعبة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ أجاز شهادة أعرابي في رؤية الهلال؟.

قال أبو عروبة: هذا عندي باطل، كتبتُ "كتاب شعبة" عن ابن المصفى، من أوله إلى آخره من أصله، فما رأيت فيه من ذا مرسلاً ولا مسنداً، وإنما يعرف هذا الحديث مرفوعاً من حديث زائدة عن سماك".[٥]

التخريج:

أخرجه تمام في فوائده ٢/ ١٨٢ حديث: ١٤٧٧ –ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه ٤١/٣١٠ – عن علي بن الحسن بن إبراهيم الحلبي عن أبي علي الحسن[٦] بن محمد ابن وجه

---

(١) هو: الحافظ تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر البجلي، أبو القاسم الرازي ثم الدمشقي، محدث الشام، توفي سنة ٤١٤ هـ. تاريخ دمشق ١١/٤٥ ترجمة: ٩٩٨، سير أعلام النبلاء ١٧/٢٨٩ ترجمة:١٧٧.

(٢) هو: الحافظ حمزة بن يوسف بن إبراهيم القرشي، أبو القاسم الجرجاني، توفي ٤٢٧هـ. تاريخ بغداد ٩/٤٢٤ ترجمة:٢٢٦.

(٣) هو: الحافظ محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان، أبو بكر الأصبهاني، المعروف بابن المقرئ، مسند أصبهان، توفي سنة ٣٨١هـ. أخبار أصبهان ٢/٢٩٧.

(٤) ينظر ترجمته: ص٢١.

(٥) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني ص ١٩٣ مسألة: ٤٢٠.

(٦) تصحفت في تاريخ دمشق إلى: الحسين.

الفاقعة به.

دراسة رجال الإسناد:

- محمد بن مُصَفَّى بن بُهْلُول القرشي، أبو عبد الله الحمصي، قال أبو حاتم: "صدوق"، وقال النسائي: "صالح"، وقال صالح بن محمد البغدادي: "كان مخلطاً، وأرجو أن يكون صادقاً، وقد حدث بأحاديث مناكير"، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال: "كان يخطئ"، قال الذهبي: "كان ابن مصفى ثقة، صاحب سنة، من علماء الحديث"، والراجح أنه صدوق، قال ابن حجر: "صدوق، له أوهام، وكان يدلس"، توفي سنة ٢٤٦هـ.(١)
- الحسن بن محمد السَّكُوني(٢)، أبو علي الحمصي، يعرف بابن وجه الفاقعة، لم أقف على كلام فيه سوى قول الذهبي: "غمزه أبو عروبة".(٣)

الدراسة:

يحكم أبو عروبة على حديث الحسن بن محمد – الملقب بابن وجه الفاقعة– هذا بالبطلان، ويستدل لذلك بأنه لا وجود له في كتاب شعبة، وإنما يعرف هذا الحديث مرفوعاً من حديث زائدة عن سماك.

والمراد بقوله: "كتاب شعبة"، كتاب بقية عن شعبة، فقد ذكر ابن عدي أن لبقية عن شعبة كتاباً(٤)، وذكر يحيى بن معين أن عند بقية ألفي حديث عن شعبة(٥).

فلما كانت أحاديث بقية عن شعبة – من رواية ابن المصفى– محصورة في كتاب، كانت مخالفة الكتاب قرينة قوية على الوهْم، لذا بدأ ابن أبي عروبة بها، ثم ذكر مخالفة هذه الرواية

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١٠٤/٨، ميزان الاعتدال ٤٣/٤ ترجمة:٨١٨١، تهذيب الكمال ٤٦٥/٢٦ ترجمة:٥٦١٣، تهذيب التهذيب ٧٠٣/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٦٣٠٤.

(٢) السَّكُوني: بفتح السين وضم الكاف، نسبة إلى السَّكون بطن من كندة. الأنساب ١٠١/٧.

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال ٣٣١/٤ ترجمة: ٩٣٣٧، لسان الميزان ٣٧٥/٨ ترجمة:٨٣٣٥، وقد اختلفت المصادر في ضبط لقبه، ففي فوائد تمام –كما تقدم – وعنه ابن عساكر: "ابن وجه الفاقعة"، وفي بعض نسخ الميزان: وجيه القانفة، وفي بعضها: وجيه القانف، وفي اللسان: وجه القانعة.

(٤) ينظر: الكامل لابن عدي ٥٤١/٢.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال ١٩٧/٤ ترجمة:٧٣٨.

للرواية المشهورة.

وتبين بالتخريج تفرد ابن وجه الفاقعة بها، وهو في حكم المجهول، وكل هذا يؤيد الحكم ببطلان هذه الرواية.

والرواية التي أشار إليها أبو عروبة هي رواية زائدة بن قدامة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً وهي الرواية المشهورة(١)، وقد أعلها النسائي بالرواية المرسلة لسماك عن عكرمة(٢)، وقال: "هي أولى بالصواب".(٣)

وأصح ما في الباب حديث ابن عمر رضي الله عنهما: "تراءى الناس الهلال، فأخبرت رسول الله ﷺ أني رأيته، فصام وأمر الناس بالصيام"(٤)

نتيجة الدراسة:

تبين بالتخريج تفرد الراوي وهو ما يؤيد ما تضمنه النص النقدي من الحكم ببطلان هذه الرواية والاستدلال لذلك بمخالفة الكتاب.

ويستفاد من هذا المثال وغيره أن حديث الراوي إن كان محصوراً في كتاب كان تحديث الراوي بما ليس في كتابه قرينةً قويةً على الوهْم، وربما ارتقت إلى الدليل القوي، الذي يجزم بسببه الناقدُ ببطلان المخالفة؛ وذلك لسهولة الإحاطة بما في هذا الكتاب، وظهورِ أمر المخالفة، وفي مقابل ذلك ما لو كان الراوي أو شيخه من المكثرين جداً فإن مخالفة ما في الكتب والأصول لا تكون بنفس قوة الحال الأولى، مثاله عندما قيل لليث: إنا نسمع منك الحديث ليس في كتبك؟ فقال: "أوَ كلُّ ما في صدري في كتبي؟! لو كتبت ما في صدري ما وسعه هذا المركب".(٥)

---

(١) أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه ٦٨/٣ حديث:٩٥٦٠، والدارمي في سننه ١٠٥٣/٢ حديث:١٧٣٤، وابن ماجه ٢٠١/٢ حديث:١٦٧٥، وأبو داود ٥٢٣/٢ حديث:٢٣٤٠، والترمذي ٦٧/٢ حديث:٦٩١، والنسائي حديث:٢١٣١، وغيرهم.

(٢) النسائي ٢١٧/٤ حديث:٢١٣٢، ٢١٣٣.

(٣) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي ٥٧٧/٤ حديث:٦١٠٤.

(٤) أخرجه الدارمي ١٠٥٢/٢ حديث:١٧٣٣، وأبو داود ٥٢٤/٢ حديث:٢٣٤٢، وابن حبان ٢٣١/٨ حديث:٣٤٤٧، وغيرهم.

(٥) تهذيب الكمال ٢٦٤/٢٤.

الحديث رقم (٢٧):

قال ابنُ أبي حاتم – في تفسيره ٦٤٤/٢ حديث:٣٤٧٠–: "حدثنا أبي، ثنا عيسى بن حماد زُغْبة، ومحمد بن سلمة المُرَادِيُّ، قالا: ثنا حَجَّاج بن سليمان بن القُمْري، عن الليث بن سعد، عن محمد بن عجلان، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: ((كلُّ ابنِ آدم يلقى اللهَ بذنب قد أذنبه، يعذبُه عليه إنْ شاء أو يرحمُه، إلا يحيى بنَ زكريا فإنه كان سيداً، وحَصُوراً[١]، ونبيّاً، من الصالحين))، ثم أهوى النبيُّ ﷺ إلى قَذاةٍ[٢] من الأرض فأخذها، وقال: ((كان ذَكَرُه مثلَ هذه القذاةِ)).

النص النقدي:

قال ابن أبي حاتم: قال أبي: "لم يكن هذا الحديث عند أحد غير الحَجاج، ولم يكن في كتاب الليث، وحَجاج شيخ معروف".[٣]

التخريج:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٦٤٤/٢ حديث:٣٤٧٠، والطبراني في الأوسط ٣٣٣/٦ حديث:٦٥٥٦، وابن عدي في الكامل ٣٠١/٣ حديث:٤٣٩٤– ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه ١٩٤/٦٤– من طرق عن محمد بن سلمة المرادي به.

*** تابعه عيسى بن حماد**

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٦٤٤/٢ حديث:٣٤٧٠ من طريق عيسى عن حجاج به.

دراسة رجال الإسناد:

- الليث بن سعد الفَهْميُّ، أبو الحارث المِصري، تقدمت ترجمته.[٤]

---

(١) الحصور: "الذي لا يأتي النساء، سُمي به لأنه حُبس عن الجماع ومُنع، فهو فَعول بمعنى مفعول". النهاية ٣٩٥/١ مادة: حصر.

(٢) القذاة: "ما يقع في العين والماء والشراب من تراب، أو تبن، أو وسَخ، أو غير ذلك". النهاية ٣٠/٤ مادة: قذا.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ٦٤٤/٢ حديث:٣٤٧٠، والعلل له ١٠٠/٥ مسألة:١٨٣٥.

(٤) ينظر: ص٧٨.

- حجاج بن سليمان الرُعَيْنى[١]، أبو الأزهر القُمْرِيُّ[٢]، المصري، قال الحاكم: "ثقة، مأمون"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يُعتبر بحديثه إذا روى عن الثقات"، قال أبو حاتم: "هذا شيخ، معروف"، وقال أبو زرعة: "منكر الحديث"، وقال ابن يونس: "في حديثه خطأ ومناكير"، قال ابن عدي: "يحدث عن الليث وابن لهيعة أحاديث منكرة"، والذي يظهر لي أنه إلى الضعف أقرب، ولكن ليس ضعفاً شديداً، ويبدو لي أنه ليس محدثاً إنما اتفقت له رواية عدد من الأحاديث، وقول ابن يونس مقدم فيه لأنه من أهل بلده.[٣]
- محمد بن سَلَمةَ المُرادي، الجَمَلي[٤] مولاهم، أبو الحارث المصري، روى عن: أبي الأزهر الحجاج بن سليمان، وعبد الله بن وهب، روى عنه: مسلم، وأبو حاتم، متفق على توثيقه، توفي سنة ٢٤٨هـ.[٥]
- عيسى بن حماد التُجِيبي[٦]، أبو موسى المصري، الملقب زُغْبة، روى عن: عبد الله بن وهب، والليث بن سعد، وروى عنه: مسلم، وأبو حاتم، متفق على توثيقه، توفي سنة ٢٤٨هـ.[٧]

---

(١) الرُعَيْنى:" بضم الراء وفتح العين المهملة وبعدها الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى ذي رُعَين من اليمن، ...، نزلت جماعة منهم مصر". الأنساب للسمعاني (١٣٩/٦).

(٢) القُمْري: "نسبة إلى قُمْر، بلدة بِمِصْر، كأنه الجص لبياضه". معجم البلدان ٣٩٧/٤.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ١٦٢/٣ ترجمة:٦٨٧و٦٨٨، الثقات ٢٠٢/٨، تاريخ ابن يونس الصدفي ١٠٩/١ ترجمة:٢٨٩، الكامل ٣٠١/٣ ترجمة:٤١١، المستدرك ١١٨/١، وقد جعل ابن أبي حاتم حجاج بن سليمان الرعيني، وحجاج بن سليمان القمري راويين مختلفين، ومثله الذهبي في الميزان ٤٦٢/١-٤٦٣، وقد نبه ابن حجر على أنهما واحد وأنه قد جاء في ترجمة الرعيني-عند ابن عدي- أنه المعروف بابن القمري، ينظر: لسان الميزان ٥٦٢/٢ ترجمة:٢١٤٩.

(٤) "الجملي: بفتح الجيم والميم وبعدهما اللام، هذه النسبة إلى جمل، وهو بطن من مراد" الأنساب ٣٠٢/٣، والمرادي: نسبة إلى مراد بن مَذْحِج من قحطان. ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب ١٨٨/٣.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل ٢٧٧/٧ الترجمة:١٤٩٩، تهذيب الكمال ٢٨٧/٢٥ ترجمة:٥٢٥٤، تهذيب التهذيب ٥٧٦/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٥٩٢١.

(٦) التجيبي: نسبة إلى تُجِيب قبيلة من كندة، نزلت مصر، وبالفسطاط محلة تنسب إليهم. الأنساب ٢٤/٣.

(٧) ينظر: الجرح والتعديل ٢٧٤/٦ ترجمة:١٥٢٠، تهذيب الكمال ٥٩٥/٢٢ ترجمة:٤٦٢٢، تهذيب التهذيب ٣٥٦/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٥٢٩١.

الدراسة:

يخبر أبو حاتم بأن حجاجاً تفرد بهذا الحديث عن الليث، وأن الحديث ليس في كتاب الليث، وقوله في حجاج إنه "شيخ معروف" مشعر بشيء من الضعف وقلة حديثه.(١)

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عجلان إلا الليث، ولا عن الليث إلا حجاج بن سليمان، تفرد به محمد بن سلمة المرادي"(٢)، لكن تبين بالتخريج أن عيسى تابع محمد بن سلمة.

فالحديث تفرد به حجاج وحاله لا تحتمل التفرد، يضاف إلى هذا أيضاً عدم وجود الحديث في كتاب شيخه الليث، وهو ما يؤكد وهم حجاج فيه.

وقد جرت عادة العلماء بعدم التشديد في أسانيد التفسير، متى ما خلت من النَّكارة في المتن(٣)، فإن كان فيها ما ينكر تطلبوا لها من العلل ما يدفعونها به، وهذا الحديث قد أنكر مضمونه جمع من المفسرين، وذلك أنَّ العنين لا فضل له في ترك النساء، إنما الفضل أن يكون معصوماً من الذنوب، أو مانعاً نفسه من الشهوات، قال القاضي عياض: "فاعلم أن ثناء الله تعالى على يحيى بأنه حَصورُ ليس كما قال بعضهم: إنه كان هَيُوباً(٤)، أو لا ذَكَرَ له، بل قد أنكر هذا حُذَّاقُ المفسرين ونقاد العلماء، وقالوا: هذه نقيصة وعيب، ولا تليق بالأنبياء، وإنما معناه أنه معصوم من الذنوب؛ أي: لا يأتيها، كأنه حُصِر عنها، وقيل: مانعاً نفسه من الشهوات، وقيل: ليست له شهوة في النساء، فقد بان لك من هذا أن عدم القدرة على النكاح نقص، وإنما الفضل في كونها موجودة ثم قمعها...".(٥)

---

(١) ينظر: ملامح كلية من منهج الحافظ أبي حاتم الرازي، بحث محكم، أ.د. عبد الله بن مرحل السوالمة، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، العدد: التاريخ ١٤٢١هـ.

(٢) الأوسط ٣٣٣/٦ حديث:٦٥٥٦.

(٣) ينظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير د.مساعد الطيار ٣١٣/٢، والتقريب في أسانيد التفسير لعبد العزيز الطريفي ص ١٥، ٢٧-٣٣.

(٤) الهيوب: الذي يخاف الناس. القاموس المحيط ص ١٤٥. والمراد: يخاف الجماع.

(٥) الشفا للقاضي عياض ١١٦/١.

نتيجة الدراسة:

تبين بالتخريج تفردُ حجاجٍ بالحديث، كما ذكر أبو حاتم، وأضاف أبو حاتم قرينةَ عدمِ وجود الحديث في كتاب شيخ الراوي لتقوية جانب تضعيف الحديث.

الحديث رقم (٢٨):

قال ابن أبي حاتم – في العلل ٢/ ٥٣ مسألة: ٢١١-: "حدثنا أبي، قال: حدثنا سُنَيد بن داود، قال: حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن ابن شهاب الزهري، عن بُسْرِ بن سعيد، عن زينبَ الثقفية: أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا شَهِدَتْ إحداكُنَّ العشاءَ فلا تمسَّ طيباً)).

النص النقدي:

قال إبراهيم بن أبي داود (١): "قلت ليحيى بن معين: روى الزهري عن بُسر بن سعيد؟ قال: ما أحفظ، هل تحفظ أنت له شيئاً؟ قلت له: نعم، حديثَ ابن أبي فُدَيك(٢)، وحديثاً رواه سُنيد، عن حجاج الأعور، فقال لي: أما حديث ابن أبي فديك فنعم، وأما حديث حجاج فإني نظرت في كتابي – الذي سمعته منه بالمصيصة، وقابلتُ به كتابَ حجاجٍ قبل أن أسمعه، ثم حدثني به حجاجٌ، وقابلته بكتابٍ مرة أخرى – وليس فيه الزهري، هذا باطل، إنما حدثنا به حجاج: عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن بسر بن سعيد، قال يحيى: وأظنه إنما رواه زياد، عن ابن عجلان، أرسله ابن جريج، ثم قال يحيى: فَعَلَ اللهُ بهؤلاء الذين يطلبون المسند وَفَعَلَ، حملوا الناس على الكذب".(٣)

قال ابن أبي حاتم: "قال أبي: لم يَرو هذا الحديثَ عن ابن شهاب سوى زياد بن سعد، ولا روى عن زياد بن سعد غيرُ ابن جُريج، ولا عن ابن جريج إلا حَجَّاجٌ، ولا عن حجاج إلا

---

(١) هو: إبراهيم بن سليمان بن داود الأسدي، أبو إسحاق البَرَلُّسي –نسبة إلى بَرَلُّس بليدة على شاطئ نيل مصر قرب البحر من جهة الإسكندرية –، ثقة حافظ، توفي بمصر سنة ٢٧٢هـ. ينظر: تاريخ ابن يونس ٢/ ١٠ ترجمة:١٢، ومعجم البلدان ١/ ٤٠٢.

(٢) هو: محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، الدِّيْلي –نسبة إلى بني الدِّيْل من الأزْد– مولاهم، أبو إسماعيل، قال ابن حجر: "صدوق"، توفي سنة ٢٠٠هـ. ينظر: تقريب التهذيب ترجمة: ٥٧٣٦، والأنساب للسمعاني ٥/ ٤٠١، والحديث المقصود هو ما يرويه ابن أبي فديك، عن موسى بن يعقوب، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن بسر، عن زيد بن خالد الجهني أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من جهز غازياً فله مثل أجره"، أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٦/ ٢٣٠، ويعقوب بن سفيان في المعرفة ١/ ٤٢٢، وابن حبان في صحيحه ١٠/ ٤٩٠ حديث:٤٦٣٢.

(٣) الكامل ١/ ٣٦٣ مسألة:٩١٣، وذكر القصة ابن عبد البر في التمهيد ٢٤/ ١٧٣ بسياق مقارب، وفيها أن ابن معين أجابه بعد أيام، قال: " فلما كان يوم الجمعة الثانية، قال لي –أي ابن معين–: نظرت في الحديثين...".

سُـــنَيدٌ، غير أنَّ أبا زرعة حدثني بعورته، أخبرني أنه ذَكر هذا الحديث ليحيى بن معين، فقال: رأيتُ هذا الحديثَ في كتاب حجاج، عن ابن جريج، عن زياد، عن بســـر، ليس فيه الزهري"، قال ابن أبي حاتم: "وقرأ علينا أبو زرعة هذا الحديثَ: عن ســـنيد – هكذا –، فأملى علينا أبو زرعة وقال: أَخبرتُ بهذا الحديثَ يحيى بنَ معين، فقال: كتَبْتُه من كتاب حجاج، عن ابن جريج، عن زياد بن ســـعد، عن بســـر بن ســـعيد، عن زينب الثقفية، عن النبي ﷺ، ليس فيه الزهري".(١)

التخريج:

هذا الحديث يرويه حجاج واختلف عليه من وجهين:

الأول: حجاج، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن بسر بن سعيد، عن زينب.

ذكره عن ابن معين ابنُ أبي حاتم في العلل ٥٤/٢ مســـالة:٢١١، وابنُ عدي في الكامل ٣٦٣/١ مسألة:٩١٣، وابنُ عبد البر في التمهيد ١٧٣/٢٤ ولم أقف على من أخرجه.

الثاني: حجاج، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن بُسْرِ بن سعيد، عن زينب.

أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ٥٣/٢ مسألة:٢١١ من طريق سنيد.

والدارقطني في العلل ٨٦/٩ حديث:١٣، وابن عبد البر في التمهيد ١٧٢/٢٤ من طريق الهيثم بن خالد.

كلاهما عن حجاج به بنحوه.

وأخرجه النسائي ٩٢/٨ حديث:٥١٧٨، وفي الكبرى ٣٥٢/٨ حديث:٩٣٧٢ عن يوسف بن سعيد أنه قال: بلغني عن حجاج.

(١) العلل ٥٤/٢ مسألة:٢١١.

دراسة رجال الإسناد:

- حَجَّاج بن محمد المِصِّيْصِي(١)، أبو محمد الأعور، روى عن: ابن جريج، وشعبة، وروى عنه: سنيد بن داود، ويحيى بن معين، متفق على توثيقه، قال ابن معين: "كان أثبتهم في ابن جريج"، وقال أحمد: "الكتبُ كلُّها قرأها على ابن جريج إلا كتاب التفسير .."، قال أبو داود: "بلغني أن يحيى كتب عنه نحواً من خمسين ألف حديث"، وقد نُسب إلى التغير والاختلاط في آخر عمره، قال الذهبي: "ما هو تغيُّراً يَضُرُّ،...،كان من أبناء الثمانين، وحديثه في دواوين الاسلام، ولا أعلم له شيئاً أُنكِرَ عليه، مع سعة علمه"، قال ابن حجر: "ثقة، ثبت، لكنه اختلط في آخره عمره لما قدم بغداد قبل موته"، توفي سنة ٢٠٦هـ.(٢)

- سُنَيْد بن داود، أبو علي المِصِّيْصِي، واسمه الحسين، وسُنيد لقبٌ غَلب عليه، روى عن: حجاج بن محمد، والحكم بن سنان، وروى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم، قال الإمام أحمد: "قد كان سُنيد لزم حجاجاً قديماً، قد رأيت حجاجاً يُملي، وأرجو أنْ لا يكون حدَّث إلا بالصدق"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما خالف"، وقال أبو حاتم في موضع: "صدوق"، وفي آخر: "ضعيف"، وقال أبو داود: "لم يكن بذاك"، وقال النسائي: "ليس بثقة"، قال الخطيب: "لا أعلم أيَّ شيءٍ غَمَصُوا على سنيد، وقد رأيت الأكابر من أهل العلم رووا عنه، واحتجوا به، ولم أسمع عنهم فيه ألا الخير، وقد كان سنيد له معرفة بالحديث وضبطٌ"، قال ابن حجر: "ضُعِّف مع إمامته ومعرفته، لكونه كان يلقن حجاج بن محمد شيخه"، توفي سنة ٢٢٦هـ.(٣)

- الهيثم بن خالد بن يزيد القرشي، المصيصي، مولى آل عثمان بن عفان، روى عن: حجاج بن محمد، والحكم النافع، وروى عنه: القاسم بن إسماعيل، ويحيى بن محمد بن صاعد،

---

(١) نسبة إلى المِصِّيْصَة: "مدينة على شاطئ جَيْحَان، من ثغور الشام، بين أنطاكية وبلاد الروم، تقارب طَرسوس". معجم البلدان ١٤٥/٥.

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى ٣٣٥/٩ ترجمة:٤٣٢١، الجرح والتعديل ١٦٦/٣ ترجمة:٧٠٨، تهذيب الكمال ٤٥١/٥ ترجمة:١١٢٧، تهذيب التهذيب ٣٦٠/١، تقريب التهذيب ترجمة:١١٣٥.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٣٢٦/٤ ترجمة:١٤٢٨، تهذيب الكمال ١٦١/١٢ ترجمة:٢٦٠٠، تهذيب التهذيب ١٢٠/٢، تقريب التهذيب ترجمة:٢٦٤٦.

ضعفه الدارقطني، قال ابن حجر: "ضعيف"، من الطبقة الحادية عشرة.(١)

الدراسة:

يُسأل ابنُ معين عن الحديث محل الدراسة، فيرجع إلى كتابه عن حجاج –ويذكر من عنايته بكتابه ما يبين به تمام ضبطه له– ثم يخبر بأنه ليس في كتابه ولا في كتاب شيخه حين كتب الحديث منه ذكرٌ للزهري في إسناد الحديث، ويحكم على هذه الرواية بالبطلان، ثم يبين – احتمالاً– الوجهَ الذي كانت عليه هذه الرواية.

فاجتمع في إعلال رواية سنيد: عدم وجود المتابعة المعتبرة لضعف الهيثم بن خالد، ومخالفتها لكتاب الشيخ وكتابِ القرين الثبت، والكتاب أحفظ، وعليه يكون الحمل فيه على سنيد.

والحديث من وجهه الراجح الوجه الأول تفرد به حجاج عن ابن جريج، وهو أيضاً منقطع ما بين زياد بن سعد الخراساني وبسر بن سعيد.

والحديث أخرجه الإمام مسلم من طريق مخرمة بن بكير، ومحمد بن عجلان، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن زينب الثقفية بنحوه(٢)، ويرويه عدة غير الإمام مسلم.

نتيجة الدراسة:

تبين بالنص النقدي أن رواية سنيد مخالفة لما في كتاب الشيخ وكتاب القرين، وتبين بالتخريج أن الحديث لا يرويه إلا سنيد، والهيثم عن حجاج، والهيثم ضعيف، فاتفق النص النقدي والتخريج في إعلال رواية سنيد وبيان أن الحمل فيه عليه.

---

(١) ينظر: سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٥٨ مسألة: ٢٣٨ وفيه اسم جده عبد الله بدلا من يزيد، تهذيب الكمال ٣٨٠/٣٠ ترجمة:٦٦٤٧، تهذيب التهذيب ٢٩٧/٤، تقريب التهذيب ترجمة:٧٣٦٨، ذكره المزي تمييزاً.

(٢) ٣٣/٢ حديث:٤٤٣.

المبحث الثالث: الإعلال بكتاب قرين الراوي

الحديث رقم (٢٩):

قال ابن عدي – في الكامل ٣٦٢/٨ ترجمة: ١٤٥٠ –: "أخبرنا الســـاجي، ومحمد بن أحمد بن أبي سليمان، عن عبد الله بن سعيد، عن وكيع، حدثنا شعبة، عن عبد الملك بن أبي سـليمان، عن عطاء، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: ((الجار أحق بشُـفْعَتِه[1] يُنتَظرُ بها إن كان غائباً إذا كان طريقُهما واحداً))".

النص النقدي:

قال عبد الله بن الإمام أحمد: "ذَكر أبي حديثَ وكيع، عن شـــعبة، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ في الشفعة، قال: ليس هو في كتاب غندر".[2]

التخريج:

أخرجه ابن عدي في الكامل ٣٦٢/٨ حديث:١٢٩٢٧ من طريق عبد الله بن ســـعيد أبي سعيد الأشج.

وأبو طاهر المخلِّص كما في الفوائد المنتقاة الحسان العوالي من حديث المُخَلِّص انتخاب أبي الفتح ابن أبي الفوارس ص: ٢٢٨ حديث:٤٧ من طريق محمد بن يزيد أبي هشام الرفاعي.

كلاهما (عبد الله، ومحمد) عن وكيع.

*** تابعه عثمان بن جبلة.**

أخرجه ابنُ عدي معلقاً ٣٦٢/٨ من طريق عبدان المروزي – وهو عبد الله بن عثمان بن جبلة عن أبيه عثمان عن شعبة به.

---

(١) أي: بانتزاع حصة شريكه بعوض، قال الشيخ عبد الله البسام رَحِمَهُ اللَّهُ: "الشُفعة: تطلق على التملك، وعلى الحصة المملوكة، فتعريفها شرعاً على المعنى الأول: استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه ممن انتقلت إليه بعوض"، تيسير العلام شرح عمدة الأحكام ١١٥/٢.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٣٣ مسألة: ٥٩٩.

دراسة رجال الأسناد:

- شعبة بن الحجاج، تقدمت ترجمته.(١)
- وكيع بن الجراح، تقدمت ترجمته.(٢)
- عثمان بن جبلة بن أبي رواد العَتَكيُّ مولاهم، روى عن: شعبة، عبد الله بن المبارك، وروى عنه: ابنه عبد الله، وعبد العزيز بن عثمان شاذان، موثق، قال ابن حجر: "ثقة"، توفي سنة.(٣)

الدراسة:

يذكر الإمام أحمد أن حديث "الجار أحق بشفعته ..." -والذي يرويه وكيع عن شعبة- ليس موجوداً في كتاب غندر.

وإنما ذكر أحمدُ كتابَ غندر في هذا الموضع لما عُرف عنه من اعتناءٍ بحديث شعبة، قال أحمد: "سمعت غندراً يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب فيها عن أحدٍ غيره، قال: وسمعته يقول: كنت أسمع منه الحديث، فأكتبه، ثم آتيه فأعْرِضُه عليه"(٤)، فما روي عن شعبة ولم يوجد في كتاب غندر كان عدمُ وجوده في كتابه قرينةً على عدم ثبوته عن شعبة، إذ لو كان من حديث شعبة لكان الغالب ألا يفوت مَن لازمه عشرين عاماً مع ضبط في التحمل.

والحديث تفرد به وكيع، عن أصحاب شعبة المقدَّمين فيه كابن القطان، ومعاذ بن معاذ، وابن المبارك، وعبد الله بن إدريس، والنضر بن شميل، ومحمد بن جعفر، وغيرِهم ممن عُدُّوا في طبقات أعلى من طبقة وكيع.(٥)

أما متابعة عثمان بن جبلة فلم يذكر ابن عدي من دون عبد الله بن عثمان لينظر في

---

(١) ينظر: ص٩١.

(٢) ينظر: ص٩٦.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ١٤٦/٦ ترجمة:٧٩٥، تهذيب الكمال ٣٤٤/١٩ ترجمة:٣٧٩٥، تهذيب التهذيب ٥٦/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٤٤٥٣.

(٤) المعرفة والتاريخ ٢٠١/٢.

(٥) ينظر: رجال عروة وجماعة من التابعين وغيرهم للإمام مسلم ص ١٣٦، ومعرفة أصحاب شعبة أ.د.محمد التركي ١٨٩- ١٩٧.

إســـناده، وقد أعقبها بكلمة توحي بعدم ثبوت هذه المتابعة فقال: "يرويه عن شـــعبة وكيع، وعبدان المروزي عن أبيه، عن شعبة، ويعرف بوكيع".(١)

والحديث أنكره شـعبة على عبد الملك، قال أحمد: "قال شـعبة – في حديث عبد الملك بن أبي ســـليمان، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ في الشـــفعة –: أَخِّرْ مثلَ هذا ودَمِّرْ"(٢)، وقال وكيع: "سمعت شـعبة يقول: لو روى عبد الملك بن أبي سـليمان حديثاً آخر مثلَ حديث الشفعة لطرحت حديثه"(٣)؛ وذلك للسببين التاليين:

١. ما في متنه من مخالفة لحديث أبي سلمة، عن جابر(٤)، قال مهنا بن يحيى الشامي (٥): "سـألت أحمد بن حنبل عن: حديث عبد الملك هذا؟ فقال: قد أنكره شـعبة، فقلتُ: لأيِّ شـــيءٍ أَنْكره؟ فقال: حديث الزهري، عن أبي ســـلمة، عن جابر، عن النبي ﷺ خلافُ ما قال عبد الملك، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ".(٦)

٢. تفرد به عبد الملك عن عطاء، ذكره ابن معين، والبخاري وغيرهما.(٧)

وقال شعبة: "سها فيه عبد الملك بن أبي سليمان"(٨)، وقال أمية بن خالد لشعبة: "لِم تركت الرواية عن عبد الملك بن أبي سـليمان، وهو حسـن الحديث؟!، قال: مِن حُسـن حديثه أَفِرُّ، روى عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ في الشـــفعة للغائب"(٩)، قال ابن رجب: "وإنما ترك شـعبةُ حديثه لرواية حديث الشـفعة، لأن شـعبة من مذهبه أنَّ من روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه، ولم يتهم نفسَه فيتركْه؛ تَرك حديثه".(١٠)

---

(١) الكامل ٣٦٢/٨.

(٢) الجرح والتعديل ٣٦٧/٥ ترجمة:١٧١٩، والضعفاء للعقيلي ٤٩٦/٣ رقم:٣٤٤٧.

(٣) الجرح والتعديل ٣٦٧/٥ ترجمة:١٧١٩، والضعفاء للعقيلي ٤٩٦/٣ رقم:٣٤٤٩.

(٤) أخرجه البخاري في مواضع منها حديث: ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢٥٧. ولفظه: ((جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل مالٍ لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصُرِّفت الطرق، فلا شفعةَ)).

(٥) ينظر ترجمته: ص٥٩.

(٦) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ٣٨٣/٣.

(٧) ينظر: تاريخ بغداد ١٣٤/١٢، والعلل الكبير للترمذي ص ٢٣٠ حديث:٣٨٥.

(٨) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ١٧٣/٤.

(٩) الجرح والتعديل ٣٦٧/٥ ترجمة:١٧١٩، وبنحوه في الضعفاء للعقيلي ٤٩٧/٣ رقم:٣٤٥٠.

(١٠) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ٣٣٤/١، وانظر ١١١/١-١١٢.

فتحصـــل مما تقدم أن الحديث ليس في كتاب غندر، وقد تفرد به وكيع، وجاء عن شـــعبة إنكاره على عبد الملك هذا الحديث، وترك الرواية عنه لروايته هذه، وهذا كله يقوي جانب القول بنكارة هذه الرواية، قال الإمام أحمد: "هذا حديث منكر"(١) وقال هو وابن معين: "قد كان هذا الحديث ينكر عليه"(٢) أي: عبد الملك.

والحديث مشـــهور عن عبد الملك بن أبي ســـليمان(٣)، يرويه غير واحد عنه، تفرد به عن عطاء.

نتيجة الدراسة:

تبين بالتخريج أن وكيعاً تفرد بالحديث عن شعبة، وتبين بالنص النقدي أن الحديث ليس في كتاب غندر، وتبين أيضاً مخالفة متنه لحديث جابر الثابت، فانضمت هذه القرائن فقوي جانب تضعيف الحديث.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٢/٢٨١ مسألة: ٢٢٥٦.

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/٤٦٠ مسألة: ١١٦٩.

(٣) أخرجه الطيالسي في مسنده ٣/٢٥٧ حديث:١٧٨٢، أحمد ٢٢/١٥٥ حديث: ١٤٢٥٣، والدارمي في سننه ٣/١٧١٤ حديث:٢٦٦٩، وأبو داود ٣/٥٠٦ حديث: ٣٥١٨، وابن ماجة ٢/٥٣٥ حديث:٢٥٠١، والترمذي ٣/٤٥ حديث: ١٣٦٩، والنســائي في الكبرى ٦/٩٥ حديث: ٦٢٦٤، و١٠/٣٦٣ حديث: ١١٧١٤ من طرق عن عبد الملك ابن أبي سليمان.

الحديث رقم (٣٠):

قال البزار – في مسـنده ٩٧/٤ حديث:١٢٧١–: "حدثنا عمرو بن علي، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا شعبة، عن جابر، عن الشعبي، قال: أشهد على سعيد بن زيد أنه حدث: ((أن النبي ﷺ مرت به جنازة، فقام))".

النص النقدي:

سـئل الدارقطني: "عن حديث سـعيد بن زيد أن النبي ﷺ رأى جنازة فقام لها؟ فقال: "حدث به غندر، عن شعبة، عن جابر، عن الشعبي، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، قاله أحمد بن حنبل، عن غندر، وقال أبو موسى عن غندر: عن أبي سعيد بن زيد،

ورواه عمرو بن مرزوق، عن شعبة، فقال: عن سعيد بن زيد.

والأشبه بالصواب قول أحمد. حدثنا ابن مبشر، حدثنا أبو موسى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن جابر، قال: سمعت الشعبي، قال: أشهد على أبي سعيد بن زيد – قال أبو موسى: هكذا نسخته من كتاب محمد بن جعفر غندر – أن رسول الله مرت به جنازة فقام".(١)

التخريج:

هذا الحديث رواه شعبة واختلف عليه:

الوجه الأول: عن شعبة، عن جابر، عن الشعبي، قال: أشهد على سعيد بن زيد.

الوجه الثاني: عن شعبة، عن جابر، عن الشعبي، قال: أشهد على أبي سعيد بن زيد.

الوجه الأول:

أخرجه البزار في مسنده ٩٧/٤ حديث:١٢٧١ من طريق أبي داود الطيالسي.

والشاشي في مسنده ٢٤٥/١ حديث:٢٠٧، و٢٥٥/١ حديث:٢٢٦، وابن شاهين في

(١) العلل للدارقطني ٤٢٢/٤ مسألة:٦٧٠.

ناسخ الحديث ومنسوخه ص ٢٩٥ حديث:٣٣٥، كلاهما من طريق عمرو بن مرزوق.

كلاهما (الطيالسي، وعمرو) عن شعبة به وفيه: أشهد على سعيد بن زيد.

الوجه الثاني:

أخرجه أحمد في مسنده ٤٨/٢٩ حديث:١٧٥٠٤، و٣٨٧/٣١حديث:١٩٠٤٠ -ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة ٢٩١١/٥ ترجمة:٣٢٤٣، وابن الأثير في أسد الغابة ١٤١/٥ ترجمة:٥٩٥٣-.

والدارقطني في العلل ٤٢٣/٤ مسألة:٦٧٠ من طريق أبي موسى محمد بن المثنى.

كلاهما (أحمد، وأبو موسى) عن غندر عن شعبة به وفيه: أشهد على أبي سعيد بن زيد.

دراسة رجال الإسناد:

- شعبة بن الحجاج، تقدمت ترجمته.(١)
- محمد بن جعفر الهُذَليُّ، تقدمت ترجمته.(٢)
- سليمان بن داود بن الجارود، تقدمت ترجمته.(٣)

- عمرو بن مرزوق الباهلي مولاهم، أبو عثمان البصري، روى عنه: شعبة، وعمران القطان، وروى عنه: البخاري، وأبو داود، الأغلب على توثيقه، وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه، وتكلم فيه ابن المديني، قال الإمام أحمد: "عمرو بن مرزوق رجل صالح، لا أدري ما يقول علي!"، وقال: "ثقة، مأمون، فتشنا عما قيل فيه فلم نجد له أصلاً"، فالراجح أنه ثقة، قال ابن حجر: "ثقة، فاضل، له أوهام"، توفي سنة ٢٢٤هـ.(٤)

---

(١) ينظر: ص٩١.

(٢) ينظر: ص٩١.

(٣) ينظر: ص٩١.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٢٦٣/٦ ترجمة:١٤٥٦، تهذيب الكمال ٢٢٤/٢٢ ترجمة:٤٤٤٦، تهذيب التهذيب ٣٠٣/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٥١١٠.

الدراسة:

يُســـأل الدارقطني عن الحديث محل البحث فيذكر وجهيَّ الرواية، ويرجح أحد الوجهين ويستدل له بقول أبي موسى محمد بن المثنى: "هكذا نسخته من كتاب محمد بن جعفر غندر"، -وغندر قرين عمر بن مرزوق وأبي داود الطيالسي في شيخهم شعبة-.

وقول أبي موسى: "هكذا نسخته..." مشعر بأنه مطلع على الخلاف، فأكد ضبطه للرواية بموافقة روايته لما في كتاب غندر، وعلى هذا رجح الدارقطني هذا الوجه.

وقد ذكر عدد من أهل الحديث أن ما في كتاب غندر يعدّ مقدَّماً على غيره عند الاختلاف على شعبة، قال عبد الله بن المبارك: "إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم"(١)، وقال الفلاس: "كان يحيى، وعبد الرحمن، ومعاذ، وخالد، وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث عن شعبة رجعوا إلى كتاب غندر فحكم عليهم"(٢)، وقد تقدم قريباً ذِكْرُ ما عُرِفَ عنه من الاعتناء بكتابه عن شعبة.(٣)

نتيجة الدراسة:

تبين بالتخريج أن اثنين من الثقات وهما الطيالســـي وعمرو بن مرزوق يرويانه على وجه، ويرويه غندر على وجه آخر، وتبين بالنص النقدي وجهُ الرواية في كتاب غندر، وما في كتابه مقدم عند الاختلاف على شعبة.

(١) الجرح والتعديل ٢٢١/٧ ترجمة:١٢٢٣.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب ٥١٤/٢.

(٣) ينظر: ص١٨٢.

الحديث رقم (٣١):

قال أبو داود الطيالسي – في مسنده ٢/٥٨١ حديث: ١٣٤٨-: حدثنا شعبة، عن عاصم الأحول، قال: سمعت أبا حاجب يحدث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ: ((أنَّ النبي ﷺ نهى أن يُتَوَضَّأ من فضل وضوء المرأة)).

النص النقدي:

قال الميموني(١): "قلت لأبي عبد الله: حديث الحكم بن عمرو، يسنده أحدٌ غير عاصم؟ قال: لا، ويضطربون فيه عن شعبة، وليس هو في كتاب غُندَر، بعضهم يقول: عن فضل سؤر المرأة، وبعضهم يقول: عن فضل وَضوءِ المرأة، ولا يتَّفقون عليه"، قال: "ورواه التيمي، إلا أنه لم يُسَمِّه، قال: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ".(٢)

التخريج:

هذا الحديث يرويه أبو حاجب، واختلف فيه عليه على ثلاثة أوجه:

الأول: عن أبي حاجب، عن رجل من أصحاب الرسول ﷺ، عن الرسول ﷺ.

الثاني: عن أبي حاجب، عن الحكم بن عمرو الغفاري ﷺ، موقوفاً من قوله.

الثالث: عن أبي حاجب، عن الحكم مرفوعاً إلى الرسول ﷺ.

الوجه الأول:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١/٣٥١ حديث:٣٥٦، وفي مسنده ٢/٤١٤ حديث:٩٤٢، وأحمد ٣٤/٢٥٢ حديث:٢٠٦٥٥، والبخاري في التاريخ الكبير معلقاً ٤/١٨٥ ترجمة:٢٤١٩، وأبو بكر الأثرم في سننه ص ٢٤٨ حديث: ٦٨، والترمذي ١/١٠٦ حديث:٦٣، وفي العلل الكبير ص:٤٠ حديث:٣٢، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني

(١) هو: عبد الملك بن عبد الحميد الجزري الرَّقِّي، أبو الحسن الميموني، قال ابن حجر: "ثقة فاضل، لازم أحمدَ أكثر من عشرين سنة"، توفي سنة ٢٧٤ هـ. تقريب التهذيب ترجمة: ٤١٩٠.

(٢) نقله ابن دقيق العيد في الإمام في معرفة أحاديث الأحكام ١/١٥٩. وذكره ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ١/٤٠ من رواية الأثرم عن الإمام أحمد دون ذكر رواية التيمي.

٣٤٨/٥ حديث:٢٩٢٢، والدولابي في الكنى والأسماء ص ٤٣٩ حديث:٧٨٦، والطبراني في الكبير ٢٣٥/٣و٢٣٦ حديث:٣١٥٤و٣١٥٧، والدارقطني في سننه معلقاً ٨٢/١ حديث:١٤٢، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٣١٠٩/٦ حديث:٧١٧٣و٧١٧٤[١]، والبيهقي في الكبرى ٩٠/٢ حديث:٩٣٣و٩٣٤ من طرق عن سليمان بن طرخان التيمي، عن أبي حاجب به. وبعضهم يقول: عن رجل من بني غفار.

الوجه الثاني:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٥٢/١ حديث:٣٥٧، والبخاري في التاريخ الكبير ١٨٥/٤ ترجمة:٢٤١٩ – ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٩١/٢ حديث:٩٣٥-، والدولابي في الكنى والأسماء ص ٤٣٩ حديث:٧٨٧ من طرق عن عمران بن حُدير[٢] عن أبي حاجب به.

الوجه الثالث:

هذا الوجه يُروى عن عاصم عن أبي حاجب – فيما وقفت عليه – من طريقين[٣]:

الطريق الأول: قيس بن الربيع عن عاصم الأحول.

أخرجها القاسم بن سلام في الطهور ص ١٣٠ حديث:٢٠٥، وابن أبي خيثمة في تاريخه (السِّفْر الثاني) ١/ ١٤٩ حديث: ٤٧٥، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٤/١ حديث: ٨١، وابن قانع في معجم الصحابة ٢٠٩/١ ترجمة:٢٤١، والطبراني في الكبير ٢٣٦/٣

---

(١) وقع في المطبوع من معرفة الصحابة: "عن التيمي عن شعبة عن أبي حاجب"!، والذي يظهر لي أنه خطأ قديم؛ فقد ذكر مغلطاي شعبةَ فيمن روى عن سوادة بن عاصم. ينظر: شرح سنن ابن ماجه له ٢٠٨/١، لكني لم أجد من سبقه في ذلك لا البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان ولا غيرهم، وذكر بشار عواد في تحقيقه لتهذيب الكمال أنَّ المزيَّ تعقب صاحب الكمال -كما على حواشي النسخ – فقال:(ذَكَر شعبةَ في الرواة عنه – أي عن أبي حاجب- وإنما يروي عن عاصم الأحول عنه)، ينظر: تهذيب الكمال ٢٣٥/١٢ حاشية.

(٢) جاء في سنن الدار قطني ٨٢/١ أن عمران بن حدير وغزوان بن حجير السدوسي يرويانه عن أبي حاجب موقوفاً، ولم أجد لغزوان هذا ذكراً في كتب التراجم، ولعل ثمة تصحيف ما؛ للتشابه القوي في رسم عمران بن حدير وغزوان بن حجير، ولأن عمران سدوسي أيضاً فهو عمران بن حدير السدوسي.

(٣) اضطررت إلى إبراز اسميْ الراويين (قيس وشعبة) عن تلميذ المدار (عاصم) ثم إبراز الرواة عن شعبة، خلافاً للوجهين السابقين؛ لتعلق النص النقدي برواية الرواة عن شعبة.

حديث:٣١٥٥، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٧١٠/٢ حديث:١٩٠١ من طرق عن قيس عن عاصم عن أبي حاجب به.

الطريق الثاني: شعبة عن عاصم.

أخرجها أحمد ٢٥٤/٣٤ حديث:٢٠٦٥٧، والبخاري في التاريخ الكبير ١٨٤/٤ ترجمة:٢٤١٩، وأبو بكر الأثرم في سننه ص ٢٤٨ حديث: ٦٩، وابن ماجه في سننه ٣٢١/١ حديث:٣٧٧، وأبو داود في سننه ١/ حديث: ٨٢، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ ٢٧٦/٢، والترمذي في جامعه ١٠٦/١ حديث: ٦٤، والنسائي في سننه ٤٧٧/١ حديث:٣٤٧، وابن حبان في صحيحه ٧١/٤ حديث:١٢٦٠، والدارقطني في سننه ٨٢/١ حديث: ١٤٢، وابن منده في معرفة الصحابة –كما ذكر ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة ٢١١/١[1]، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٣٤٠/١ حديث:١٠٥٩، ومعلقاً فيه أيضاً ٣٤٠/١، والبيهقي في السنن الكبير ٨٩/٢ حديث:٩٣٠و٩٣١، وابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف ٣١/١ حديث:٢٢، والمزي في تهذيب الكمال ١٢٩/٧ من طرق عن الطيالسي.

وكل هذه الطرق ذكرت اسم الصحابي بخلاف يونس بن حبيب راوي المسند عن الطيالسي – ومن روى عن طريقه[2] – فلم يذكروا اسم الصحابي كما تَقدَّم أول هذه المسألة.

أما لفظه فعامة أصحاب الطيالسي بلفظ: (بفضل وضوء المرأة) أو (بفضل طهور المرأة) عدا محمودَ بنَ غيلان–كما عند الترمذي – بلفظ: (بفضل طهور المرأة أو بسؤر المرأة)، وزيدَ بنَ أخزم –كما عند الدار قطني – فبلفظ: (بفضل وضوء المرأة أو قال: شرابها).

وأخرجه أحمد ٤٠٥/٢٩ حديث:١٧٨٦٣،

والبيهقي في السنن الكبير ٩٠/٢ حديث:٩٣٢ من طريق إبراهيم بن مرزوق،

كلاهما (أحمد، وإبراهيم) عن وهب بن جرير، وفيه: (من سؤر المرأة).

---

(١) لم أجده في المطبوع من كتاب ابن منده.

(٢) وهما: أبو نعيم في معرفة الصحابة ٣٤٠/١ حديث:١٠٥٩، والبيهقي في السنن الكبير ٨٩/٢ حديث:٩٣٠ وقد ذكرتهما في التخريج.

وأحمد ٤٠٨/٢٩ حديث: ١٧٨٦٥،

وابن أبي خيثمة في تاريخه (السفر الثاني) ١/ ١٤٩ حديث: ٤٧٨ – ومن طريقه ابن عبد البر في الاستذكار ١٢٩/٢ حديث:١٦٩٧ – عن زهير بن حرب.

كلاهما (أحمد، وزهير) عن عبد الصمد بن عبد الوارث، وفيه على الشك: (لا يدري بفضل وضوئها أو فضل سؤرها).

والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٤/١ حديث:٨٠ من طريق عبد الوهاب بن عطاء وفيه: (بفضل المرأة أو بسؤر المرأة) قال: لا يدري أبو حاجب أيهما قال.

والطبراني في الكبير ٢٣٥/٣ حديث:٣١٥٦ – وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة ٣٤٠/١ حديث:١٠٦٠، و٧٠٩/٢ حديث:١٩٠٠ – من طريق الربيع بن يحيى الأشناني، وفيه: (بفضل وضوء المرأة).

وابن شاهين –كما ذكر ابن حجر في الإصابة – ٢١١/١ من طريق عثمان بن جبلة، وفيه: (من فضل وضوء المرأة).

ستتهم (الطيالسي، ووهب، وعبد الصمد، وعبد الوهاب، والربيع، وعثمان) عن شعبة عن عاصم عن أبي حاجب به.

دراسة رجال الإسناد:

- سوادة بن عاصم العنزي، أبو حاجب البصري، روى عن: الحكم بن عمرو الغفاري ويقال: الحكم بن الأقرع، روى عنه: سليمان التيمي، وعاصم الأحول، وعمران بن حُدير، قال ابن معين والنسائي: "ثقة"، وقال أبو حاتم: "شيخ"، وقال ابن حبان: "ربما أخطأ"، والراجح أنه الصدوق، كما قال ابن حجر: "صدوق".(١)
- سليمان بن طَرْخَان التيمي، أبو المعتمر البصري، روى عن: أنس بن مالك، وأبي حاجب سوادة بن عاصم العنزي، وروى عنه: إسماعيل بن علية، وسفيان الثوري، متفق على

(١) ينظر ترجمته: الجرح والتعديل ٢٩٢/٤ ترجمة:١٢٦٥، الثقات ٣٤١/٤، تهذيب الكمال ٢٣٤/١٢ ترجمة:٢٦٣٥، تهذيب التهذيب ١٣٠/٢ ، تقريب التهذيب ص: ٢٩٣ ترجمة:٢٦٨١.

توثيقه، توفي سنة ١٤٣ هـ.(١)

- عمران بن حدير السدوسي، أبو عبيدة البصري، روى عن: سوادة بن عاصم، وأيوب السختياني، وروى عنه: وكيع، وشعبة، متفق على توثيقه، توفي سنة ١٤٩ هـ.(٢)
- عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري ، روى عن: أنس بن مالك، وأبي حاجب سوادة بن عاصم العنزي، وروى عنه: إسرائيل بن يونس، وشعبة، الأغلب على توثيقه، وقال يحيى القطان: "لم يكن بالحافظ"، قال ابن حجر: "ثقة، لم يتكلم فيه إلا القطان فكأنه بسبب دخوله في الولاية"، توفي سنة ١٤١هـ.(٣)

الدراسة:

يُسأل الإمام أحمد عن: رواية عاصم لحديث النهي عن الوضوء من فضل وضوء المرأة، هل يُسنِد هذا الحديثَ عن أبي حاجب عن الحكم بن عمرو أحدٌ غير عاصم؟ فقال: "لا".

فتَفَرُّدُ عاصمٍ بإسناده إلى الحكم مرفوعاً قرينة تضعف هذا الوجه، لكن لـــمَّا كان شعبةُ من أئمة الحفظ، وعُرف عنه شدة التثبت ممن يأخذ منه؛ كانت روايته لهذا الحديث عن عاصم مما يُعتبر في تقويته(٤)؛ زاد الإمام أحمد على القدر المسؤول عنه ما يدلل به على أن في رواية شعبة ضعفاً لا يصح معه تقوية رواية عاصم، فذكر الإمام أحمد أمرين:

الأول: اضطراب الرواة عن شعبة في متن الحديث، وذكر صورة هذا الاضطراب فقال: "بعضهم يقول: عن فضل سؤر المرأة، وبعضهم يقول: عن فضل وَضوء المرأة، ولا يتَّفقون عليه"، ولعل هذا الاضطراب في هذا الوجه واقع من شعبة؛ لأن رواته عنه فيهم عدد من الثقات

---

(١) ينظر ترجمته: الجرح والتعديل ١٢٤/٤ ترجمة:٥٣٩، تهذيب الكمال ٥/١٢ ترجمة: ٢٥٣١، تهذيب التهذيب ٩٩/٢، تقريب التهذيب ص: ٢٨٦ ترجمة:٢٥٧٥.

(٢) ينظر ترجمته: الجرح والتعديل ١٤٩/١ ترجمة: ٥٩، تهذيب الكمال ٣١٤/٢٢ ترجمة:٤٤٨٤، تهذيب التهذيب ٣١٥/٣، تقريب التهذيب ص:٤٥٨ ترجمة:٥١٤٨.

(٣) ينظر ترجمته: الجرح والتعديل ٣٤٣/٦ ترجمة:١٩٠٠، تهذيب الكمال ٤٨٥/١٣ ترجمة: ٣٠٠٨، تهذيب التهذيب ٢٥٣/٢، تقريب التهذيب ص: ٣٢١ ترجمة:٣٠٦٠.

(٤) قال الإمام أحمد: "تدري من الحجة؟ شعبة وسفيان حجة ومالك حجة" العلل معرفة الرجال رواية المروذي ص ٥٧ مسألة:٤٥.

كالطيالسي، ووهب، وعثمان، وعبد الصمد، وهذا الأخير قال فيه ابنُ المديني: عبد الصمد ثبت في شعبة.(١)

الثاني: عدم وجود الحديث في كتاب غندر، وقد تقدم بيان منزلة كتاب غندر عن شعبة(٢)، وهذا يُوجِد في النفس سؤالاً: ما السبب في عدم وجود هذا الحديث في كتاب غندر مع ما عرف عنه من ملازمته الطويلة لشعبة، وحرصه على كتابة حديثه؟.

فهذان الأمران يرجحان جانب ضعف رواية شعبة.

وقد ضعف عدد من النقاد هذه الرواية، قال النووي: "وهو ضعيف عند الجمهور"(٣)، قال الترمذي: "سألت محمداً – يعني البخاري- عن هذا الحديث؟ فقال: ليس بصحيح"(٤)، أما قول الترمذي في جامعه: "هذا حديث حسن"، فإنه لا يعارض تضعيف البخاري، فإن مراده بالحديث الحسن في جامعه بينه بقوله: "كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذّاً، ويُروى من غير وجهٍ نحو ذلك"(٥)، وهذه الثلاث متحققة في هذا الحديث، وقال ابن شاهين – بعد روايته للحديث-: "أحسبه وهماً من بعض الرواة"(٦)، وقال ابن عبد البر: "الآثار في الكراهية في هذا الباب مضطربة، لا تقوم بها حجة، والآثار الصحاح هي الواردة بالإباحة، مثل حديث بن عمر هذا، ومثل حديث جابر، وحديث عائشة، وغيرهم، كلهم يقول: إن الرجال كانوا يتطهرون مع النساء جميعاً من إناء واحد، وأن عائشة كانت تفعل ذلك، وميمونة، وغيرهما من أزواجه ﷺ، وعلى ذلك جماعة أئمة الفتوى".(٧)

ومما يضعف به هذا الوجه الروايةُ الموقوفةُ حيث يرويها عمران بن حدير، وهو أوثق من

---

(١) تهذيب التهذيب ٢/٥٨٠.

(٢) ينظر: ص١٨٢.

(٣) الإيجاز في شرح سنن أبي داود للنووي ص ٣٤١.

(٤) العلل الكبير ص ٤٢.

(٥) الجامع ٦/٢٥١، كتاب العلل.

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ١/٢١٢.

(٧) الاستذكار ٢/١٢٩.

عاصم كما تقدم في ترجمته، إضافة إلى أن روايته اقترنت بقصة لأبي حاجب، ووجود قصة في الخبر من قرائن الترجيح بين الأوجه عند اختلافها(١)، حيث جاء في الوجه الموقوف: قولُ أبي حاجب: "انتهيت إلى الحكم الغفاري وهو بالمربد(٢) وهو ينهاهم عن فضل طهور المرأة".

ويبدو لي أن مبدأ الاضطراب في متنه من أبي حاجب، فقد تقدم في ترجمته قول ابن حبان: "ربما أخطأ"، وتقدم أيضاً في إخراج الطحاوي للحديث من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن شعبة بلفظ "بفضل المرأة أو بسؤر المرأة"، ثم قال: "قال: لا يدري أبو حاجب أيهما قال"، ولم ينسب هذا القول لأحد فلعله لعاصم أو من دونه.

نتيجة الدراسة:

تبين بالتخريج أن الحديث لا يصحُّ مرفوعاً عن الحكم إلى النبي ﷺ، وأن الاضطراب فيه من أبي حاجب على الأرجح، ودلَّ النص النقدي – أي: الإخبار بعد وجود الحديث في كتاب غندر– على قرينة من قرائن تضعيف أحد طرق الرواية المرفوعة.

(١) ينظر: المنهج العلمي في دراسة الحديث المعلّ، أ.د. علي بن عبد الله الصياح ص ٥٥.

(٢) قال ابن الأثير: "المِرْبَد: الموضع الذي تحبس في الأبل والغنم، وبه سمي مِرْبَد المدينة والبصرة، وهو بكسر الميم وفتح الباء، من ربد بالمكان إذا أقام فيه". النهاية في غريب الحديث ١٨٢/٢ مادة: ربد.

المبحث الرابع: الإعلال بكتاب تلميذ الراوي

الحديث رقم (٣٢):

قال الإمام الشافعي -في الرسالة ص ٤٦٩ رقم: ١٢٩٩-: "أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب: ((أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً ضَحِكَ في الصلاة أن يعيد الوضوءَ والصلاةَ))".

النص النقدي:

قال علي بن المديني: "قلت لعبد الرحمن بن مهدي: إن الزُهْرِيَّ روى عن النبي ﷺ في الضحك في الصلاة؟ قال عبد الرحمن: حدثني رجلٌ أنه رأى هذا الحديث عند ابن أخي ابن شهاب في كتب الزُهْرِيِّ: عن سليمان بنِ أرقم عن الحسن"(١)، وفي بعض الروايات أن عبد الرحمن هو الذي رأى هذا الحديث وقرأهُ في كتب الزُهْرِيِّ عند ابن أخي ابن شهاب: عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن الحسن.(٢)

التخريج:

هذا الحديث يُروى الزهري، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الأول: عن الزهري، عن الرسول ﷺ.

الثاني: عن الزهري، عن الحسن، عن الرسول ﷺ.

الثالث: عن الزهري، عن سليمان بن أرقم، عن الحسن، عن الرسول ﷺ.

الرابع: عن الزهري، عن سليمان بن أرقم، عن الحسن، عن أنس بن مالك ﷺ، عن الرسول ﷺ

الوجه الأول:

أخرجه الشافعي في الرسالة ص:٤٦٩ رقم:١٢٩٩، - ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ٤٢١/١ حديث:٦٩٠، وفي معرفة السنن والآثار ٤٣٢/١ حديث:١٢٢٨، وابن عساكر في

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٢٦٠/١.

(٢) ينظر: المعرفة والتاريخ ٢/ ١٥٢، الكامل في ضعفاء الرجال ٢٥/٥ رقم:٧٠٥٢، سنن الدارقطني ٣٠٤/١ رقم:٦١٥.

تاريخه ١٨٥/٢٢ – من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري.

الوجه الثاني:

أخرجه ابن عدي في الكامل ١٦/٥ حديث:٧٠٣٢، والدارقطني في سننه ٣٠٥/١ حديث:٦١٨و٦١٩و٦٢٠ من طريق يونس بن يزيد.

الوجه الثالث:

أخرجه الشافعي في الرسالة ص:٤٦٩ رقم:١٣٠١، – ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ٤٢١/١ حديث:٦٩٠، وفي معرفة السنن والآثار ٤٣٢/١ حديث:١٢٣٠، وابن عساكر في تاريخه ١٨٥/٢٢ – من طريق معمر بن راشد.

*** تابعه ابن أخي الزهري.**

أخرجه الدارقطني في سننه ٣٠٤/١ حديث:٦١٦.

كلاهما عن الزهري به.

الوجه الرابع:

أخرجه ابن عدي في الكامل١٦/٥ حديث:٧٠٣٣، والدارقطني في سننه ٣٠٣/١ حديث:٦١٣ من طريق يونس بن يزيد.

الجميع يرويه باختلاف في بعض ألفاظه، وبعضهم ذكر قصة.

دراسة رجال الإسناد:

- محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري، أبو بكر المدني، فقيه، حافظ، متفق على جلالته، وإتقانه، توفي سنة ١٢٥هـ.(١)
- محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة، ابن أبي ذئب القرشي، أو الحارث المدني، روى عن: سعيد بن أبي سعيد المقبري، والزهري، وروى عنه: آدم بن إياس، والثوري، متفق على توثيقه،

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٧١/٨ ترجمة:٣١٨، تهذيب الكمال ٤١٩/٢٦ ترجمة:٥٦٠٦، تهذيب التهذيب ٦٩٦/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٦٢٩٦.

غير أنه تُكلم في روايته عن الزهري خاصة أنها كانت عرضاً(١)، قال ابن حجر: "ثقة، فقيه، فاضل"، توفي سنة ١٥٨هـ.(٢)

- يونس بن يزيد بن أبي النِّجَاد الأَيْلي، أبو يزيد القرشي، روى عن: نافع، والزهري، وروى عنه: جرير بن حازم، وعبد الله بن وهب، متفق على توثيقه، من أصحاب الزهري، إلا أنه أُنكر عليه عدد من الأحاديث عن الزهري، وعُرف عنه أنه صاحب كتاب يخطئ إن حدث من حفظه(٣)، قال ابن حجر: "ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً"، توفي ١٥٩هـ.(٤)
- معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، روى عن: أيوب السختياني، والزهري، وروى عنه: الثوري، وابن عيينة، متفق على توثيقه، من أثبت الناس في الزهري، قال ابن حجر: "ثقة، ثبت، فاضل"، وذكر أن فيما حدث به بالبصرة شيئاً، وفي سنة ١٥٤هـ.(٥)
- محمد بن عبد الله بن مسلم القرشي الزهري، أبو عبد الله المدني، ابن أخي الزهري، روى عن: أبيه، وعمه، وروى عنه: إبراهيم بن سعد، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، قال أحمد: "لا بأس به"، وقال مرة: "صالح"، وقال أبو داود: "ثقة"، قال ابن عدي: "لم أر بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة"، واختلفت فيه أقوال يحي بن معين فقال مرة: "صالح"، ومرة: "ضعيف"، وفي موضع: "ليس بذاك القوي"، وقال ابن المديني: "ضعيف، ليس بالقوي، ونحن نكتب حديثه"، وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي، يكتب حديثه"، وقال النسائي: "ليس بذاك القوي"، وقال ابن حبان: "كان رديء الحفظ، كثير الوهْم، يخطئ عن

---

(١) ينظر: العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد رواية عبد الله ٢٢/٣ مسألة:٣٩٧٣، وفي رواية المروذي ص ٦٣ مسألة: ٦٠، تاريخ بغداد ٥٢٤/٣ ترجمة:١٠٥١، شرح علل الترمذي ٤٨١/٢.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٣١٣/٧ ترجمة:١٧٠٤، تهذيب الكمال ٦٣٠/٢٥ ترجمة:٥٤٠٨، تهذيب التهذيب ٦٢٨/٣، تقريب التهذيب ترجمة:٦٠٨٢.

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي ٤٨١/٢ و٥٩٨.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٢٤٧/٩ ترجمة: ١٠٤٢، تهذيب الكمال ٥٥١/٣٢ ترجمة:٧١٨٨، تهذيب التهذيب ٤٧٤/٤، تقريب التهذيب ترجمة:٧٩١٩.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل ٢٥٥/٨ ترجمة: ١١٦٥، تهذيب الكمال ٣٠٣/٢٨ ترجمة: ٦١٠٤، تهذيب التهذيب ١٢٥/٤، تقريب التهذيب ترجمة:٦٨٠٩.

عمه،...، ويخالف فيما يروي عن الأثبات، فلا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"(١)، قال ابن حجر: "صدوق له أوهام"، مات سنة ١٥٢ هـ.(٢)

الدراسة:

يَسأل ابنُ المديني عبدَ الرحمن بنَ مهدي عن: حديث يرويه الزهري عن النبي ﷺ - بلا واسطة - في الضحك في الصلاة؟ فيخبر ابنُ مهدي بأن الحديث في كتاب ابن أخي الزهري: عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن الحسن؛ أي أن الزهري سمعه من سليمان بن أرقم عن الحسن.

وقد تبين بالتخريج أن الحديث يروى عن الزهري على أربعة أوجه، أما الوجه الرابع -وفيه ذكر أنس رضي الله عنه- فلا يصح؛ لأن في إسناده سفيان بن محمد الفزاري، قال ابن عدي: "يسرق الحديث، ويسوي الأسانيد"(٣)، وقال الدارقطني: "وأحسن حالات سفيان بن محمد أن يكون وهم في هذا الحديث على ابن وهب إن لم يكن تعمد ذلك في قوله عن الحسن، عن أنس".(٤)

أما الأوجه الثلاثة الباقية فالذي يظهر لي أنها محفوظة عن الزهري، وأنَّ مرادَ ابنِ مهدي بذكره ما في كتاب ابن أخي الزهري بيانُ أصل الرواية، وكيف تحملها الزهري؟ يدل على ذلك أمور:

١- أن الأوجه الثلاثة يرويها ثقات من أصحاب الزهري، وإن كانت في رواية بعضهم عن الزهري كلام إلا أن ما يأتي من دلائل يدل على أن الاختلاف من الزهري.

٢- أن الزهري ممن وُصف بقَصْرِ الإسناد، قال ابن عبد البر: "كان ابن شهاب ... ربما لحقه الكسل فلم يسنده وربما انشرح فوصل وأسند على حسب ما تأتي به المذاكرة؛ فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافاً كبيراً في أحاديثه".(٥)

---

(١) المجروحين ٢/٢٥٨ ترجمة: ٩٢١.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٧/٣٠٤ ترجمة:١٦٥٣، تهذيب الكمال ٢٥/٥٤٤ ترجمة:٥٣٧٥، تهذيب التهذيب ٣/٦١٦، تقريب التهذيب ترجمة:٦٠٤٩.

(٣) ينظر: الكامل ٥/٥٦٦ ترجمة:٨٤٦.

(٤) السنن ١/٣٠٣.

(٥) ينظر: التمهيد ٧/٤٥ بتصرف يسير، وقصر الإسناد وأثره في الحديث المختلف فيه، د. عبد العزيز الشايع (بحث محكم) ص٢٧٣و٣١٤.

٣- صنيع الشافعي؛ فإنه روى الوجهَ الأولَ والثالثَ على أنهما محفوظان عن الزهري وجعَلهما مثالاً على سبب من أسباب عدم قبول مرسل مَن بَعْدَ كبار التابعين-ولو كانوا من الثقات الأثبات- وهو أنهم قد يرسلون عن الضعفاء.(١)

لكن الأصل والصحيح في هذا النوع من الاختلاف الوجهُ الزائدُ وهو روايته عن سليمان بن أرقم، عن الحسن مرسلاً إلى النبي ﷺ، أما القصر فأمر طارئ قصداً وعمداً(٢)، وهو ما رواه معمر وهو ثبت في الزهري، وتابعه ابن أخي الزهري، وهو الوجه المذكور في كتابه، وقد جاء ما يدل على حرص الإمام الزهري على كتابة ابن أخيه عنه، قال ابن سعد: "أخبرنا محمد بن عمر قال: سألت محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري: كيف سمعت هذا الحديث من عمك؟ فقال: كنت معه حيث أمره هشام بن عبد الملك أن يكتب له حديثه، وأجلس له كُتَّاباً يملي عليهم الزهري ويكتبون، فكنتُ أحضر ذلك فربما عرضت لي الحاجةُ فأقوم فيها، فيمسك عمي عن الإملاء حتى أعود إلى مكاني".(٣)

واعتذر الشافعي للزهري في روايته عن سليمان بن أرقم -وهو متروك(٤)- فقال: "رآهُ رجلاً من أهل المروءة والعقل، فَقَبِلَ عنه، وأحسن الظن به، فسكت عن اسمه، إما لأنه أصغر منه، وإما لغير ذلك، وسأله معمرٌ عن حديثه عنه فأسند إليه".(٥)

وقد جاء ما يفيد أن الحسن أخذ الحديث من حفص بن سليمان المنقري عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية، قال الرامهرمزي: "حدثنا موسى بن زكريا أبو عمران، حدثنا أبو عمر الباهلي، قال: كنا عند عبد الرحمن بن مهدي، فقام إليه خُراسانيٌ، فقال: يا أبا سعيد حديث رواه الحسن عن النبي ﷺ: ((من ضحك في الصلاة فليعد الوضوء والصلاة))؟ فقال عبد الرحمن: هذا لم يروه إلا حفصة بنت سيرين، عن أبي العالية، عن النبي ﷺ. فقال له: من

(١) ينظر: الرسالة ص:٤٦٥- ٤٧٠.

(٢) ينظر: قصر الإسناد وأثره في الحديث المختلف فيه ص ٢٨٧.

(٣) الطبقات ٥٧٩/٧.

(٤) ينظر: تقريب التهذيب ترجمة:٢٥٣٢.

(٥) الرسالة ص٤٧٠.

أين قلت؟ قال: إذا أتيت الصـــراف بدينار، فقال لك: هو بهرج[1] تَقْدِرُ أن تقول له: من أين قلت؟!، قلتُ: ففســـره لنا، قال: إنَّ هذا الحديث لم يروه إلا حفصـــة بنت ســـيرين، عن أبي العالية، عن النبي ﷺ، فسمعه هشام بن حسان من حفصة، وكان في الدار معها، فحدث به هشـامٌ الحسـنَ، فحدَّثَ به الحسـنُ فقال: قال رسـول الله ﷺ. قال: فمن أين سمعها الزهري؟ قال: كان سـليمان بن أرقم يختلف إلى الحسـن وإلى الزهري، فسـمعه من الحسـن، فذاكر به الزهريَّ فقال الزهريُّ: قال رسول الله ﷺ، مثله".[2]

والحديث يعرف بأبي العالية وعليه مداره، صـرح بهذا جمع من النقاد، قال ابن مهدي: "هذا الحديث يدور على أبي العالية"[3]، وقال أبو داود: "ومخرجها – أي روايات الحديث- كلها إلى أبي العالية"[4]، وقال ابن عدي: "وروى هذا الحديث الحســـن البصـــري، وقتادة، وإبراهيم النخعي، والزهري، يحكون هذه القصـة عن أنفسـهم مرسـلاً، وقد اختلف على كل واحد منهم موصولاً ومرسلاً، ومدار هؤلاء كلِّهم مرجعهم لأبي العالية والحديث حديثه".[5]

فعاد أمر الحديث إلى كونه مرسـلاً ضـعيفاً، قال الدارقطني: "وأبو العالية أرسـل هذا الحديث عن النبي ﷺ، ولم يسـمِّ بينه وبينه رجلاً سمعه منه عنه، وقد روى عاصـم الأحول عن محمد بن سـيرين – وكان عالماً بأبي العالية – فقال: لا تأخذوا بمراسـيل الحسـن ولا أبي العالية، فإنهما لا يباليان عمن أخذا".[6]

ولا يصـحُّ في الوضـوء من الضـحك في الصـلاة حديث لا عن أبي العالية ولا غيره، قال أحمد بن حنبل: "ليس في الضحك حديث صحيح".[7]

---

(١) البهرج: الباطل والرديء. القاموس المحيط ص ١٨١ مادة: بهرج.

(٢) المحدث الفاصل ص ٣١٢ حديث:٢٠٨.

(٣) ينظر: سنن الدارقطني ٣٠٤/١ رقم:٦١٥.

(٤) المراسيل لأبي داود ص: ١١٤.

(٥) الكامل ١٥/٥، واسـتوفى الكلام على حديث أبي العالية الدارقطنيُ في سـننه ٢٩٥/١ باب أحاديث القهقهة في الصـلاة وعللها.

(٦) سنن الدارقطني ٣١٤/١ .

(٧) التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي ٢٥١/١

نتيجة الدراسة:

تبين من الدراسة أن الوجه الصحيح هو الوجه الثالث وهو أصل الرواية؛ لكون راويه معمر هو الأثبت، ولوجود المتابعة، وهو الوجه الموجود في كتاب تلميذ الزهري، فاتفقت هذه القرائن في بيان أصل الرواية.(١)

(١) ينظر: مقارنة المرويات ١/١٧٢.

الخاتمة

النتائج والتوصيات:

الحمد لله على ما منَّ ووفق إلى الانتهاء من البحث، وأسأله تعالى القبول والعفو عما بدر من التقصير والخلل، تم في هذا البحث دراسة اثنين وثلاثين حديثاً في الدراسة التطبيقية، كان نصيب الإعلال بكتاب الراوي منها ٥٣٪، وبكتاب شيخ الراوي ٣٤٪، وبكتاب قرين الراوي ٩٪، وبكتاب تلميذ الراوي ٣٪ تقريباً في الجميع، وخلَصْتُ بعد البحث إلى بعض النتائج، وهي:

١. الإعلال بكتاب الرواة منهجٌ علميٌ سديدٌ محكمٌ؛ وذلك لما يلي:

أ- تعتبر روايات الثقات مرجعاً تحاكم إليها روايات سائر الرواة، فبقدر موافقتها أو مخالفتها لروايات الثقات تأخذ حكمها اللائق بها، قال ابن الصلاح: "يُعرف كون الراوي ضابطاً، بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان"(١)، وروايات الثقات إن وُقف عليها في كتبهم تعد أعلى درجة وأوثق؛ لما تقدم من مزايا المكتوب على المحفوظ، فالاحتكام إلى الكتب إذاً احتكامٌ إلى ما هو أدقُّ وأعلى موثوقية.

ب- أنه استعمال لهذه القرينة حيث كانت هي الأظهرَ والأدلَّ على الحكم.

ج- أنه احتجاج على الراوي بكتاب نفسه أو كتاب شيخه أو قرينه.

٢. لم ينتشر الإعلال بكتب الرواة إلا بعد أن أصبحتْ كتابةُ الرواة لحديثهم جادةً مسلوكة وعادةً مطردة، وصارتِ الكتابةُ هي الأصلَ والغالبَ على الرواة، وكَثُرَ مِن الرواة قولُ: "هو عندي مكتوب" ونحوُه -تأكيداً على ثبوت ما يحدثون به عن مشايخهم-، وصار المحدثُ بخلاف ما في كتابه أو بما ليس في كتابه مخالفاً للجادة، ومُحْدِثاً استغراباً وشكّاً في قلب الناقد لمخالفته هذه الجادة، وصار النقاد يعدون هذه المخالفةَ قرينةً على وهم الراوي، إذ لو كان من حديثه لكانت عادتُهم وطريقتُهم تقتضي أن يسارع في إدخاله في كتبه، كما أن الكتابَ أقربُ إلى الواقع وأبعدُ عن التغير من الحفظ غالباً.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ٢٣/٤.

٣. يلحظ في أغلب الأمثلة أن حكم الناقد المستند على هذه القرينة يأخذ في الحسبان القرائن الأخرى المحتفةَ بالمسألة، مثل: المتابعة، أو التفرد، أو المخالفة، ودرجة حفظ الراوي، وهل هو من المكثرين أم لا؟.

٤. أن قرينة المخالفة للكتاب أدلُّ على الوهْم من قرينة التحديث بما ليس في الكتاب، فالأول كالمخالفة والثانية كالتفرد.

٥. من لوازم المتقِن والإتقان أن يزداد كتابه إحكاماً مع مرور الزمن، روى الربيع بن يحيى(١)، عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه: ((أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر في غير خوف للرخصة))(٢)، قال محمد بن يونس(٣): "ذكرته لابن المديني، فأنكره، وقال: إن كان حفظه، قلت: هو في أصله، فقال: أَخِّرْ يا أخي اللعبَ، لا تعبأْ بأصلِ رجلٍ غيرِ متقنٍ، فإنَّ رجلاً كان يسمع معي، فزاد في كتابه رجلاً!، فرأيته في أصله بعد عشرين سنة والزيادة فيه!، حافظٌ متقنٌ أحبَّ إليَّ مِن أصلٍ غيرِ متقنٍ".(٤)

٦. إن اعتبار قرينة الإعلال بالكتاب في مقام النقد يقضي بتضعيف الحديث، وتوهيم الراوي، إذا لم يَقُمْ مقابلُها من القرائن ما يُضعِفُ دِلالتها على وهم الراوي، وفي مقام الرواية يترك الراوي التحديث بحديثٍ ما إذا علم أنه ليس في كتابه(٥)، مثاله: حدث نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا اغتلمت(٦) آنيتكم فاكسروها بالماء))(٧)، قال ابن معين: "نعيمٌ قد قال لي:

---

(١) ينظر ترجمته: ص٤٨.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٦١/١ حديث:٩٧٦، وتمام في فوائده ١٧٣/١ حديث:٤٠٤، وأبو نعيم في الحلية ٨٨/٧، وفي أخبار أصبهان ١٨/٢، من طرق عن الربيع به.

(٣) ينظر ترجمته: ص٤٨.

(٤) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية ٤٩٧/١ رقم:٧٦٤.

(٥) ينظر: مقارنة المرويات ١٦٤/١.

(٦) قال ابن الأثير: "أي إذا جاوزت حدها الذي لا يسكر إلى حدها الذي يسكر". النهاية ٣٨٢/٣ مادة: غَلِمَ.

(٧) الحديث يعرف من طريق عبد الملك بن نافع عن ابن عمر، أخرجه النسائي ٤٨٢/٨ حديث:٥٧٤٠، وقال: "عبد الملك بن نافع ليس بالمشهور، ولا يحتج بحديثه، والمشهور عن ابن عمر خلاف حكايته"، قال أبو حاتم: "حديث منكر" العلل ٤٧٥/٤ مسألة: ١٥٧٩.

سمعته من ابن المبارك، فقلتُ: كذِبٌ، فقال لي: اتق الله!، فقلتُ: كذبٌ والله الذي لا إله إلا هو، فذهب ثم لقيني بعدُ، فقال: ما وجدتُ له عندي أصلاً، فرجع عنه"(١).

٧. قول الناقد في روايةٍ لراو ما: "ليس في كتبه"، لا يلزم منه بالضرورة ألا يكون في كتبه مطلقاً، إذ قد يكون في مصنفاته دون أصوله، قال ابن رجب: "قال أحمد – في حديث عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ رأى على عمر ثوباً جديداً...–: هذا كان يحدث به من حفظه، ولم يكن في الكتب"، وقد تبين بالتخريج أن الحديث في مصنف عبد الرزاق.(٢)

٨. قول الناقد في حديث ما: "ليس في كتاب فلان: عن فلان"، يحتمل أن يكون في كتابه على صفة أخرى.

٩. قول الناقد في روايةٍ لراو ما: "ليس في كتبه" أقوى في الإعلال من قوله: "حدث من حفظه"، ففي الأول زيادة علم وهو معرفة ما في الكتب، ويدل على الثاني –وهو التحديث من الحفظ –تضمناً، أما مجرد قول: "حدث به من حفظه"، فلا يلزم منه بالضرورة ألا يكون الحديث في كتبه مطلقاً؛ لبقاء احتمال أن يكون الحديث في كتبه على الوجه الخطأ، مثاله: قال أبو داود: "سمعتُ أحمد –ذكر حديثَ عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: أن النبي ﷺ رأى على عمر ثوباً جديداً قال: "لبست جديداً ... "، – فقال: كان يحدث به عبد الرزاق من حفظه، فلا أدري هو في كتابه أم لا؟ وجعل أبو عبد الله ينكره"(٣)، فتساؤلُ الإمامِ أحمد يدل على احتمال اجتماع الأمرين عنده، التحديث من الحفظ، وكونه في كتابه على الوجه الخطأ، فكأنه قال: لا أدري هل الخطأ في كتبه أيضاً؟ ولا يرده ما جاء في كلامه المتقدم في الفقرة السابقة من الجزم بأنه ليس في كتب عبد الرزاق، لأن مرادي أن الناقد ذكر أنه حَدَّث من حفظه، ثم تساءل: هل هو في كتابه أم لا؟ فاحتمل الجمعَ بين الاثنين؛ كونه حدث به من حفظه وأن الخطأ في كتابه أيضاً. فكان التعبير بـ"عدم وجوده في كتابه" أقوى؛ لأنه يرفع هذا الاحتمال.

---

(١) سؤالات عثمان بن طالوت البصري لابن معين ص ٥٠.

(٢) ينظر الدراسة التطبيقية ص١٢٢.

(٣) مسائل الإمام أحمد – رواية أبي داود– ص٤٣٥ رقم:٢٠٠٤.

١٠. قد تكون معرفة الناقد لما في كتب الراوي سابقة على ورود الحديث محل النظر عليه، وقد يكون العكس، بأن يقف على الحديث ثم بعد ذلك يسعى إلى الاطلاع على كتب الراوي أو كتب شيخه أو كتب قرينه بحسب الحال.

١١. بمقارنة الإعلال بالكتاب بالإعلال بغيرها من القرائن يظهر لي والله أعلم أن الإعلال بكتاب الراوي أدقُّ وأخصُّ من غيرها من القرائن؛ لأنها محاكمة للراوي إلى نفسه، ويأتي في مرتبة بعده الإعلال بكتاب شيخ الراوي أو قرينه أو تلميذه.

١٢. معاينة كتب الرواة -أصولاً ونُسخاً ومصنفاتٍ- مما تميز به المتقدمون من النقاد على المتأخرين قال الذهبي: "فإن أولئك الأئمة، كالبخاري، وأبي حاتم، وأبي داود، عاينوا الأصول، وعرفوا عللها، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد، وفُقدت العبارات المتيقَّنة".(١)

١٣. مما ينبغي التنبيه عليه أنه لا ينبغي للباحث المتأخر أن يعل رواية لأحد المحدثين لمجرد عدم وجودها في مصنفه الذي بين أيدينا؛ لأنها قد تكون في شيء من أصوله أو نسخه التي لم يطَّلع عليها المتأخر.(٢)

١٤. ما في كتاب الراوي يقدم على محفوظه، وإن كان ما في كتابه يخالف ما عليه الناس فعليه بيان ذلك، قال مهنا(٣): "سألت أحمد عن: الرجل يحفظ الشيءَ ويكون في الكتاب شيء، أيهما أحب إليك؟ قال: الكتاب، وسألت أحمد عن: الرجل يجد في كتابه الشيء، فيقول له الناس خلاف ما في كتابه؟ قال: يقول: في كتابي كذا وكذا، ويقول الناس: كذا".(٤)

١٥. أقدم من وقفت عليه -حسب اطلاعي- مستخدماً لقرينة الإعلال بالكتاب هو عبد الله بن المبارك، قال أبو بكر الأثرم: "قيل لأبي عبد الله: أي شيء الحديث الذي رواه إسماعيل(٥) فأنكره عليه ابن المبارك؟ فقال: كان ابن المبارك كَتب عن إسماعيل بن عياش بحمص عن عبد العزيز بن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا صلى وحده

---

(١) الموقظة ص ٤٦.

(٢) ينظر: مقارنة المرويات ٢٢٤/١.

(٣) ينظر ترجمته: ص٥٩.

(٤) طبقات الحنابلة لأبي يعلى ٤٣٦/٢.

(٥) هو: إسماعيل بن عياش.

أيام التشريق لم يكبر، فلما جاء إسماعيل إلى ها هنا، حدث به عن عبد العزيز(١)، وعبيد الله(٢) وموسى بن عقبة(٣) عن نافع عن ابن عمر، فذكر ذلك لابن المبارك فقال: موسى بن عقبة أعطاني كتابه ليس هذا فيه"(٤)، لكن قال أبو دواد: "سمعت الحُلْواني(٥) يقول: "أول من أظهر كتابه روح بن عبادة (٦)، وأبو أسـامة(٧)"(٨)، قال الخطيب البغدادي: "يعني أنهما رويا ما خُولفا فيه، فأظهرا كُتبَهما حجة لهما على مخالفيهما؛ إذ روايتهما عن حفظهما موافقة لما في كتبهما"(٩)، والجمع بينهما أن الأول فيه النظر في الكتاب للنسخ منه أو نحوه، لكن النص الثاني تم توجيه انتقاد لهما بالمخالفة، فأخرجا الكتاب دفاعاً عن أنفسهما.

(١) هو: عبد العزيز بن عبيد الله.

(٢) هو: عبيد الله بن عمر.

(٣) هو: موسى بن عقبة الأسدي مولاهم، قال ابن حجر: "ثقة، فقيه، إمام في المغازي"، توفي سنة ١٤١هـ. تقريب التهذيب ترجمة:٦٩٩٢.

(٤) تاريخ بغداد ١٨٩/٧.

(٥) ينظر ترجمته: ص٣٨.

(٦) هو: روح بن عبادة القيسي، أبو محمد البصري، المقرئ، قال ابن حجر: "ثقة، فاضل له تصانيف"، ٢٠٥هـ. تقريب التهذيب:١٩٦٣.

(٧) ينظر ترجمته:ص١٥٥.

(٨) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ١٤١/٢ مسألة: ١٣٩٥.

(٩) تاريخ بغداد ٣٨٧/٩.

الفهارس

فهرس الأحاديث

م	طرف الحديث	الصفحة
١	((الأئمة من قريش...))	٨٢
٢	((أبشر يا عمار، تقتلك الفئة الباغية))	٥٢، ١٠٨
٣	((أجديد قميصك هذا أم غسيل))	١٢١
٤	((أجيبوا الداعي، ولا تردوا الهدية، ولا تضربوا المسلمين))	١٥٧
٥	((احتجم النبي ﷺ وهو صائم))	١٦٥
٦	((إذا اغتلمت آنيتكم فاكسروها بالماء))	٢٠٤
٧	((إذا شَهِدَتْ إحداكُنَّ العشاءَ فلا تمسَّ طيباً))	١٧٥
٨	((أُريتُ ما تلقى أمتي من بعدي وسفك بعضهم دماء بعض ..))	٣٩
٩	((أفيكم أُبَيٌّ ...))	٤١
١٠	((ألا أدُلُّكُما على ما هو خيرٌ لَكُما من خادم))	٨٦
١١	((ألا إنما هو كلمات سبحان الله، والحمد لله، ...))	١٣٠
١٢	((أنَّ جيشاً غنموا في زمان رسول الله ﷺ طعاماً وعسلاً فلم يؤخذ منهم الخُمُس))	١١٧
١٣	((أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً ضَحِكَ في الصلاة أن يعيد الوضوءَ والصلاةَ))	٤٢، ١٩٥
١٤	((أن رسول ﷺ صلى بالناس ركعتين فسها فسلَّم))	٤٠، ١٥٣
١٥	((أن رسول الله ﷺ كان يُقَبِّل وهو صائم))	١٤٠
١٦	((أن رسول ﷺ ليلة الجن خَطَّ حوله...))	١٢٥
١٧	((أن النبي ﷺ أجاز شهادة أعرابي في رؤية الهلال لصوم شهر رمضان))	١٦٨
١٨	((أن النبي ﷺ أقاد من خدش))	١١١
١٩	((أن النبي ﷺ خرج على شيوخ من الأنصار بيض لحاهم...))	٥٤
٢٠	((أن النبي ﷺ خرج – وهو يتكئ على أسامة بن زيد– عليه ثوب قِطري ..))	١٩
٢١	((أن النبي ﷺ رأى على عمر قميصاً أبيض، فقال: أجديد قميصك...؟))	١٢١، ٢٠٥
٢٢	((أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر في غير خوف للرخصة))	٤٨، ٢٠٤
٢٣	((أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه، ثم لا يرفعهما...))	٩٤
٢٤	((أن النبيﷺ كان يُستعذب له الماء من بيوت السقيا))	٤٤، ٧٢
٢٥	((أن النبي ﷺ مرت به جنازة، فقام))	١٨٤
٢٦	((أنَّ النبي ﷺ نهى أن يُتَوَضَّأ من فضل وضوء المرأة))	١٨٧
٢٧	((أيما امرأة ...))	٥٢
٢٨	((الإيمان كلمات ...))	١٣٠
٢٩	((بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد النبي إلى شُرَحْبِيْل بن عبد كُلالٍ، والحارث ..))	٤٠، ١٣٢

م	طرف الحديث	الصفحة
٣٠	((الجار أحق بشُفْعَتِه يُنتَظرُ بها إن كان غائباً إذا كان طريقُهما واحداً))	١٨٠
٣١	((خير الناس أقراني الذين يلوني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم))	١٠٤
٣٢	((الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة))	١١٤
٣٣	((رأيت رسول الله ﷺ يخلل لحيته))	١٤٩
٣٤	((عليكم بالدُّلْجَة ، فإنَّ الأرض تُطوى بالليل))	١٤٥
٣٥	((كلُّ ابنِ آدم يلقى اللهَ بذنب قد أذنبه، يعذبُه عليه إنْ شاء أو يرحمُه، إلا يحيى ..))	١٧١
٣٦	((لا تؤذي امرأةٌ زوجَها في الدنيا إلا قالتْ زوجتُه من الحُور العِين لا تؤذينه قاتلكِ ..))	١٦١
٣٧	((اللهم اسقنا غيثاً مُغيثاً ، مَريئاً ، مَرِيعاً ، عاجلاً غيرَ آجلٍ، نافعاً غيرَ ضارٍ))	٥٢، ٩٩
٣٨	((لَيَشْفَعَنَّ رجل من أمتي لأكثر من بني تميم ومن مضرَ، وإنه أُويسٌ القَرَني))	٧٨
٣٩	((من أقال مسلماً أقاله اللهُ عَثْرَتَهُ)	٥٢، ٦٧
٤٠	((من أكل ناسياً – يعني وهو صائم – فالله أطعمه وسقاه))	٦٢
٤١	((من ذَرَعَهُ القيءُ، فليس عليه قضاءٌ، ومن استقاء فليقضِ))	٥٩
٤٢	((من لم يرحم صغيرنا فليس منا))	٩٠
٤٣	((المؤمن يأكل في معي واحد ...))	٤٥
٤٤	((هل نرى ربنا؟...))	٥٠

فهرس الآثار المتعلقة بالإعلال بكتب الرواة

إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة ٢٧
إذا نُسخ الكتاب، ولم يعارض، ثم نُسخ ولم يُعارض، خرج أعجمياً ٢٩
الأصل سلاح ٢١
أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون، ومن كتب منهم إنما كان يكتب بعد السماع ٣٣
تأدية الحديث كما يُسمع لا يكاد يحصل إلا من الكتابة، لأن الحفظ خوان ١٨
الحكُّ تهمة ٤٧
الكتابُ أحفظُ ١٩
لا بأس بإصلاح الخطأ واللحن والتحريف في الحديث ٢٧
لا يضيء الكتابُ حتى يُظْلِمَ ٢٧
لا يُلْتَفَتُ إلى أصل غير متقن ٤٨
لا تعبأْ بأصلِ رجلٍ غيرِ متقنٍ ٤٨
لا غنى لصاحب حديث عن ثلاث صدق، وحفظ، وصحة كتب ١٧
لولا الكتاب ما حفظنا ٢
من كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له كتاب صحيح؛ لم نقبل حديثه ١٧
نورُ الكتاب العَجْمُ ٢٦
الوهْم يسرع كثيراً الى الرواية عن الحفظ ١٨
والحديث لا يُضبط إلا بالكتاب، ثم بالمقابلة، والمدارسة، والتعهد، والتحفظ، والمذاكرة، والسؤال، والفحص عن الناقلين، والتفقه بما نقلوه ..... ١٨، ٢٩
ينبغي للمحدث أن يتزر بالصدق ويرتدي بالكتب ٢١

فهرس الشعر

الخَتْمُ يَحْفظَ مضنونَ الكتابِ بِهِ وهو الدليلُ على مضمونِ عِزّتِه ص ٣٠

فهرس الأعلام والرواة المترجم لهم

م	العلم	الصفحة
١	إبراهيم بن أبي الليث	٥٠
٢	إبراهيم بن أبي طالب	١٧، ٢٤
٣	إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم، أبو إسحاق الحربي	٢٧
٤	إبراهيم بن جابر المروزي	١٩
٥	إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي	٨٣
٦	إبراهيم بن سليمان بن داود الأسدي	١٧٥
٧	إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي	٢٠
٨	أحمد بن بشير القرشي	١٠١
٩	أحمدَ بنَ سَلَمة النيسابوريَّ	١٤٥
١٠	أحمد بن سليمان بن أبي الطيب	١٦٦
١١	أحمد بن سنان	٣٢
١٢	أحمد بن محمد الحجاج	١٥٣
١٣	أحمد بن محمد بن سلامة الحَجْري الأزدي الطحاوي	١٤٠
١٤	أحمد بن محمد بن مقاتل بن صَبِيح، أبو الحسن الهروي	٤٠
١٥	أحمد بن محمد بن هانئ، أبو بكر الأثرم	٢٣
١٦	الأحوص بن حكيم	١٦٦
١٧	أزهر بن سعد السَّمَّان	٣٨، ٨٧
١٨	الأسود بن عامر	٩٢
١٩	أشهل بن حاتم الجُمَحِيُّ	٨٨
٢٠	أنس بن عياض الليثي	١١٩
٢١	بُريد بن عبد الله بن أبي بردة	٤٥
٢٢	بشر بن آدم بن يزيد البصري	٨٦
٢٣	بقية بن الوليد	١٦٣
٢٤	تمام بن محمد البجلي	١٦٨
٢٥	ثابت بن معبد	٢٦
٢٦	جامع بن بكار	١٣٥
٢٧	جرير بن حازم الأزدي	٣٥
٢٨	جعفر بن عون المخزومي	١٠١
٢٩	حجاج بن سليمان الرُعَيْنِي	١٧٢
٣٠	حَجَّاج بن محمد المِصِّيْصِي الترمذي	٢١، ١٧٧

م	العلم	الصفحة
٣١	الحسن بن علي الخلال	٣٨
٣٢	الحسن بن علي بن شبيب	٢
٣٣	الحسن بن محمد السَّكُوني	١٦٩
٣٤	الحسين بن حُميد بن الربيع	٦٧
٣٥	الحسين بن حميد بن الربيع اللخمي	٥٢
٣٦	الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السُّلمي	٢١، ١١٢
٣٧	حفص بن عمر بن الحارث	١٢٧
٣٨	حفص بن غياث	٣٤، ٦١
٣٩	حفص بن ميسرة	١٨، ٢٤
٤٠	الحكم بن موسى	١٣٥
٤١	حماد بن أسامة	١٥٤
٤٢	حماد بن زيد	٢٨، ١٠٦
٤٣	حماد بن سلمة	١٢٦
٤٤	حمزة بن يوسف بن إبراهيم القرشي	١٦٨
٤٥	خالد العتكي	١٤٨
٤٦	خالد بن الحارث الهُجَيْمِي	٣٤، ٨٨
٤٧	خالد بن القاسم، أبي الهيثم المدائني	٣٣
٤٨	خالد بن عبد الله الطحان	٩٦
٤٩	خالد بن نجيح	٣٣
٥٠	خلف بن هشام بن ثعلب	٢٨
٥١	الربيع بن يحيى بن مِقْسَم الأشناني	٤٨
٥٢	رُوَيْمُ بنُ يزيد	١٤٦
٥٣	زكريا بن عَدِيٍّ	٦٩
٥٤	زياد بن عبد الله البَكَّائيُّ	٩٦
٥٥	زيد بن يحيى الخزاعي	٥٤
٥٦	سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني	٢٠
٥٧	سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي	٨٣
٥٨	سعيد بن أبي عروبة	٢٤، ١٤٩
٥٩	سعيد بن أوس الأنصاري	٢٧
٦٠	سعيد بن عثمان الحراني	١١٢
٦١	سعيد بن عمرو البرذعي	٣٣
٦٢	سعيد بن مَسعدة المجاشعي، الأخفش الأوسط	٢٩

م	العلم	الصفحة
٦٣	سفيان بن عيينة	١٥٠
٦٤	سفيان بن وكيع	٥١
٦٥	سلمان الفراء، أبو جعفر الكوفي	٣٤
٦٦	سليمان بن حرب	٣٥
٦٧	سليمان بن داود بن الجارود	٣١، ٩١
٦٨	سليمان بن طَرْخَان التميمي	١٩٠
٦٩	سليمان بن قَرْم	٢٠
٧٠	سُنَيْد بن داود	١٧٧
٧١	سهل بن حماد العَنْقَزيُّ	٩١
٧٢	سوادة بن عاصم	١٩٠
٧٣	سويد بن سعيد	١٧، ٢٤
٧٤	شعبة بن الحجاج	٩١
٧٥	شعيب بن أبي حمزة	٢٦
٧٦	شعيب بن إسحاق	١١٩
٧٧	شعيب بن شعيب الدمشقي	٥٥
٧٨	صالح بن محمد الأسديُّ جزرة	٥٣
٧٩	عاصم بن سليمان الأحول	١٩١
٨٠	عافية بن يزيد	٩٦
٨١	عامر بن صالح الزبيري	٧٤
٨٢	عَبَّاد بن العَوَّام	٣٦
٨٣	عباس الدُّوري	٢٨
٨٤	عبد الرحمن بن عمرو، أبو زرعة الدمشقي	٢٦
٨٥	عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي دحيم	١٣٢
٨٦	عبد الرحمن بن عبد الله بن عُبيد أبو سعيد البصري	١٢٧
٨٧	عبد الرزاق بن همام	١١٤
٨٨	عبد العزيز بن أبي رِزمة اليشكري	١٢٧
٨٩	عبد العزيز بن محمد الدراوردي	٢، ٧٤
٩٠	عبد الغفار بن داود	١٤١
٩١	عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين	٣٩
٩٢	عبد الله بن العلاء بن زَبر	٤١
٩٣	عبد الله بن جعفر	١٠٩
٩٤	عبد الله بن سعيد المقْبُري	٦٢

م	العلم	الصفحة
٩٥	عبد الله بن صالح بن محمد الجهني	٣١
٩٦	عبد الله بن صالح، أبو صالح المصري	٧٩
٩٧	عبد الله بن عمران	١٥٩
٩٨	عبد الله بن عون	٨٧
٩٩	عبد الله بن محمد بن أبي شيبة	٥٣
١٠٠	عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة	٧٥
١٠١	عبد الملك بن عبد الحميد الجزري أبو الحسن الميموني	١٨٧
١٠٢	عبد المؤمن بن خلف بن طفيل التميمي النسفي	٥٣
١٠٣	عبد الوارث بن سعيد	٣٥
١٠٤	عبيد الله بن أبي زياد الرصافي	٢٤
١٠٥	عبيد الله بن المنذر بن عبيد الله	٧٥
١٠٦	عبيد الله بن عمر بن حفص	١١٨
١٠٧	عثمان بن الحكم الجُذامي	١١٩
١٠٨	عثمان بن صالح بن صفوان السهمي	٣٣
١٠٩	عفان بن مسلم الباهلي	٢٦
١١٠	عكرمة بن عمار	٢٢
١١١	العلاء بن عبد الرحمن	٥٢، ١٠٤
١١٢	علي بن الحسن بن سليمان الحضرمي	٦١
١١٣	علي بن عاصم	٣٦، ٩٧
١١٤	علي بن عياش	٣٠
١١٥	علي بن محمد بن إسحاق الطنافسي	٥١
١١٦	عمار بن كعب	١٦٦
١١٧	عمر بن مرزوق	١٨٥
١١٨	عمران بن حدير	١٩١
١١٩	عمرو بن الهيثم	٣٠
١٢٠	عمرو بن دينار	٣٣
١٢١	عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السَّبيعي	٣٤
١٢٢	عمرو بن علي بن بحر الفلاس	١٠٤
١٢٣	عمرو بن محمد بن بكير الناقد	٣٤
١٢٤	عمرو بن مرزوق الباهلي	١٨٥
١٢٥	عيسى بن أبي عيسى	١٤٨
١٢٦	عيسى بن المختار	٩٧

م	العلم	الصفحة
١٢٧	عيسى بن حماد التُجِيبي	١٧٢
١٢٨	عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي	٦١
١٢٩	الفضل بن سهل الأعرج	٧٢
١٣٠	القاسم بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الدمشقي	٥٤
١٣١	قَبِيصةُ بنُ عُقْبَةَ	١٤٦
١٣٢	قُتَيْبَةُ بن سعيد	٣٣، ١٤٧
١٣٣	قطبة بن عبد العزيز	٢٠
١٣٤	قيس بن الربيع الأسدي	٤٧
١٣٥	الليث بن سعد	٣١، ٧٨
١٣٦	مالك بن سُعَير	٦٩
١٣٧	محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان	١٦٨
١٣٨	محمد بن أبي عَتَّاب	٧٩
١٣٩	محمد بن أحمد بن عبد الهادي	١٨
١٤٠	محمد بن إسحاق، أبو عبد الله بن منده	٤٠
١٤١	محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك	١٧٥
١٤٢	محمد بن الصلت الأسدي	٤٧
١٤٣	محمد بن الفضل	١٩
١٤٤	محمد بن المنذر بن عبيد الله	٧٥
١٤٥	محمد بن الوليد بن هبيرة	٤٠
١٤٦	محمد بن بكار	١٣٦
١٤٧	محمد بن جعفر الهذلي غندر	٩١
١٤٨	محمد بن حُميد بن حيان	١٥٩
١٤٩	محمد بن سلمة المرادي	١٧٢
١٥٠	محمد بن سيرين	٣٨
١٥١	محمد بن شعيب	٤١
١٥٢	محمد بنِ عَبَادة	٣٢
١٥٣	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	٩٦
١٥٤	محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ذئب	١٩٦
١٥٥	محمد بن عبد الله بن مسلم القرشي الزهري	٤٢، ١٩٦
١٥٦	محمد بن عبد الله بن نُمير	٩٦
١٥٧	محمد بن عُبيد الطنافسي	١٠٠
١٥٨	محمد بن مسلم الزهري	١٩٦

م	العلم	الصفحة
١٥٩	محمد بن مُصَفَّى	١٦٩
١٦٠	محمد بن يحيى الذهلي	٤٧
١٦١	محمد بن يزيد البصري	٤١
١٦٢	محمد بن يونس بن موسى الكُدَيْمي	٤٨
١٦٣	مخلد بن مالك	١١١
١٦٤	مروان بن محمد	١٧
١٦٥	مِسْعَر بن كدام	١٠٠
١٦٦	مسلم بن مِشْكَم الخزاعي	٥٥
١٦٧	مصعب بن سعيد أبو خيثمة المصيصي	١٦٦
١٦٨	معاذ بن معاذ العَنْبَرِيُّ	٨٨
١٦٩	معلى بن هلال بن سويد الطحان	٤٩
١٧٠	معمر بن راشد	١٩٧
١٧١	منصور بن المعتمر	٢٠
١٧٢	مهنا بن يحيى السُّلمي	٥٩
١٧٣	موسى بن عقبة	٢٠٧
١٧٤	موسى بن هارون البغدادي	٢
١٧٥	ميمون، أبو حمزة الأعور	٣٢
١٧٦	نعيم بن حماد	٢٤، ١٦٢
١٧٧	هبة الله بن الحسن بن منصور الرازي اللالكائي	٧٦
١٧٨	هشام بن حسان الأزدي	٦٠
١٧٩	هشام بن عروة بن الزبير	٧٣
١٨٠	هشام بن يوسف	٣٠
١٨١	هشام ين إسماعيل	٤١
١٨٢	هُشيم بن بَشير السُّلمي	٣١
١٨٣	الهيثم بن خالد بن يزيد القرشي	١٧٧
١٨٤	الوضاح بن عبد الله اليشكري	٤٣
١٨٥	وكيع بن الجراح	٩٦
١٨٦	الوليد بن صالح الضبي	١٦٦
١٨٧	يحيى بن الضُّرَيْس	١٥٨
١٨٨	يحيى بن حسان	١٤١
١٨٩	يحيى بن حمزة بن واقد	١٣٥
١٩٠	يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري	٣٥

م	العلم	الصفحة
١٩١	يحيى بن سليمان الجُعْفي	٦١
١٩٢	يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني	٤٧
١٩٣	يحيى بن عبد الله بن بُكير	١٤١
١٩٤	يحيى بن معين	٦٩
١٩٥	يزيد بن أبي زياد	٩٨
١٩٦	يزيد بن عبد العزيز بن سِياه	٢٠
١٩٧	يزيدَ بن هارون السلمي	٣٦
١٩٨	يعقوب بن سفيان الفارسي	٧٢
١٩٩	يعلى بن عُبيد الطنافسي	١٠١
٢٠٠	يونس بن يزيد	١٩٧

فهرس الكلمات الغريبة

م	الكلمة الغريبة	الصفحة
١	الأحراز	٣١
٢	أطبقت	٩٩
٣	اغتلمت	٢٠٤
٤	أقاد	١١١
٥	أقال	٦٧
٦	البهرج	٢٠٠
٧	بَواكٍ	٩٩
٨	ثوب قِطري	١٩
٩	حرز	٣١
١٠	حَصُوراً	١٧١
١١	الحاك	٤٦
١٢	الختم على الكتب	٣٠
١٣	الدَّرْجَ	٤٣
١٤	الدلجة	١٤٥
١٥	ذَرَعَهُ	٥٩
١٦	ريح	٧٢
١٧	الزُّطَّ	١٢٥
١٨	السبلة	٥٤
١٩	سرقة الكتب	٤٧
٢٠	السَّرْو	٧٥
٢١	شُفْعَتِه	١٨٠
٢٢	الصحيفة	١٠٨
٢٣	صرفٌ	٨٢
٢٤	الضرب	٤٧
٢٥	العثانين	٥٤
٢٦	عَشْرَتَهُ	٦٧
٢٧	عجم	٢٦
٢٨	عدلٌ	٨٢
٢٩	غسيل	١٢١
٣٠	القذاةِ	١٧١

م	الكلمة الغريبة	الصفحة
٣١	قيد	٢٦
٣٢	مُتَهارِماً	١٢٧
٣٣	مَجْلَ يدَيْها	٨٦
٣٤	المربد	١٩٣
٣٥	مَرِيعاً	٩٩
٣٦	مَريئاً	٩٩
٣٧	مُغيثاً	٩٩
٣٨	مَنْسِجِ الفرس	٢١
٣٩	الهيوب	١٦٦

فهرس غريب النَّسب

م	الكلمة	الصفحة
١	البَرَّلَّسي	١٧٥
٢	التُّجِيبي	١٧٢
٣	الجملي	١٧٢
٤	الدُّوري	٢٨
٥	الدِّيلي	١٧٥
٦	الرُّعَيْنى	١٧٢
٧	الرُّؤاسي	١٨١
٨	السَّكوني	١٦٩
٩	السَّلَمْسِيني	١١١
١٠	الطحاوي	١٤٠
١١	العَتَكِيُّ	٩١
١٢	القُرْدُوسي	٦٠
١٣	العَنْقَزيُّ	٩١
١٤	القُمْري	١٧٢
١٥	المرادي	١٧٢
١٦	المصيصي	١٧٧
١٧	الهيوب	١٧٣

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

- **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، تأليف: الحسين بن إبراهيم الجورقاني، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ، دار إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية بنارس، الهند.
- **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق: كتابه الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البرذعي**، تأليف: الدكتور سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي.
- **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، تأليف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مجموعة بإشراف زهير الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- **الإجماع**، تأليف: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، مكتبة الفرقان، عجمان، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.
- **الآحاد والمثاني**، تأليف: أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- **الأحاديث الطوال**، تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني، المكتب الاسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.
- **الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**، تأليف: ضياء الدين محمد المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، دار خضر للطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٢١ هـ.
- **الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ**، تأليف: عبد الحق الإشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، طبعة ١٤١٦هـ.
- **أحكام القرآن**، تأليف: أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٢هـ.
- **أحكام القرآن الكريم**، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: سعد الدين أونال، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبول، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ -١٤١٨هـ.

- **أخبار القضاة**، تأليف: وكيع محمد بن خلف بن حيان، عالم الكتب، الطبعة (مصورة).
- **اختلاف التحديث من الحفظ والكتاب وأثره في الراوي والمروي**، بحث ماجستير للباحث سليمان السعود، المشرف: أ.د. عبدالعزيز بن صالح اللحيدان، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم السنة وعلومها، العام: ١٤٢٦ -١٤٢٧ هـ.
- **أخلاق النبي ﷺ وآدابه**، تأليف: عبد الله بن محمد الأصبهاني، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة ١٤١٣هـ.
- **الآداب**، تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- **أدب الاملاء والاستملاء**، تأليف: عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: أحمد محمد عبد الرحمن، الناشر المحقق، جده، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- **الأدب المفرد**، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: سمير الزهيري، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **الأذكار**، تأليف: يحيى شرف الدين النووي، تحقيق: عامر بن علي ياسين، دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تأليف: الخليل بن عبدالله الخليلي، تحقيق: محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، تأليف: محمد ناصر الدين الإلباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- **الأسامي والكنى**، تأليف: محمد بن محمد الحاكم الكبير، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- **الاستذكار**، تأليف: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تأليف: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تأليف: علي بن محمد الجزري، ابن الأثير، تحقيق: محمد البنا، وآخرون، دار الشعب، مصر، عام ١٣٩٣هـ.

- **أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني**، تأليف: محمد بن طاهر المقدسي، ابن القيسراني، تحقيق: جابر السريع، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، تأليف: محمد بن موسى الهمذاني، تحقيق: هاشم الندوي وآخرون، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الثانية، ١٣٥٩هـ.
- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- **أمالي ابن بشران**، تأليف: عبد الملك بن محمد ابن بشْران، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.
- **أمالي المحاملي –رواية ابن يحيى البيع–**، تأليف: الحسين بن إسماعيل المحاملي، تحقيق: براهيم القيسي، المكتبة الإسلامية، الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- **أمالي المحاملي– رواية ابن مهدي الفارسي–**، تأليف: الحسين بن إسماعيل المحاملي، تحقيق: حمدي السلفي، دار النوادر، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، تأليف: محمد بن علي ابن دقيق العيد، تحقيق: سعد آل حميد، دار المحقق، طبعة بدون.
- **الأمثال في الحديث النبوي**، تأليف: عبد الله بن محمد أبو الشيخ الأصبهاني، تحقيق: د.عبد العلي عبد الحميد، الدار السلفية، بومباي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تأليف: علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **الأنساب**، تأليف: عبد الكريم السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ.
- **الأنوار في شمائل النبي المختار**، تأليف: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: إبراهيم اليعقوبي، دار المكتبي، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- **اهتمام المحدثين ومنهجهم في حفظ السنة النبوية**، تأليف: عبد العزيز بن أحمد الجاسم، مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٦٧.
- **الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني**، تأليف: محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: مشهور آل سلمان، الدار الأثرية، عمان الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

(ب)

- **البحر الزخار (مسند البزار)**، تأليف: أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى١٤٣٠هـ.
- **البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**، تأليف: عمر بن علي ابن الملقن، تحقيق: مجموعة، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.
- **البعث والنشور**، تأليف: عبد الله بن سليمان بن الأشعث أبو بكر بن أبي داود، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، مكتبة التراث الاسلامي، القاهرة، الطبعة ١٤٠٦هـ.
- **بلدان الخلافة الشرقية**، تأليف: كى لسترنج، ترجمة: بشير فرنسيس، كوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تأليف: علي بن محمد الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(ت)

- **تاريخ الإسلام**، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- **التاريخ الأوسط**، ينظر: حرف الميم.
- **تاريخ مدينة السلام، وأخبار محدثيها، وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها (تاريخ بغداد)**، تأليف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ.
- **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين البغدادي في تجريح الرواة وتعديلهم**، تأليف: عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: محمد الأزهري، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.
- **تاريخ المدينة المنورة**، تأليف: عمر بن شبة النميري، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، الطبعة ١٣٩٩هـ.
- **تاريخ ابن يونس الصدفي**، تأليف: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس، تحقيق: عبد الفتاح فتحي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **التاريخ الكبير**، تأليف: أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتيحي هلل، مكتبة الفاروق الحديثة

للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

- **تاريخ يحيى بن معين– رواية عباس الدوري–، ومعه ملحق بكلام يحيى بمعين برواية أبي خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان**، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، دار القلم، بيروت.
- **تاريخ يحيى بن معين في تجريح الراة وتعديلهم–رواية عثمان بن سعيد الدارمي–**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.
- **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، تأليف: أحمد بن عبدالرحيم أبو زرعة العراقي، تحقيق: عبدالله نوّارة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **تحرير علوم الحديث**، تأليف: عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- **التحقيق في مسائل الخلاف**، تأليف: عبد الرحمن ابن الجوزي، وبحاشيته تنقيح التحقيق: لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي العربي، حلب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- **تذكرة الحفاظ**، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية، الطبعة (مصورة).
- **تراجم رجال الدارقطني الذين لم يترجم لهم في التقريب ولا في رجال الحاكم**، تأليف: مقبل الوادعي، دار الآثار، صنعاء، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- **تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين**، تأليف: عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- **تقريب التهذيب**، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.
- **التقرير في أسانيد التفسير**، تأليف: عبد العزيز الطريفي، دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.
- **تقييد العلم**، تأليف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: الداني آل زهوي، المكتبة العصرية،

بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- **تلبيس إبليس**، تأليف: عبد الرحمن بن الجوزي، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- **تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**، تأليف: أحمد بن الخطيب البغدادي، تحقيق: سُكينة الشهابي، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تأليف: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، تحقيق: سعيد أحمد غراب وآخرون، المغرب، أول جزء طبعة ١٣٨٧، آخر جزء ١٤١١هـ.
- **التمييز**، تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، دار أطلس، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- **التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز (التلخيص الحبير)**، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، تأليف: محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: سامي جاد الله وعبد العزيز الخباني، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، تأليف: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق: علي العمران وآخرون، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
- **تهذيب التهذيب**، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: إبراهيم الزّيبق، وعادل مرشد، الطبعة (مصورة)، مؤسسة الرسالة.
- **تهذيب اللغة**، تأليف: محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، وآخرون، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، الطبعة (مصورة).
- **تهذيب السنن**، تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: إسماعيل بن غازي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- **تيسير العلام شرح عمدة الأحكام**، تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن البسام، اعتناء: بسام البسام، دار الميمان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

(ث)

- **الثقات**، تأليف: محمد بن حبان البُستي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأول ١٣٩٣هـ.
- **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**، تأليف: قاسم بن قُطْلُوْبَغَا، تحقيق: شادي آل نعمان، مركز

النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.

(ج)

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تأليف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ.
- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تأليف: خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- **الجامع لشعب الإيمان**، تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.
- **الجرح والتعديل**، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ.
- **الجرح والتعديل**، تأليف: إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- **جزء ابن فيل**، تأليف: الحسن بن أحمد ابن فيل البالسي، تحقيق: موسى البسيط، مطبعة مسودي، القدس، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **جزء من الفوائد الغرائب الحسان**، تأليف: محمد بن عبد الله الأبهري، تحقيق: حسام محمد بوقريص، دار إيلاف الدولية، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٩ م.
- **جزء المؤمل بن إيهاب**، تأليف: المؤمل بن إيهاب، تحقيق: عماد بن فرة، دار البخاري، بريدة، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ
- **جمهرة نسب قريش وأخبارها**، تأليف: الزبير بن بكار، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ١٣٨١هـ.
- **الجوهر النقي بحاشية سنن البيهقي**، تأليف: علي بن عثمان المارديني، ابن التركماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ.

(ح)

- **حديث السراج**، تأليف: محمد بن إسحاق السَّرَّاج، تأليف: زاهر الشحامي، تحقيق: حسين بن عكاشة، الفاروق الحديثة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- **حديث الزهري**، تأليف: عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري، أبو الفضل البغدادي، تحقيق: حسن البلوط،

أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **حديث شعبة بن الحجاج**، تأليف: محمد بن المظفر البزاز، تحقيق: صالح اللحام، الدار العثمانية، الأردن، عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- **حديث عبيد الله بن عمر –برواية أبي سعيد عمرو بن أبي زرعة–**، تأليف: عبدالله بن محمد ابن الناصح، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد، مخطوطة.
- **الحديث المنكر– دراسة نظرية تطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم–**، تأليف: عبد السلام أبو سمحة، دار النوادر، سورية، لبنان، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، تأليف: أبو نعيم أحمد الأصبهاني، دار الكتب العلمية (مصورة)، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

(خ)

- **الخلافيات**، تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

(د)

- **الدعاء**، تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمد سعيد البخاري، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- **الدلائل في غريب الحديث**، تأليف: القاسم السرقسطي، تحقيق: محمد القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- **الديات**، تأليف: أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم، تحقيق: عبد المنعم زكريا، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- **ديوان لسان الدين بن الخطيب**، تحقيق: محمد مفتاح، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

(ذ)

- **الذيل على جزء بقي بن مخلد من أحاديث الحوض**، مطبوع مع كتاب الحوض والكوثر لبقي بن مخلد، تأليف: خلف بن عبد الملك ابن بشكوال، تحقيق: عبد القادر محمد صوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- **ذخيرة الحفاظ**، تأليف: محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ.
- **ذكر أخبار أصبهان**، تأليف: أبو نعيم أحمد الأصبهاني، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة (مصورة).

(ر)

- **الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام**، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: خالد المصري، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- **الرسالة**، تأليف: محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة.
- **رفع اليدين في الصلاة**، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: بديع الدين الراشدي، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- **روضة العقلاء**، تأليف: محمد بن حِبان البستي، تحقيق: عبد العليم الدرويش، دار الهيئة السورية للكتاب، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

(ز)

- **الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي**، تأليف: أبو منصور محمد الأزهري، تحقيق: عبد المنعم طوعي بشتاني، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **الزيادات على كتاب المزني**، تأليف: عبد الله بن محمد النيسابوري، تحقيق: خالد المطيري، دار أضواء السلف، الرياض، دار الكوثر، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

(س)

- **سرقة الحديث الشريف وأثره في الجرح والتعديل**، تأليف: رمضان الزيان، مجلة الجامعة الإسلامية المجلد الحادي عشر، العدد الثاني ص ٤٢-٨٣، ٢٠٠٣م.
- **سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني**، تأليف: أحمد بن محمد البرقاني، تحقيق: محمد الأزهري، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- **سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم**، تأليف: سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- **سؤالات أبي عبد الله الحاكم للإمام أبي الحسن الدارقطني**، تأليف: أبو عبد الله الحاكم، تحقيق: محمد الأزهري، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- **سؤالات السلمي للدارقطني**، تأليف: محمد بن الحسين السُلمي، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبدالعليم البستوي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ، ومؤسسة الريان، بيروت.
- **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للإمام أبي الحسن الدار قطني**، تأليف: حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: محمد الأزهري، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- **سؤالات عثمان ابن أبي شيبة للإمام علي ابن المديني**، تأليف: عثمان بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق:محمد الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة، القاهرة الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- **سؤالات عثمان بن طالوت للإمام يحيى بن معين**، تأليف: عثمان بن طالوت البصري، تحقيق: محمد الأزهري، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- **سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرجال لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري**، تحقيق: موفق بن عبدالله، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **السنة**، تأليف: عمرو بن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- **السنة**، تأليف: عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد القحطاني، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ.
- **السنة**، تأليف: محمد بن نصر المروزي، تحقيق: عبد الله البصيري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ.

- **السنن**، تأليف: محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: خليل إبراهيم ملا خاطر، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- **السنن**، تأليف: محمد القزويني ابن ماجه، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **سنن أبي بكر الأثرم**، تأليف: أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية -ضمن سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية (٣٢)-، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- **سنن أبي داود**، تأليف: سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **سنن أبي داود**، تأليف: سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره، دار الرسالة العالمية، بيروت، طبعة خاصة ١٤٣٠هـ.
- **سنن الدارقطني**، تأليف: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- **سنن سعيد بن منصور**، تأليف: سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- **السنن الكبرى**، تأليف: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **سير أعلام النبلاء**، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

(ش)

- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، تأليف: هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ.
- **شرح السنة**، تأليف: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- **شرح سنن ابن ماجه**، تأليف: علاء الدين مغلطاي بن قليح، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار

مصطفى البار، الرياض، مكة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

- **شرح صحيح البخاري**، تأليف: علي بن خالف ابن بطال، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.
- **شرح علل الترمذي**، تأليف: عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.
- **شرح علل الترمذي**، تأليف: عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الطبعة الرابعة ١٤٢٦هـ.
- **شرح مشكل الآثار**، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- **شرح معاني الآثار**، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: محمد النجار، ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.
- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، تأليف: عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: علي البجاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة بدون ١٤٠٤هـ.

(ص)

- **الصارم المنكي في الرد على السبكي**، تأليف: محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: عقيل المقطري، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تأليف: علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- **صحيح البخاري**، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، اعتناء: محمد بن زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- **صحيح مسلم**، تأليف: مسلم بن الحجاج، اعتناء: محمد بن زهير الناصر، دار المنهاج، جدة، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ.
- **صفة الجنة**، تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: علي رضا بن عبد الله، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
- **صفة الجنة وما أعد الله لأهلها من النعيم**، تأليف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا، تحقيق:

عبد الرحيم أحمد العساسلة، دار البشير، الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

(ض)

- **الضعفاء**، تأليف: محمد بن عمرو العُقيلي، تحقيق: مازن السِرساوي، مكتبة دار ابن عباس، منية سمنود، مصر، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ.
- **الضعفاء الصغير**، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

(ط)

- **الطب النبوي**، تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: مصطفى خضر، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- **الطبقات الكبير**، تأليف: محمد بن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **طبقات الحنابلة**، تأليف: محمد بن أبي يعلى الفراء، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، الطبعة بدون ١٤١٩هـ.
- **الطهور**، تأليف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم، تحقيق: مُسعد السعدني، دار الصحابة، طنطا، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.
- **الطيوريات من انتخاب أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفِيِّ الاصبهاني من أصول كتب الشيخ أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الطيوري**، تأليف: أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفِيِّ، تحقيق: دسمان يحيى، وعباس الحسن، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

(ع)

- **العلل**، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ابن أبي حاتم)، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

- **علل الترمذي الكبير –ترتيب أبو طالب القاضي–**، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: محمود محمد خليل، السيد صبحي السامرائي، المكتبة الاسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، تأليف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: ارشاد الحق الأثري، دار العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- **علوم الحديث**، تأليف: عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار ابن القيم، الرياض، دار ابن عفان، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.
- **عمل اليوم والليلة**، تأليف: أحمد بن محمد الدينوري ابن السني، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، تأليف: محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ.

(غ)

- **غريب الحديث**، تأليف: إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق: سليمان العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

(ف)

- **الفصل للوصل المدرج في النقل**، تأليف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: عبد السميع الأنيس، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **فضائل الصحابة**، تأليف: أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.
- **الفوائد**، تأليف: تمام بن محمد الرازي، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- **الفوائد المعللة**، تأليف: عبد الرحمن بن عمرو أبو زرعة الدمشقي، تحقيق: رجب بن عبد المقصود، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- **الفوائد المنتقاة الحسان العوالي من حديث المخلص – رواية أبي طاهر محمد بن عبد الرحمن**

بن العباس المخلص–، انتخاب أبي الفتح ابن أبي الفوارس، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق وتخريج الطالب: عبد الرحيم الدويري، إشراف أ.د. نايف السليفي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٩هـ.

(ق)

- **القاموس المحيط**، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ.
- **قصر الإسناد وأثره في الحديث المختلف فيه**، تأليف: عبد العزيز بن عبد الله الشايع، بحث محكم، مجلة سنن، العدد الثاني رجب ١٤٣١هـ.

(ك)

- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الاسلامية ومؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الاولى ١٤١٣هـ.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**، تأليف: عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: مازن السرساوي، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ.
- **كرامات الأولياء، –ملحق بكتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة –**، تأليف: هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: أحمد الغامدي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ
- **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، تأليف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: ماهر الفحل، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.
- **كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال –رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان–** ، تحقيق: محمد الأزهري، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.
- **الكنى والأسماء**، تأليف: محمد بن أحمد الدولابي، تحقيق: نظر الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

(ل)

- **اللباب في تهذيب الأنساب**، تأليف: علي بن محمد ابن الأثير، تحقيق: بدون، مكتبة المثنى، بغداد، الطبعة (مصورة).
- **لسان المحدثين**، تأليف: محمد خلف سلامة، مذكرات منشورة على شبكة الإنترنت.

(م)

- **المؤتلف والمختلف**، تأليف: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- **المجالسة وجواهر العلم**، تأليف: أحمد بن مروان الدينوري، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **المجتبى (السنن الصغرى)**، تأليف: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، دار التأصيل، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
- **المجموع شرح المهذب للشيرازي**، تأليف: محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الرشاد، جدة، طبعة بدون.
- **مجلس إملاء لأبي عبدالله محمد بن عبدالواحد بن محمد الدقاق في رؤية الله تبارك وتعالى**، تأليف: محمد بن عبدالواحد الأصبهاني، تحقيق: الشريف حاتم العوني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- **مجموع في مصنفات أبي العباس الأصم محمد بن يعقوب النيسابوري، وإسماعيل بن محمد الصفار**، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- **المختصر من تاريخ هجرة رسول الله والمهاجرين والأنصار وطبقات التابعين بإحسان ومن بعدهم ووفاتهم وبعض نسبهم وكناهم ومن يرغب عن حديثه، (التاريخ الأوسط)**، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: تيسير بن سعد أبو حيمد، ويحيى بن عبد الله الثمالي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تأليف: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

- **المحلى**، تأليف: علي بن أحمد ابن حزم، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، المطبعة المنيرية، مصر، ١٣٥٠هـ.
- **مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ (صحيح ابن خزيمة)**، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: ماهر الفحل، دار الميمان، الرياض، الطبعة الأولى١٤٣٠هـ.
- **مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ (صحيح ابن خزيمة)**، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي . بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ.
- **المخلصيات**، تأليف: محمد بن عبد الرحمن المخَلِّص، تحقيق: نبيل سعد الدين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.
- **المراسيل**، تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث، تحقيق: عبد الله الزهراني، دار الصميعي، الرياض، الطبعة (مصورة) ١٤٢٢هـ.
- **مسائل الإمام أحمد –رواية أبي داود –**، تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث، تحقيق: طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- **مسائل الإمام أحمد بن حنبل –رواية ابن هانئ–**، تأليف: إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- **مسائل الإمام أحمد بن حنبل– رواية أبي القاسم عبد الله البغوي–**، تحقيق: محمد الأزهري، دار الفاروق، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.
- **المستدرك على الصحيحين**، تأليف: محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: الفريق العلمي لموسوعة جامع السنة النبوية، دار الميمان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٥ هـ.
- **المسند**، تأليف: الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- **المسند**، تأليف: عبد الله بن وهب، تحقيق: محي الدين بن جمال البكاري، دار التوحيد لإحياء التراث، مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧م.
- **مسند ابن أبي شيبة**، تأليف: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: عادل الغزاوي وأحمد المزيدي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **مسند أبي داود الطيالسي**، تأليف: سليمان بن داود الجارود، تحقيق: محمد التركي، دار هجر، مصر،

الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

- **مسند أبي يعلى**، تأليف: أبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.
- **مسند إسحاق بن راهويه –مسند أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها–**، تأليف: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ابن راهويه، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تأليف: أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **مسند الإمام الشافعي – ترتيب سنجر–**، تحقيق: ماهر الفحل، دار غراس، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- **مسند الحميدي**، تأليف: عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار السقا، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- **مسند الدارمي (سنن الدارمي)**، تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: حسين الداراني، دار المغني، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **مسند الروياني**، تأليف: محمد بن هارون الرُّوياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- **مسند الشاميين**، تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- **مستخرج أبي عوانة**، تأليف: أبي عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري، تحقيق: أيمن الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، تأليف: محمد بن حبان البُستي، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- **مشيخة ابن البخاري**، تأليف: علي بن أحمد المقدسي ابن البخاري، تحقيق: عوض الحازمي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **المصباح المنير في شرح غريب الرافعي**، تأليف: أحمد بن محمد الفيومي، تحقيق: خضر الجواد، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة ١٩٨٧م.
- **مصنف ابن أبي شيبة**، تأليف: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة،

الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- **المطر والرعد والبرق**، تأليف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا، تحقيق: طارق العمودي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **المعالم الأثيرة في السنة والسيرة**، تأليف: محمد بن محمد حسن شُرَّاب، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- **معجم البلدان**، تأليف: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت .
- **المعجم**، تأليف: محمد بن إبراهيم الأصبهاني ابن المقرئ، تحقيق: عادل سعد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **معجم ابن الأعرابي**، تأليف: أحمد بن محمد ابن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **المعجم الأوسط**، تأليف: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، الطبعة (مصورة) ١٤١٥هـ.
- **معجم شيوخ أبي يعلى الموصلي**، تأليف: أبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي، تحقيق: حسين بن سليم الداراني، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- **معجم الصحابة**، تأليف: عبد الله بن محمد البغوي، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **معجم الصحابة**، تأليف: عبد الباقي بن قانع، تحقيق: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**، تأليف: أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- **المعجم المختص بالمحدثين**، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- **معجم الشيوخ**، تأليف: علي بن الحسين ابن عساكر، تحقيق: وفاء تقي الدين، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **المعرفة والتاريخ**، تأليف: يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

- **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث، ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، تأليف: أحمد بن عبدالله العجلي، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- **معرفة الرجال عن يحيى بن معين – رواية أحمد بن محمد ابن محرز–**، تأليف: يحيى بن معين، تحقيق: محمد القصار، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة (مصورة) ١٤٠٥هـ.
- **معرفة السنن والآثار**، تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، دار قتيبة، دمشق، دار الوعي، القاهر، دار الوفاء، القاهرة، الطبعة الأولى١٤١٢هـ.
- **معرفة علوم الحديث**، تأليف: الحاكم أبي عبدالله محمد النيسابوري، تحقيق: معظم حسين، دكة، مصورة.
- **معرفة النسخ والصحف الحديثية**، تأليف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- **معرفة الصحابة**، تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **مغاني الأخيار في شرح أسامى رجال معاني الآثار**، تأليف: محمود بن أحمد العيني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- **مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير**، تأليف: مساعد الطيار، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ.
- **مقارنة المرويات**، تأليف: إبراهيم بن عبد الله اللاحم، الريان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ.
- **من قصص أئمة الحديث المتقدمين ونوادرهم في تتبع سنة سيد المرسلين والذب عنها**، تأليف: علي الصياح، دار الإسلام.
- **مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها**، تأليف: محمد الخرائطي، تحقيق: عبد الله الحميري، الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- **من تُكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث**، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبدالله الرحيلي، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، تحقيق: مصطفى العدوي، دار بلنسية، الرياض، الطبعة الثانية

١٤٢٣هـ.

- **المنتخب من العلل للخلال**، تأليف: عبد الله بن أحمد ابن قدامة، تحقيق: طارق عوض الله، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ**، تأليف: عبد الله بن علي بن الجارود، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، دار التأصيل، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ.
- **منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث**، تأليف: بشير علي عمر، وقف السلام الخيري، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ
- **المنهج العلمي في دراسة الحديث المعل**، تأليف: علي الصياح، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- **الموطأ –رواية يحيى بن يحيى الليثي–**، تأليف: مالك بن أنس، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.
- **مهارات جمع طرق الحديث**، تأليف: إبراهيم اللاحم، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، المجلد ٥، العدد ٢، ١٤٣٣هـ.
- **الموقظة**، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
- **ميزان الاعتدال**، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، (مصورة).

(ن)

- **ناسخ الحديث ومنسوخه**، تأليف: عمر بن أحمد ابن شاهين، تحقيق: سمير الزهيري، مكتبة المنار، الطبعة ١٤٠٨هـ.
- **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تأليف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ماهر الفحل، دار الميمان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تأليف: المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: محمود الطناحي، طاهر الزاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٨٥هـ.
- **النفح الشذي شرح جامع الترمذي**، تأليف: محمد بن محمد ابن سيد الناس، تحقيق: أبو جابر

الأنصار، وآخرون، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

(هـ)

- **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، تأليف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: نظر الفاريابي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.

(و)

- **وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى**، تأليف: علي بن عبد الله الحسني السمهودي، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٢

مشكلة البحث: ٣

حدود البحث: ٣

أهمية البحث وأسباب اختياره: ٤

الدراسات السابقة: ٥

أهداف البحث: ٦

أسئلة البحث: ٦

منهج البحث: ٧

إجراءات البحث: ٧

إجراءات الدراسة التطبيقية: ٨

خطة البحث: ١٠

التمهيد ١٢

الفصل الأول: كتب الرواة والإعلال ١٥

المبحث الأول: كتب الرواة ١٦

المطلب الأول: أهمية الكتب للرواة والنقد الحديثي: ١٧

المطلب الثاني: أنواع كتب الرواة. ٢٣

المطلب الثالث: ضبط الكتب: ٢٦

أولاً: إتقان الكتاب: ٢٦

ثانياً: حفظ الكتاب: ٣٠

المطلب الرابع: الوهم الواقع في الكتب: ٣٢

المبحث الثاني: الإعلال بكتب الرواة ٣٧
المطلب الأول: قرائن الإعلال بكتب الرواة: ٣٨
أولاً: مخالفة الكتاب، ويندرج تحتها: ٣٨
ثانياً: عدم وجود الحديث في الكتاب، ويندرج تحتها: ٤٣
ثالثاً: التغيير في الكتب: ٤٥
المطلب الثاني: ضوابط في اعتبار قرائن الإعلال بالكتاب: ٤٨
الفصل الثاني: تطبيقات إعلال الحديث المتعلقة بكتب الرواة ٥٧
المبحث الأول: الإعلال بكتاب الراوي ٥٨
الحديث رقم (١): من ذرعه القيء..... ٥٩
الحديث رقم (٢): من أقال مسلماً ٦٧
الحديث رقم (٣): كان يستعذب له الماء ٧٢
الحديث رقم (٤): ليشفعن رجل من أمتي..... ٧٨
الحديث رقم (٥): الأئمة من قريش..... ٨٢
الحديث رقم (٦): ألا أدلكما على ما هو خير لكما..... ٨٦
الحديث رقم (٧): من لم يرحم صغيرنا ٩٠
الحديث رقم (٨): كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه ٩٤
الحديث رقم (٩): اللهم اسقنا غيثاً..... ١٠٠
الحديث رقم (١٠): خير الناس أقراني ١٠٥
الحديث رقم (١١): أبشر يا عمار..... ١٠٩
الحديث رقم (١٢): أقاد من خدش ١١٢
الحديث رقم (١٣): الخيل في نواصيها الخير..... ١١٥

الحديث رقم (١٤): أن جيشاً غنموا طعاماً وعسلاً ١١٨
الحديث رقم (١٥): أجديد قميصك ١٢٢
الحديث رقم (١٦): الوضوء بالنبيذ ١٢٦
الحديث رقم (١٧): الإيمان كلمات ١٣١
المبحث الثاني: الإعلال بكتاب شيخ الراوي ١٣٢
الحديث رقم (١٨): كتب إلى أهل اليمن ١٣٣
الحديث رقم (١٩): كان يقبل وهو صائم ١٤١
الحديث رقم (٢٠): عليكم بالدلجة ١٤٦
الحديث رقم (٢١): يخلل لحيته ١٥٠
الحديث رقم (٢٢): صلى بالناس ركعتين فسها ١٥٤
الحديث رقم (٢٣): أجيبوا الداعي ١٥٨
الحديث رقم (٢٤): لا تؤذي امرأة زوجها ١٦٢
الحديث رقم (٢٥): احتجم وهو صائم ١٦٦
الحديث رقم (٢٦): أجاز شهادة أعرابي ١٦٩
الحديث رقم (٢٧): كل ابن آدم يلقى الله بذنب ١٧٢
الحديث رقم (٢٨): إذا شهدت أحداكن العِشاء ١٧٦
المبحث الثالث: الإعلال بكتاب قرين الراوي ١٨٠
الحديث رقم (٢٩): الجار أحق بشفعته ١٨١
الحديث رقم (٣٠): مرت جنازة فقام لها ١٨٥
الحديث رقم (٣١): نهى عن الوضوء من فضل وضوء المرأة ١٨٨
المبحث الرابع: الإعلال بكتاب تلميذ الراوي ١٩٥

الحديث رقم (٣٢): أمر رجلاً ضحك أن يعيد الصلاة ١٩٦
الخاتمة ٢٠٣
النتائج والتوصيات: ٢٠٤
الفهارس ٢٠٩
فهرس الأحاديث ٢١٠
فهرس الآثار المتعلقة بالإعلال بكتب الرواة ٢١٢
فهرس الشعر ٢١٣
فهرس الأعلام والرواة المترجم لهم ٢١٤
فهرس الكلمات الغريبة ٢٢١
فهرس غريب النَّسب ٢٢٣
فهرس المصادر والمراجع ٢٢٤
فهرس الموضوعات ٢٤٦